

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة / كلية الآداب

قسم التاريخ



الأوضاع السياسية لكُرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (١٩٦٨- ١٩٧٩)

دراسة تاريخية

رسالة تقدم بها

حيدر سمير سالم

إلى

مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

نجاة عبدالكريم عبد السادة

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م



إلى

شهداء العراق الذين روَت دماؤهم الطاهرة أرض الوطن ليشعَّ منها ضياءُ الأمل.

إلى

شهداء بصرة الخير والعطاء . . .

إلى

شهداء كردستان الإباء . . .

إلى

والدتي رمز التضحية والوفاء . . .

حيدر



تصديقاً لقول المصطفى الأمين محمد { صلى الله عليه وآله وسلم } **{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله }** .

أتقدم بفائق الشكر والثناء إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة. على وجه الخصوص أُستاذتي المشرفة الدكتورة (نجاة عبد الكريم عبد السادة) لما أبدته من جهود علمية ، فقد واكبتْ مسيرةَ هذه الرسالة وتفضلت عليَّ بتوجيهاتها السخية وملاحظاتها السديدة لتقويم هذا الجهد وإخراجه بالشكل الذي أصبحَ عليه .

كما أتقدم ببالغ الشكر والتقدير الى رئاسة قسم التأريخ في جامعة البصره / كلية الآداب متمثلة بالأُستاذ الدكتور حيدر عبد الرضا التميمي ، وأتوجه بالشكر والتقدير الى اساتذتي الأفاضل في قسم التأريخ ممن تتلمذت على أيديهم في المرحلة التحضيرية للماجستير فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم ببالغ الشكر والتقدير الى أساتذتي الأفاضل في قسم التأريخ الذين مدوا لي يد المساعدة دون ملل أو كلل وأخص بالذكر الأُستاذ الدكتور المتمرس فاروق صالح العمر والأُستاذ الدكتور المتمرس حميد أحمد حمدان التميمي والأُستاذ الدكتور ناظم رشم الإماره والأُستاذ الدكتور مشعل العونان والأُستاذ مساعد دكتور عمار خالد الربيعي ومساعد دكتور محمد سلمان منور التميمي.

وأتقدم بالشكر والثناء إلى كادر المكتبة المركزية في جامعة البصرة / باب الزبير ، وللمكتبات العلمية التابعة للعتبتين الحسينية والعباسية المقدسة ،ولاسيما المكتبة العلمية التابعة للعتبة الكاظمية المقدسة لما لمستهُ منهم من معاملة طيبة وتعاون.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والثناء إلى مدير المعهد العراقي للدراسات الكردية الدكتور جواد كاظم البيضاني الذي مد ليَّ يد المساعدة والإرشاد وحسن الضيافة فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى الأُستاذ الدكتور عادل تقي البلداوي من الجامعة المستنصرية والأُستاذ الدكتورة وسن سعيد الكريعاوي / جامعة بغداد / كلية الآداب اللَّذين مّدا لي يد المساعدة وتقديم النصح والإرشاد.

وأتقدم بالشكر الجزيل الى الأُستاذ الدكتور مؤيد الونداوي المقيم في الأردن لتقديمه المساعدة السخية فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى دار الثقافة الكردية والمجمع العلمي العراقي في بغداد لرفدهم الرسالة بعدد من المصادر العلمية . كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مكتبة السيد كرم وكادرها في بغداد/ الباب المعظم لتقديم المساعدة وحسن الضيافة.

كما أتقدم بالشكر والثناء إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (الفرع الخامس) في بغداد متمثلاً برئيس الفرع الأُستاذ شوان محمد طه الذي مدَّ لي يد المساعدة وإزالة العقبات، كذلك أخي الفاضل الدكتور ضياء عبد الخالق حسين المندلاوي أحد كوادر الفرع الذي يعجز لساني عن شكره فجزاهم الله عني خير الجزاء.

واوجه شكري الكبير إلى حزب الإتحاد الوطني الكردستاني / فرع بغداد متمثلاً بالأُستاذ محسن بني ويس لتقديم المساعدة والإرشاد.

وأتقدم بالشكر والثناء إلى الأكاديمية الكردية في أربيل متمثلة بنائب رئيس الأكاديمية الأُستاذ الدكتور نجاتي عبد الله وكادرها الذي مدني بوثائق وكتب ثمينة تخص الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الوافر إلى مؤسسة زين في السليمانية هذه المؤسسة العلمية المعطاة متمثلة بالأُستاذ رفيق صالح والأُستاذ صديق صالح وجميع الأخوة العاملين في المؤسسة لتقديمهم الوثائق والمصادر المهمة والثمينة التي أغنت الرسالة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ويطيب لي أن أشكر الأُستاذ الدكتور خليل علي مراد / جامعة صلاح الدين في أربيل لتقديمه المساعدة والإرشاد والنصح والأخ العزيز الأُستاذ فايز الخفاجي من البصره والدكتور عبد السميع الجنابي من الأنبار لتقديم المساعدة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والثناء الوافر لكل من منحني فرصة اللقاء وتقديم معلومات مهمة تخص الدراسة واخص بالذكر الدكتور محمود عثمان والدكتور شفيق قزاز والأُستاذ محسن دزة اي والأُستاذ دلشاد ميران والأُستاذ عادل مراد والأُستاذ صلاح عمر العلي.

وأخيراً أقدم شكري وإمتناني إلى نبض قلبي ووجداني عائلتي الكريمة أمي.. إخواني.. أخواتي وبالخصوص روح ابي الذي كان يحدوه الأمل أن يجدني يوماً أرتاد درباً كالذي أسير عليه الآن . فجزاهم الله عني خير الجزاء.

قائمــة المحتــويات

A	Abstract

قائمة الرموز والمختصرات

ت	الرمز	التسمية الصريحة للرمز
١	و. خ.ع	وزارة الخارجية العراقية
٢	F.R.U.S	وثائق دائرة العلاقات الخارجيـة الامريكيـة
٣	د.ت	دون تاريخ



المقدمـــة

المقدمـة

عُدت القضـية الكردية فـي العـراق مـن أهـم القضـايا التـي شـغلت الحكومـات المتعاقبة على حكم العراق ، بل عُدت قضية العصر بالنسبة للعراق، فقد تميزت القضية الكردية بقوتها وتعقيدها وتشعب مساراتها قياساً الى مثيلاتها في دول جوار العراق التي تضم أراضيها جزءاً من الشعب الكردي.

فقد كان للقضية الكردية في العراق عمقاً تأريخياً وسياسياً وتعبوياً وتكتيكياً ، فمنذ إنطلاق الحركة الكردية كحركة سياسية وعسكرية مطلع عشرينات القرن العشرين ، اتهمت بأن هناك دولاً ومنظمات إقليمية ودولية تدعمها بالمال والسلاح، وتستخدمها كورقة ضغط على الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ تأسيسه عام١٩٢١، لأسباب عدة منها الحصول على مكاسب مختلفة في العراق ، أو إضعافه لكي لا يأخذ العراق دوره الريادي في الوطن العربي، أو لتجزئتهُ بسبب تركيبته المتعددة ، وتقف إيران في مقدمة هذه الدول تليها الولايات المتحدة الامريكية "واسرائيل" .

أُختير العام ١٩٦٨ كبداية للدراسة لأنه العام الذي حدث فيه انقلاب ١٧ تموز، والذي تولى فيه ((حزب البعث العربي الاشتراكي)) السلطة في العراق ، والذي عُد بمثابة مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر . أما العام ١٩٧٩ فقد شهد تنحي الرئيس أحمد حسن البكر عن حكم العراق في السادس عشر من تموز أثر انقلاب ابيض قام به نائبه صدام حسين ، الذي استلم رسمياً رئاسة جمهورية العراق.

فرضت طبيعة الدراسة أن نتخذ من التسلسل التاريخي منهجاً للبحث في عموم الرسالة، التي تكونت من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

تضمن التمهيد لمحة تأريخية للقضية الكردية في العراق للمدة من ١٩٥٨- ١٩٦٨، وقد مر الباحث على تلك المدة بشكل سريع ، إذ عرض المفاصل الاساسية لتلك المرحلة الهامة من تاريخ العراق المعاصر عامة ، والقضية الكردية بشكل خاص. إذ تطرق الى قيام ثورة الرابع عشر من تموز١٩٥٨ وموقفها من القضية الكردية في العراق ، ونضوج الفكر السياسي للكُرد والمطالبة بالحكم الذاتي ، كما تطرق الباحث خلال صفحات التمهيد الى البيانات والاتفاقات السياسية التي عقدتها الحكومات المتعاقبة للمدة من ١٩٥٨-١٩٦٨ كإتفاق وقف إطلاق النار في العاشر من شباط ١٩٦٤ إبان عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) ، واتفاق ٢٩ حزيران١٩٦٦، فيما عرف بيان البزاز نسبة الى رئيس الوزراء العراقي في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦-١٩٦٨) ، ولم يتوسع الباحث في تفاصيل تلك المرحلة لانها قد اشبعت دراسة وصدرت عنها الكتب العديدة والبحوث العلمية والرسائل الجامعية، مثل كتاب التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز١٩٥٨ – ٨شباط١٩٦٣، للدكتور عبد الفتاح البوتاني ، وكتاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، للدكتور ليث عبد الحسن الزبيدي ، كذلك كتاب محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في العراق ، وقد اغنت هذه المدة رسالتان الاولى كتبت في مصر للباحثة سمر فضلا عبد الحميد وكانت بعنوان (اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣)، فضلاً عن أنه في وقت كتابة هذه الرسالة ، كان الباحث عبد السميع الجنابي يكتب اطروحته في جامعة الانبار بعنوان (تطور المشكلة الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨)، لذا كان على الباحث الإشارة والإعتماد على تلك الرسائل والكتب الكثيرة التي تخص دراسة تلك المدة دون الابحار في تفاصيلها الدقيقة.

جاء الفصل الأول من الدراسة بعنوان (القضية الكردية بين ١٧ تموز ١٩٦٨ وصدور بيان آذار ١٩٧٠) ، وقد قسم الى مبحثين ، كان الاول بعنوان وضع الكُرد السياسي بين عامي ١٩٦٨-١٩٦٩، وضم هذا المبحث ثلاثة محاور خصص الاول منها لبحث انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق والموقف الكردي منه ، فيما تناول الثاني استمرار الدعم الحكومي لجماعة المكتب السياسي وعودة الصراع المسلح، وجاء هذا المحور ليبين السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية لشق الصف الكردي بإستمالة عدد من السياسيين الكرد ذوات التوجه اليساري. أما الثالث فتم التطرق فيه الى ضرب حقول النفط . وهي الوسيلة التي اتخذتها الحركة الكردية أخيراً للضغط على الحكومة العراقية . بينما كان المبحث الثاني بعنوان مساعي الحكومة العراقية لاحتواء الازمة الكردية بإعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي . وقد قسم على أربعة محاور خصص الاول الى مفاوضات الحكومة العراقية مع قيادة الحركة الكردية والوساطة السوفيتية ، التي ادت دوراً بارزاً في الوصول لحل للقضية الكردية في العراق ، أما الثاني فقد استعرض بيان آذار ١٩٧٠، فيما تناول الثالث تحليل بيان آذار ١٩٧٠، والرابع بحث عن نتائج بيان آذار على العراق عامة وعلى الحركة الكردية خاصة.

وخصص الفصل الثاني لدراسة (وضع الكُرد السياسي بين آذار ١٩٧٠ – آذار ١٩٧٤) ، وضم مبحثين تناول الاول ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية من بيان آذار والشروع بتنفيذ البيان، وقسم الى ثلاثة محاور خصص الاول لدراسة الموقف المحلي من بيان آذار ، بينما خصص الثاني لدراسة المواقف الدولية والإقليمية من بيان آذار، والثالث تناول الشروع بتنفيذ بيان آذار والاجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تحقيقه ، وتساءل الباحث من خلاله : إذا كانت الاجراءات الحكومية تجري بإنسيابية تامة ، لماذا انهارت الاتفاقية ؟ أما المبحث

الثاني فجاء تحت عنوان عوامل تدهور العلاقة بين الحكومة العراقية والكُرد، تطرق الباحث خلالها لمحاولات الاغتيال التي نفذت ضد زعيم الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني ونجله ادريس ، وصدور ميثاق التعاون الوطني والاتفاقية العراقية السوفيتية في التاسع من نيسان ١٩٧٢ التي عدها الكُرد موجهة ضدهم في الدرجة الاولى، كذلك تأميم النفط العراقي وقيام الجبهة الوطنية ، التي رفض الكُرد الإشتراك فيها وعدوها جبهة شكلية فقط.

وبحث الفصل الثالث **(تطور القضية الكردية في العراق بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٩)** ، وأنقسم الى ثلاثة مباحث خصص الاول لدراسة تطبيق قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤ واستئناف القتال، أما الثاني فحمل عنوان توقيع اتفاقية الجزائر وإنعكاسها على الحركة الكردية في العراق ، بينما تناول الثالث محاولات استئناف الحركة الكردية في العراق ، الذي تطرق الباحث من خلاله الى موضوع انبثاق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وعودة الحزب الديمقراطي الكردستاني للساحة السياسية الكردية بحلة جديدة تحت عنوان القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، والعلاقة بين التنظيمين وتساءل الباحث وأجاب عن دور الملا مصطفى البرزاني بعد انهيار الحركة الكردية عقب توقيع اتفاق الجزائر في السادس من آذار ١٩٧٥.

اعتمدت الرسالة على مجموعة من المصادر المتنوعة جاء في مقدمتها الوثائق العراقية المنشورة التي رفدت الرسالة بمعلومات سدت الكثير من الثغرات ، وتأتي أهميتها من انها تضمنت تفاصيلاً وأموراً ذات صلة مباشرة بموضوع الرسالة ، ومن بين ابرز الوثائق ادبيات حزب البعث، ومؤتمراته القطرية التي اهتمت بالقضية الكردية، فضلاً عن ادبيات الحزب الشيوعي العراقي وبياناته، ومقررات مجلس " قيادة الثورة" العراقي، اضافة الى البيانات الصادرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني.

و اعتمد الباحث على مجموعة الوثائق الامريكية المنشورة (The Foreign Relations of the United States) والمعروفة اختصاراً (F.R.U.S) التي كان لها دور في رفد الرسالة بمعلومات لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى، إذ بينت بشكل واضح كيف تعاملت الادارات الامريكية مع القضية الكردية في العراق، وتضمنت المراسلات التي كان يجريها زعماء الكرد لاسيما الملا مصطفى البرزاني مع وزارة الخارجية الامريكية ، مما كان له الدور الكبير في كشف النقاب عن العديد من الملابسات والغموض الذي شاب الموقف الامريكي تجاه الحركة الكردية.

وكان للمذكرات الشخصية التي تركها لنا بعض الضباط العسكريين أو السياسيين الذين استلموا مناصب وزارية خلال مدة موضوع الرسالة دور كبير في اغناء البحث بمعلومات مفيدة ، ومن هذه المذكرات ، مذكرات صبحي عبد الحميد " **العراق في سنوات الستينيات ١٩٦٠-١٩٦٨** " إذ شغل عبد الحميد منصب وزير الداخلية العراقي ، وهو الامر الذي جعله على اطلاع تام بمجريات الاحداث التي شهدها العراق ، كما تم الاعتماد على مذكرات عبد الستار طاهر شريف المعنونة " صراع مع الحياة" وتتبع اهمية هذه المذكرات لأن كاتبها كان من الاعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وتليها في الاهمية مذكرات "**عزيز شريف** ، **ومذكرات فخري قدوري** " **هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث**". ورغم اهمية هذه المذكرات في اثراء موضوع الرسالة كون اصحبها من المعاصرين للاحداث او كانوا طرف فيها، الا ان الباحث تعامل معها بحذر شديد بعد اخضاعها للنقد الموضوعي.

شكلت الدراسات الاكاديمية من أطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير رافداً آخر اسهم في اضافة المزيد من المعلومات التي اغنت الرسالة ولعل أهمها الرسالة الموسومة التطورات السياسية الداخلية في العراق(١٩٦٨-١٩٧٣)، للباحث ابراهيم

حسين رسول العامري ، والرسالة الاخرى الموسومة التطورات السياسية الداخلية في العراق (١٩٧٣-١٩٧٩)، للباحث علي صالح عباس الحسناوي ، والرسالة الموسومة العلاقات العراقية - الايرانية (١٩٦٣-١٩٧٥) ، للباحث راضي دواي طاهر الخزاعي ، الذي تناول العلاقات بين البلدين واثر ذلك على الحركة الكردية ، إذ اعتمد على الوثائق والصحف الايرانية والعراقية التي قدمت معلومات قيمة عن القضية الكردية في العلاقات العراقية-الايرانية. اما رسالة (اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم) ، للباحثة سمر فضلا عبد الحميد، الا ان مما يؤخذ على هذه الرسالة ان الباحثة كتبتها بحس عربي قومي "متحيز" ، إذ أتهمت الزعيم عبدالكريم قاسم بالتفرد والدكتاتورية ، وفي الوقت نفسه أتهمت الكُرد "بالتمرد" وأن جميع حركاتهم كانت عبارة عن تمردات عشائرية ضد الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ العهد الملكي، و أن السبب الرئيس لكل حركاتهم هو رفض تسعيرة التبغ ، وهذا مخالف للواقع فالكُرد كانوا يطالبون بحكم ذاتي في مناطق كردستان العراق .

والى جانب الرسائل والاطروحات باللغة العربية ، فقد اعتمد الباحث على الرسائل الاجنبية المكتوبة باللغة الانكليزية التي تناولت الموضوع وسدت بعض جوانب النقص فيه ، نذكر منها على سبيل الحصر لا الجمع اطروحة الباحث Peshawa Abdulkaliq muhammed المعنونة:

U.S., perspectives on Kurdish independems From Iraq 1972-2011, Research institute for Law , politics and Justice, keele University,2012.

احتوت هذه الاطروحة على معلومات قيمة تمت الافادة منها في الفصل الثاني بشكل كبير، وتأتي اهميتها من اعتمادها العديد من المصادر الاصلية لاسيما الوثائق

الامريكيـة ، فضـلاً عـن المقـابلات الشخصـية التـي القـت الضـوء علـى الكثيـر مـن الاحداث التي شهدها العراق والحركة الكردية منذ عام ١٩٧٢.

كما اعتمدت الرسالة على العديد من الكتب العربية والمعربة منها كتاب "**التيـارات السياسية في كردستان العراق – قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكرديـة في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١**"، للكاتب صلاح الخرسان ، الذي تم الاعتماد عليه بشكل كبير ، إذ احتوى معلومات قيمة اعتمد فيها المؤلف على العديد من الوثائق الاصلية والصحف والمقابلات الشخصية التي كان لها دور كبير في اعطاء صورة واضحة عن الاوضاع السياسية في كردستان العراق وكيفية تعامل الحكومة المركزية في بغداد معها. اما كتاب "**شمال العراق من ١٩٥٨-١٩٧٥ دراسة سياسية**" للدكتور عمار علي السيمر وهو اطروحة دكتوراه في الاصل، الذي تناول فيه معلومات قيمة عن الاوضاع في كردستان العراق من قيام ثورة عبد الكريم قاسم حتى توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي انهت الحركة الكردية المسلحة. كما افاد الباحث من الجزء الثالث من كتاب "**البرزانـي والحركـة التحرريـة الكرديـة** " لمسعود البرزاني، ويعد هذا الكتـاب مـن الاهميـة بمكـان ، لأن مؤلفـه هـو نجـل المـلا مصـطفى البرزانـي زعيم الحركة الكردية وكان مرافقاً له في معظم مراحل الحركة الكردية ان لم يكن جميعها، وممـا يميـز هـذا الكتـاب انـه اعتمـد فيـه علـى مصـادر مهمـة جـداً منهـا الوثـائق والمراسلات التي كانت يجريها والده مع مختلف الاطراف التي المحلية والدولية التي اهتمت بالقضية الكردية.

هذا وقد استفاد الباحث من كتاب "**القضية الكردية والقومية العربيـة في معركـة العراق**" للكاتب محمود الدرة، ورغم مما جاء في الكتاب من مادة تاريخية ثمينة، إلا أن مما يؤخذ عليه ان المؤلف كان منحازاً لتوجهه القومي العربي، إذ كان متحاملاً علـى قائـد ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ الـزعيم عبـد الكـريم قاسـم ومتهمـاً إيـاه بـالتفرد

والانحراف والقتل وهذا الاتهام غير واقعي وغير ملموس ، اضافة الى وصفه جميع الحركات الكردية بأنها تمردات الامر الذي يبعده عن الموضوعية والحيادية.

اما الكتب المعربة فقد كان لها دور واضح في اعداد الرسالة، نذكر منها الكتاب المعنون "**كرد العراق – بناء دولة داخل دولة**" ، للباحثة اوفرا بينغيو، الذي يعد من ابرز الكتب المعربة التي تناولت القضية الكردية، وتنبع اهميته من طبيعة المعلومات الواردة فيه والتي استقتها الباحثة من الوثائق التي تنوعت في مادتها واختلفت في اهميتها لاسيما الوثائق الكردية والعربية ، اضافة الى الوثائق الاجنبية والمقابلات الشخصية وكذلك الصحف العربية والكردية والاجنبية. ويليه في الاهمية كتاب "**الموساد في العراق ودول الجوار – انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**" للصحفي شلومو نكديمون ، وعلى الرغم من أن الكاتب كان صحفياً في كردستان خلال فترة الدراسة لكنه كتب بوجهة نظر" اسرائيلية " وكان في اغلب صفحات الكتابُ يُصّيِر كل نصر أو احراز تقدم كردي الى الدعم الذي كانت " اسرائيل " تقدمه للحركة الكردية، وهو الامر الذي جعله –باعتقاد الباحث– يجانب الدقة العلمية ، لأن أغلب المصادر تتفق على أن المعونة "الاسرائيلية" كانت حاضرة لكن ليس لهذا المستوى ، إذ كان الدعم الاكبر من شاه ايران محمد رضا بهلوي. اما كتاب "**تاريخ الأكراد الحديث**" **للكاتب ديفيد مكدول** ، الذي استعرض فيه تاريخ الكُرد من اواخر العهد العثماني وحتى تسعينيات القرن العشرين وقدم معلومات مهمة عن الحركة الكردية.

كما أفادت الرسالة كثيراً من البحوث والمقالات المنشورة وخاصة التي كتبها المتخصصون عن المدة الزمنية لموضوع الرسالة ، ولعل من أهمها البحث الموسوم "**إنعكاس اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ على الحركة الكردية المسلحة في العراق**" ، لناظم رشم معتوق الإمارة ، والبحث الموسوم "**التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢-١٩٧٥)**" ، للباحث عماد يوسف طاقة، وأن ما

يميز هذين البحثين هو اعتماد الباحثين على الوثائق الامريكية والبريطانية والكتب التي كتبها المعاصرون للأحداث أو هم كانوا جزءاً منها.

كما كانت الصحف العراقية من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الرسالة بالمعلومات والتي دارت حول الاحداث التاريخية والتي تعدّ معلومات وثائقية دونت الاحداث بشكل يومي والتي اعطت صورة واضحة لكل مجريات الاحداث التي تتعلق بالموضوع، ومن هذه الصحف الثورة والتآخي وطريق الشعب والوقائع العراقية ، وجريدة لانكَى شورش – صوت الثورة الكردية في اوربا ، وجريدة زوروك التي يصدرها الحزب الديمقراطي الكردستاني في اوربا، كذلك جريدة صوت الاتحاد التي يصدرها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في اوربا.

كما كان للمقابلات الشخصية دور مهم لإغناء الرسالة بالمعلومات القيمة التي لم يستطع الباحث الحصول عليها لو لم يجر تلك المقابلات ، فقد أتيحت فرصة للباحث بإجراء مقابلات شخصية لشخصيات كانت تمثل الخط الأول في قيادة الحركة الكردية ، فقد قابل الباحث الدكتور محمود عثمان القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس الوفد الكردي في مفاوضات ١١ آذار ١٩٧٠، وهو الطبيب الخاص لزعيم الحركة الكردية في العراق الملا مصطفى البرزاني ، والمقرب منه (يعمل الآن كسياسي مستقل) ، كذلك أتيحت فرصة مقابلة مع الاستاذ محسن دزه اي القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني والمقرب من زعيم الحركة الكردية ايضاً الذي اشترك مع اغلب الوفود التي فاوضت الحكومة العراقية ، اضافة الى أنه شغل عدة مناصب منها بعض الوزارات أو السفارات .

كذلك أتيحت فرصة للباحث للقاء الدكتور شفيق قزاز ممثل الحركة الكردية في الولايات المتحدة الامريكية وايران، كما التقى الباحث الاستاذ دلشاد ميران عضو

"القيـادة المؤقتـة للحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني" وعضـو "الحـزب الـديمقراطي الكردستاني" (حالياً)، كذلك التقى الباحث الاستاذ عادل مراد عضو الاتحاد الوطني الكردستاني . وكان الباحث قد حصل على موعد لقاء مع اثنين من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وهما الاستاذ عادل مراد ، والاستاذ عبد الرزاق الفيلي . لكن شاء القدر ان يوافيهما الأجل قبل اللقاء.

واجه الباحث صعوبات عدة كان في مقدمتها حساسية موضوع الرسالة ، ولذلك لأننا قريبي العهد من تلك الاحداث وما زلنا نعيش امتداد احداثها، ولأن الرسالة تبحث في مدة ينتمي الكثير من شخوصها الى حزب محظور سياسياً بعد عام ٢٠٠٣، لم يستطع الباحث معرفة وجهة نظر الطرف الآخر إلا عن طريق الوثائق والمنشورات الادبية. وعلاوة على ما تقدم لم يحصل الباحث على أية وثيقة منشورة أو غير منشورة من دار الكتب والوثائق في بغداد لأن الرئيس السابق صدام حسين غيب كل ما يخص مدة الرئيس احمد حسن البكر من وثائق ، والبعض سرقت أو احرقت بعد الغزو الامريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣. وكل ما حصل عليه الباحث من وثائق تعود لمؤسسة زين في السليمانية أو من الأكاديمية الكردية في أربيل أو إقتناها الباحث من شارع المتنبي بمبالغ معينة .

و واجه الباحث صعوبات أخرى تمثلت في المعاناة الكبيرة من أجل الحصول على مادة تخص الدراسة فلم يحصل الباحث حتى على كتاب واحد من المكتبات الجامعية والعلمية في البصرة تخص موضوع الدراسة ، مما أضطره أن يسافر بحثاً عن مصادر لأكثر من أربعة أشهر متنقلاً بين اقليم كردستان والعاصمة بغداد ، فضلاً عن شراء الكتب الكترونياً من مكتبات القاهرة وعمان وبيروت، كذلك واجه الباحث صعوبات التنقل اثناء دخول الجيش العراقي الى كركوك في تشرين الأول

٢٠١٧ ومـا نـتج عنـه من تـأزم الوضـع السياسـي فـي اقليم كردستان العراق مما أدى لإلغاء أغلب المواعيد ولمدة أشهر مما أضطر الباحث لتمديد فترة الرسالة .

وختاماً أرجـو أن أكون قد وفقت في انجاز هذا الجهد العلمـي المتواضـع ، الذي أرجـو أن ينـال رضـا اساتذتي رئيس واعضـاء لجنـة المناقشـة المحترمين ، وأنا كلـي آذان صـاغية للاسـتماع الـى ملاحظـاتهم القيمـة لتقويم هذا الجهد علميـاً ومنهجيـاً ، وحتماً ستزيد ملاحظاتهم الرسالة رصانة وعمقاً علمياً . والله ولي التوفيق .

الباحث



التمهيد

لمحة تاريخية عن القضية الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨

لمحة تاريخية عن القضية الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨

شهد العراق في صبيحة ١٤تمور ١٩٥٨ ثورة نتج عنها اسقاط الحكم الملكي في العراق من قبل الضباط الاحرار [١] ؛ وكان للشعب العراقي دور بارز في دعم تلك الثورة مما حفز القوى الوطنية لدعمها ، وكان الدعم الشعبي يمثل عائقاً امام أي هدف يحاول أنصار الملكية تحقيقه على حساب مصلحة الشعب[٢].

لم تكن ثورة ١٤ من تموز ١٩٥٨ وليدة الصدفة. أو حركة آنية جاءت نتيجة ظروف عابرة ، انما كانت نتيجة تراكم هائل من التناقضات والفجوات بين الشعب العراقي و السلطة الحاكمة منذ قيام النظام الملكي في العراق عام ١٩٢١ وحتى قيام الثورة عام ١٩٥٨ ، فضلا عن عجز النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العهد الملكي عن حل تناقضاته الاساسية والاستجابة لمصالح الجماهير في الحرية والحياة الكريمة [٣]؛ وبقدر تعلق الأمر بالكُرد ، فقد قوبلت الثورة في المناطق الكردية في كردستان العراق بتأييد واسع من عموم الشعب الكردي ، الذي وجد فيها فرصة ذهبية لتحقيق طموحاته [٤].

---

(١)الضباط الأحرار: بدا التفكير بتأسيسه أثر رجوع الجيش العراقي من فلسطين بعد اشتراكه في حرب ١٩٤٨م ضد الصهاينة اثر اعلان دولتهم في فلسطين وتألف التنظيم من عدة خلايا بدأها العقيد رفعت الحاج سري والمقدم رجب عبد الحميد . توسع التنظيم اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ نتيجة سخط الضباط على موقف الحكومة العراقية المتخاذل من العدوان . وتشكلت اللجنة العليا للضباط الاحرار عام ١٩٥٦ وفي الوقت نفسه ظهرت تنظيمات أخرى مثل تنظيم المنصور الذي يترأسه الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف وفي عام ١٩٥٧م تم دمج تنظيم بغداد مع تنظيم المنصور وتوسعت اللجنة المركزية الى ١٤ ضابطاً وقبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بشهرين أصبح عدد الهيئة العليا المركزية ١٥ضابطاً وبلغ عدد التنظيم حوالي ٢٠٣بغية اعلان الثورة . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، بيروت ، شركة العارف للمطبوعات ، ط٢ ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤٨.

(٢) ستار محمد علاوي ، المشكلة الكردية في عهد عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦ ، ص٣٨.

(٣) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، ط٢ ،بغداد ، منشورات مكتبة اليقضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ .

(٤) مسعود البرزاني ، البرزاني والحركة التحررية الكردية ، ج٢، ط١،لبنان ، ١٩٩٠، ص٢٥.

ولعل من أبرز الأسباب التي دفعت الكُرد الى إعلان تأييدهم لثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، يرجع الى ما عانوه من اضطهاد قومي وطبقي مدة الحكم الملكي في العراق وما سبقها، ولقد ظهرت هذه المساندة عندما اجبرت جماهير السليمانية الحامية العسكرية التي كانت مرابطة هناك ان تبين موقفها الغامض من الثورة وأجبرتها على اعلان مساندتها لها ، إذ ان من الممكن ان تتخذ هذه الحامية موقفا معادياً يشكل خطر على الثورة في كردستان العراق [١] ، وكان لموقف الشعب الكردي هذا اهمية كبرى لإحباط المناورات والمؤامرات الاستعمارية التي سعت الى تخويف الكُرد من سيطرة القوميين العرب على العراق [٢].

وكانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم[٣]، قد وعدت انها سوف تحل القضية الكردية بإعطاء الحقوق الكاملة للشعب الكردي ، وفعلا قامت الثورة بعدة اجراءات مهمة وجوهرية ، اذ اجازت مجموعة من الصحف والاصدارات الكردية ، وأُسست مديرية عامة للدراسات الكردية ، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين من الكُرد ، كما اصدرت عفوا عاما عن الكُرد المشاركين في الحركة الكردية المسلحة واعادت اللاجئين البرزانيين وعلى رأسهم الملا مصطفى

(١) كاوس قفطان ، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ، ط١ ،اربيل ، وزارة الثقافة في حكومة اقليم كردستان ، ٢٠٠٤ ، ص٧٦ .

(٢) جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، ط١ ، بغداد ، منشورات النور ، ١٩٧٠ ، ص١٨١ .

(٣) عبد الكريم قاسم : ولد بتاريخ ٢١،تشرين الثاني ١٩٤١في محلة الهندية احدى مناطق بغداد الفقيرة ، تخرج من مدرسة الرصافة الابتدائية عام ١٩٢٦، حصل على شهادة الإعدادية الفرع الأدبي بتفوق ،عين معلما ابتدائيا في الشامية ، وفي ١٩٣٢/٩/١٥ قبل بالكلية العسكرية وتخرج منها في ١٥ / ٤ /١٩٣٤ برتبة ملازم ثان ، وفي ١٢ /٩ /١٩٣٩ ترفع لرتبة نقيب ، التحق بكلية الاركان عام ، ١٩٤١شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وحصل على كتاب شكر مرتين من قائد القوات العراقية في الأردن أثناء هجومه على الصهاينة واغتنام أسلحتهم، تدرج في الرتب العسكرية استمرت ترقيته حتى حصل على رتبة عميد ركن ، عين بمنصب آمر اللواء التاسع عشر ، أنظم الى تنظيم الضباط الاحرار ، وأنتخب عام ١٩٥٧رئيسا للجنة العليا للتنظيم ، قاد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وأسقط النظام الملكي وأعلن الجمهورية في العراق ، أستشهد في ٩شباط على اثر انقلاب بعثي ناصري في ٨شباط ١٩٦٣ ، للمزيد ينظر الى : جمال مصطفى مردان ، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، بغداد ، نشر وتوزيع الدار العربية ، ١٩٨٩ ، ص ، ١٣ – ١٩ ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ،٣٤٨ ؛ سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط (العراق –سوريا – لبنان – فلسطين – الاردن) ، دار الجيل ،بيروت، ص ١١٨ .

البرزانـي [١]؛ وعنـد عـودة زعمـاء الحركـة الكرديـة للعـراق اسـتقبلوا اسـتقبالا رسـميا وشـعبيا[٢]؛ وأصـدر الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني[٣] بيانـا فـي السـادس عشـر مـن تموز ١٩٥٨ م وكـان البيـان يمثل موقف الحـزب من الثـورة حيا فيـه النظـام الجديد واعلن ان الحزب قرر أن يناضل بجميع قواه وامكانياته للدفاع عن الجمهورية وانـه يضـع جميع امكانياتـه تحت تصرف قيادة هذه الثورة ويجند جميع اعضـائه وجمهوره كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الإستعمار ومؤامراته [٤].

---

(١) الملا مصطفى البرزاني : ولد بتاريخ ١٤ /٤ /١٩٠٣ م في قرية برزان في السليمانية وتلقى تعليما دينيا وبالنتيجة حصل على لقب الملا بدا في عمر مبكر رحلة العمل المسلح حيث شارك في حركة الشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩ وكان عمره ١٦ عاماً وفي عام ١٩٣٢، شارك بصحبة أخيه في الحركة الكردية المسلحة ، وبعد فشل الحركة نفي الى السليمانية عام ١٩٣٣ وبقي ١٠ سنوات ليهرب بعدها عائدا لقرية برزان وفي عام ١٩٤٥ م قاد حركة كردية مسلحة لكن حركته انتهت ليتوجه الى مهاباد الايرانية التي اعلنت فيها جمهورية للكُرد عام ١٩٤٦ حيت تولى هناك قيادة جيش الجمهورية وبعد عام سقطت مهاباد فهرب الى الاتحاد السوفيتي وعاد بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٩ م وأستقبل بحفاوة من زعيم الثورة ومنحه عدة امتيازات لكن العلاقة توترت عام١٩٦١ م وقاد حركة مسلحة أستمرت حتى استشهاد الزعيم عبد الكريم قاسم و الأنظمة التي تلته حيث انتهت عام ١٩٧٥ على اثر توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وايران ولجأ الملا مصطفى الى ايران ومنها للولايات المتحدة الأمريكية وتوفي هناك اثر مرض سرطان . ينظر : لقاء مكي ، الكرد ودروب التاريخ الوعرة ، شبكة الجزيرة نت للبحوث والدراسات ، حزيران ٢٠٠٦ ، ص ١٩ ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ،ط١، بيروت ، الدار العربية للموسوعات مجلد ٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣٧ – ٣٤٠.

(٢) مثنى قادر امين ، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا) ، ط١ ، السليمانية ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٣ ، ص ١١١–١١٢.؛ ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، ٢٠٠٥ ،ص ١١٤.

(٣) الحزب الديمقراطي الكردستاني : اسسه الملا مصطفى البرزاني عام ١٩٤٦في مهابا د الايرانية وعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب في ١٦ آب ١٩٤٦ م في بغداد وأنتخب الملا مصطفى البرزاني رئيسا له واصدر الحزب جريدة رو زكا ري التي تعتبر لسان حال الحزب عمل الحزب بصورة سرية وتعرض للانشقاق عدة مرات وبعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ خرج عمل الحزب من السرية وفي عام ١٩٦٠ أجيز العمل للحزب بصورة رسمية . بقي الملا مصطفى البرزاني رئيسا للحزب حتى وفاته عام ١٩٧٩ م ليصبح نجله مسعود البرزاني رئيسا للحزب لحد الآن .ينظر : قابل محسن كاظم الركابي ، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمينتس العالمية ، ٢٠١١ ، ص٧١ – ٧٢ ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥.

(٤) عبد الفتاح علي يحيى البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكردية ، ط١ ، اربيل ، مؤسسة يوكرياني للطباعة والنشر ٢٠٠١ ، ص٦٦.للمزيد من المعلومات حول بيان ١٦تموز للحزب الديمقراطي الكردستاني. ينظر: عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ _ ١٩٥٨،ط١، بغداد ، المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ، ١٩٨٩ ،ص ١٩٠.

وزار وفد من الحزب بقيادة سكرتيره ابراهيم أحمد [١]؛ الزعيم عبد الكريم قاسم لتقديم التهاني لقادة الثورة وبدوره القى ابراهيم أحمد خطاباً أستعرض فيه العلاقات الطيبة بين الشعبين العربي والكردي منذ ظهور الاسلام وقوبلت كلماته بالرد الودي من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم الذي اكد على ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي [٢].

وعندما تشكل مجلس السيادة [٣]؛ الذي ضم ثلاث شخصيات كان نصيب الكُرد منه الثلث حيث مثل الكُرد بعضو واحد وهو خالد النقشبندي[٤]؛ كما أن التشكيلة الحكومية الاولى بعد الثورة والتي ترأسها عبد الكريم قاسم ضمت في تشكيلتها وزيراً

(١) ابراهيم أحمد: ولد في السليمانية عام ١٩١٤ م ونشأ فيها التحق بكلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٤٠ نشط في جمعية الشباب الكردية في بغداد واسهم في تحرير مجلتها ذكريات الشباب ما بين عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٤ وأصدر مجلة كه ويز وتعني (السهيل) ما بين عامي ١٩٣٩–١٩٤٩م شغل منصب سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني فرع السليمانية ١٩٥١ – ١٩٥٤ من المؤيدين لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وكان له دور بارز في أعادة الملا مصطفى البرزاني من منفاه في الاتحاد السوفيتي أستقال من الحزب الديمقراطي الكردستاني أواسط تموز ١٩٦٤، وبعد انقلاب تموز ١٩٦٨ م عين رئيسا للمجمع العلمي الكردي لكن سنوات الوفاق مع البعث لم تدم طويلا فغادر العراق أستقر في لندن توفي في ٨نيسان عام ٢٠٠٠ ؛ حسن لطيف الزبيدي المصدر السابق ، ص ١٠ –١١ ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، المجلد الأول ، المصدر السابق ، ص ١٠ – ١٢ .

(٢) محمود رزوق أحمد ، الحركة الكردية في العراق دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ – ١٩٦٨ ، ط١ ، عمان ، دار معتز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٧.

(٣) مجلس السيادة : اعلن عن تشكيله صبيحة يوم ١٤تموز ١٩٥٨ م ليقوم بمهام رئيس الجمهورية بناءا على نص المادة العشرين من الدستور العراقي المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة وقد ضم المجلس ثلاث شخصيات هم الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيسا وعضوية كل من خالد النقشبندي ومحمد مهدي كبة وقد حل المجلس عقب انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ للمزيد ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٢٣.

(٤) خالد النقشبندي :ولد في الموصل عام ١٩١٦ ،تخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٢٧ ، وفي كلية الاركان عام ١٩٤٥ درس الحقوق وتخرج عام ١٩٥٠ ، أحيل للتقاعد عام ١٩٥٢ وهو برتبة مقدم ركن عين متصرفا للواء أربيل حتى عام ١٩٥٨ وبعدها عين عضو مجلس السيادة (١٩٥٨ –١٩٦٣) ، توفي في بغداد ٢٧ / ١١/ ١٩٦١ . محمد علي الصويركي الكردي ، المجلد ٢ ، المصدر السابق ص ١٢ .

كردياً شغل منصب وزير الأشغال والمواصلات[١] وهو بابا علي الشيخ محمود الحفيد[٢] .

اشترك الكُرد في ثورة ١٩٥٨ لأن الأسباب التي ادت لقيامها كانت لا تخلوا في بعض جوانبها من القضية الكردية مما دفع العناصر المثقفة الكردية الى الاشتراك في الحركة الوطنية العراقية لأنها تحقق أهداف ومصالح الكُرد ، كما اشترك الضباط الكُرد في الجيش العراقي جنبا الى جنب مع الضباط العرب في الثورة لأن تنظيم الضباط الأحرار الذي خطط ونفذ الثورة كان يضم في صفوفه ضباطا كُرداً ومنهم على سبيل المثال لا الحصر المقدم عبد الفتاح الشالي ، الذي عين فيما بعد عضواً في المحكمة العسكرية الخاصة [٣].

عاد الملا مصطفى البرزاني من منفاه في الاتحاد السوفيتي بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٥٨ الى العراق بعد ان اعلن تهنئته وتبريكاته بالثورة اذا تقدم الى حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم للسماح له بالعودة معلنا تأييده لأهداف الحكومة الجديدة فعاد الى بغداد مرورا بالقاهرة وبصحبته عدد من رفاقه[٤] ، وكانت عودة الملا مصطفى

---

(١) غانم محمد الحفو ، عبد الفتاح البوتاني ، الكورد والأ حداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار سبيبز للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٥ ، ص١١٠.للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات الداخلية في العراق ١٤تموز ١٩٥٨ –٨ شباط ١٩٦٣ ، ط١ ، اربيل ، دار سبيبز للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧ ، ص٥٨.

(٢) بابا علي الشيخ : ولد في السليمانية عام ١٩١٢ م وهو الأبن الثاني للشيخ محمود الحفيد (١٨٨١ – ١٩٥٦) عين وزيرا للاقتصاد (١٩٤٦ – ١٩٤٧) ، وأنتخب نائبا في البرلمان العراقي عن السليمانية وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين وزيرا للمواصلات والاشغال (١٩٥٨ – ١٩٥٩) ، وبعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ م عين وزيرا للزراعة . توفي في لندن ٢٠ آب ١٩٩٦ م ودفن فيها . آراس حسين الفت ، بابا علي ودوره السياسي في العراق ١٩١٢ – ١٩٧٠ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ .

(٣) هادي علي ، الشعب الكردي والسياسات الدولية في القرن العشرين (كردستان نموذجا) ، اربيل ، ط١ ، دار سبيبزللنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص٨٣ ؛ محمود رزوق أحمد ، المصدر السابق ، ص١٤٧.

(٤) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، انتشارات الشريف الرضي ، ايران ، ١٩٨٧ ، ص٢٣٧.

البرزانـي للعراق أثر صدور قرار بـالعفو عنـه شخصـيا فـي الثـاني مـن ايلـول عـام ١٩٥٨ [١] .

إنَّ المكسب الأكبر للكُرد هو الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الصادر في السابع والعشرين من تموز عام ١٩٥٨م والذي كان وطنيا وديمقراطيا في جوهره [٢] ،اذ ان هذا الدستور قد وضع في مادته الثالثة اساسا قويما لحل القضية الكردية ، اذ نص على أن " **يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعد العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية** " [٣] ؛ وكانت هذه أول مرة لدولة تضم جزءاً من كردستان تعترف دستوريا بالحقوق القومية للشعب الكردي ، وقد احدث هذا التغيير انفتاحاً بين الحكومة والكُرد وبدأت صفحة جديدة من العلاقات المتبادلة [٤] .

وبذلك أقرت الحكومة الجديدة ولأول مرة منذ تأسيس الدولة العراقية على المساواة بين القوميتين الرئيستين في العراق العربية والكردية [٥].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الملا مصطفى البرزاني والزعيم عبد الكريم قاسم ، قام الملا مصطفى البرزاني بعد يوم واحد من دخوله الى بغداد بزياره الى عبد الكريم قاسم ليعبر له عن امتنانه وشكره ،وقد صرح إثناء اللقاء قائلاً " **انه يعتبر نفسه**

(١) توماس بوا ، تاريخ الأكراد ،ترجمة : محمد تيسير ميرخان ،دشق ، دار الفكر ، ٢٠٠١ ، ص ٧ – ٨

(٢) صلاح سعد الله ، المسألة الكرية في العراق ، ط٢ ، دار المثنى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣ ، ص٩٥.

(٣) الوقائع العراقية ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ، ٢ ، ١٩٥٨/٧/٢٨.

(٤) موسى مخول ، الأكراد من العشيرة الى الدولة ،ط١ ، بيسان للنشر والتوزيع الاعلام ،بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٩٠.

(٥) عبد الجليل صالح موسى ،جمال عبد الناصر والقضية الكردية في العراق ١٩٥٢ –١٩٧٠ ، ط١ ، مطبعة محافظة دهوك دهوك، ٢٠١٣ ، ص ١٠٥ .

جنديا من جنود الثورة وتحت امرة الزعيم عبد الكريم قاسم " [١]؛ فرد الزعيم بالقول " **إننا اخوان نحن لم نقم بهذه الثورة إلا لرفع الظلم عن جميع المواطنين ولكي نعيش يداً واحدة لانسمح ليد أجنبيةُ إستعمارية أن تدخل بيننا، وعلينا أن نعاهد الله على الإتحاد والوقوف صفاً واحداً أمام العدو** " [٢].

وعندما كانت الفرقة العسكرية الثانية تتمركز في الموصل لحمايتها تمرد قائدها العقيد عبد الوهاب الشواف [٣] ، في الثامن من آذار ١٩٥٩ م وأعلن عن نيته أسقاط الحكومة في بغداد[٤]؛ وكان التمرد مدعوماً من مصر بالسلاح عبر الاراضي السورية الى جانب تقديم اذاعة سرية ومبلغ من المال سلم لحزب البعث [٥]؛ ولما لم يستطيع الجيش القضاء على التمرد بسهولة طلب الزعيم عبد الكريم قاسم من الملا مصطفى البرزاني العون فلبى الطلب وسار بقرابة خمسة آلاف مسلح من الكُرد ووضعوا أنفسهم تحت تصرف سلطة الدولة لقمع التمرد الى جانب جنود الكتيبة

(١) نقلاً عن ، ميفان عارف عبد الرحمن بادي ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، ط١ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠٠٦ ، ص٦٠.

(٢) الجمهورية ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٧١، ٩/١٠/١٩٥٨.

(٣) عبد الوهاب الشواف : ولد في بغداد دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٣٦، تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل لرتبة عقيد ركن وهو احد أفراد تنظيم الضباط الاحرار عين بعد نجاح ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ آمر للّواء الخامس لحامية الموصل قاد حركة تمرد ضد الزعيم عبد الكريم قاسم في ٨ آذار ١٩٥٩ م وقتل في ٩ آذار على اثر فشل تمرده . خليل ابراهيم حسين ، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين ، موسوعة ١٤تموز ، ج ٤ ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٨٨.

(٤) مايكل ام غينتر ، كورد العراق ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل، ٢٠١٢ ،٢٧– ٢٨.

(٥) حزب البعث العربي الاشتراكي : حزب قومي تأسس عام ١٩٤٧، شارك في التحضير لثورة ١٤تموز ١٩٥٨ عبر أتصال عدد من ممثليه مع العناصر الوطنية في القوات المسلحة ، أستلم السلطة في العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ أول مرة وأبعد على يد عبد السلام محمد عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، رجع للسلطة على أثر انقلاب تموز عام ١٩٦٨ وأستمر بحكم العراق لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً انتهت بغزو العراق عام ٢٠٠٣ ، وهو حزب محظور في العراق دستورياً بقانون اجتثاث البعث بعد عام ٢٠٠٣. ينظر : نوار سعد محمود الملا ، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٠ ، ص٢٠٣ – ٢٠٤.

الثالثـة المكلفـة بالقتـال فـدخل مـا يقـارب ألـف مسـلح مـن البـرزانيين واشـتبكوا مـع المتمردين وبالتالي تمت السيطرة على التمرد سيطرة كاملة [١].

فقد أصـدر الـزعيم عبـد الكـريم قاسـم أوامـره فـي التاسـع مـن آذار ١٩٥٨ للقـوة الجوية العراقية بقصف مقر الشواف بالطائرات ، إذ اصيب الشواف على أثر قصف مقره بجروح طفيفة نقل على اثرها الى المستشفى وتم قتله فيها وعلى أثر مقتله انهار التمرد[٢].

كمـا حصـل تمـرد آخـر فـي كردسـتان العـراق قـاده أحـد الإقطـاعيين الكُـرد ويـدعى الشيخ محمد رشيد لولان [٣]؛ والذي تضرر من قيام الثورة ، إذ حاول الوقوف بوجه تنفيـذ قـانون الإصـلاح الزراعـي [٤]؛ بكـل الوسـائل والطـرق وقـد تمـرد ورفـع السـلاح بوجـه الدولـة مدعوما ومسلحاً من قبل تركيا وايران ، إذ وعدته كلا الدولتين بـدعم لا حـدود لـه ، فطلـب الـزعيم عبـد الكـريم قاسـم مـن المـلا مصـطفى البرزانـي ان يقضـي على التمرد فجمع البرزاني خـلال يومين حوالي الف مقاتل من البرزانيين كذلك الف

---

(١) سمر فضلا عبد الحميد محمد ، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقايق ، د.ت ، ص ١٣٨ .

(٢) بشائر محمود مطرود المنصوري ، قوات المقاومة الشعبية في العراق ١ آب ١٩٥٨ – ٢٩ تموز ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص١١٨. للمزيد حول اجراءات الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ينظر : جريدة الثورة ، (بغداد) ، العدد ١١٤، ٩ آذار ، ١٩٥٩ .

(٣) محمد رشيد لولان : زعيم قبلي كردي ورئيس قبيلة البراد وست التي اشتهرت بعدائها للبرزانيين وموالاتها للحكومة الملكية شغل منصب نائب في مجلس النواب من أشهر المعترضين على قانون الإصلاح الزراعي أعلن تمرده على الحكومة العراقية في آيار ١٩٥٩ م وقد قضي على تمرده عندما اوعز الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي للملا مصطفى البرزاني وقوات المقاومة الشعبية للقضاء على التمرد هرب الى ايران وعاد الى العراق أثر أصدار عفو عنه . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٤٧ .

(٤) قانون الاصلاح الزراعي : وهو القانون الذي نص عليه الدستور المؤقت بمادته الرابعة عشر ويهدف لإزالة الاقطاع وهو قـانون رقـم ٣٠ لسـنة ١٩٥٨ ، وبمقتضـاه أصـبح الحـد الأعلـى للملكيـة الزراعيـة الـف دونـم مـن الأراضـي المروية (سيحاً أو بالواسطة) والفين دونم في الأراضي الديمية (المطرية) ويوزع ما يزيد عن الحد الأعلى على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد أدنى قدره ثلاثون دونماً في الأراضي المروية وستون دونماً في الأراضي الديمية . للمزيد ينظر نوري عبد الحميد وآخرون تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ط١ ،بغداد ، دار الحكمة ،ج٥ ، ٢٠٠٢ ، ص١٦؛ ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ص ٢٣٦ .

مسلح من الحزب الديمقراطي الكردستاني تمكن من القضاء على التمرد وهرب الشيخ محمد رشيد لولان الى الأراضي الايرانية [(١)].

اعتقدت الحكومة العراقية ان الحرية والمكتسبات التي اعطيت للكُرد كافية لطمأنتهم للبقاء تحت عراق واحد موحد ، لكن تبين بعد ذلك ان الحركة القومية الكردية والتي يقودها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني تعمل لأساس (الحكم الذاتي) الذي تراه الحركة اساساً لحل جميع المشاكل[(٢)].

وخلال تلك المرحلة التي تصدر القرار الكردي فيها للملا مصطفى البرزاني بدأت مطالب الحركة الكردية تتضج ، إذ تحولت من مجرد الرغبة في تحسين اوضاع الكُرد اجتماعيا واقتصاديا الى نوع من التطلعات القومية التي تهدف الى تغيير شكل النظام السياسي للحكومة المركزية في بغداد ، كما اخذت تسعى للحصول على حكم ذاتي للكُرد وما تؤكده الاحداث ان هذا المطلب كانت ترفضه الحكومة العراقية لأنها كانت ترى فيه تقسيماً للبلاد [(٣)].

ومهما يكن من أمر لم تستمر حالة الود والوئام بين الحكومة العراقية والكُرد إذ بدأ الخلاف يظهر عندما أخذ الكُرد بالاعتراض على بعض القوانين والقرارات التي تصدرها الحكومة العراقية في بغداد وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي إذ رفض من قبل اغوات الكُرد والاقطاعيين وثاروا ضد الحكومة مستغلين الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها الحكومة الفتية [(٤)].

---

(١) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ص ٩٠. للمزيد من المعلومات حول تمرد الشيخ رشيد لولان ينظر : ميفان عارف عبد الرحمن بادي ، المصدر السابق ، ص ٧١.

(٢) سمر عبد الحميد محمد فضلا ، المصدر السابق ، ص٨١.

(٣) مجول محمد محمود ، موقف التيار الإسلامي في العراق من القضية الكردية ١٩٤٩ – ٢٠٠٣ دراسة تأريخيه ، مركز الدراسات الاقليمية ،العدد ١٥، المجلد ١١ ،٢٠٠٨ ، ص٦ .

(٤) شذى فيصل رشو العبيدي ، أكراد العراق في العلاقات العراقية الايرانية ١٨٥٨ – ١٩٧٥ ، مجلة آداب ذي قار ، العدد ٦ ، المجلد ٢ ، ص ٢٤٠ .

ومع بداية العام ١٩٦٠ بدأ الفتور يخيم على العلاقة الودية بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية متمثلة بالملا مصطفى البرزاني اذا ان المطالب الكردية أصبحت اكثر الحاحا وتصلبا وبقيت الحركة الكردية بعناصرها المختلفة هي القوة الوحيدة التي احتفظت بنفوذها في العراق لاسيما بعد تقليص نفوذ الحزب الشيوعي العراقي [١]؛ من قبل الحكومة ، لذا شعر الزعيم عبد الكريم قاسم بقدرته القضاء على الحزب الديمقراطي الكردستاني [٢] .

وتأتي زيارة السفير البريطاني همفري ترفليان (Humphre Trevelyan)[٣]؛ للملا مصطفى البرزاني في مقره في العاصمة بغداد في ٢١ شباط ١٩٦٠ وهو يدرك أن الزعيم عبد الكريم قاسم اخذ يشك في اقرب المقربين له وقد تعزز هذا الشك عندما رد الملا مصطفى البرزاني الزيارة للسفير البريطاني بعد اسبوع واحد من زيارته له[٤]؛ كما ازدادت حدة التوتر حينما قام البرزاني بزيارة الاتحاد السوفيتي في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ بعدما وجه له الأخير الدعوة للمشاركة في احتفالات الثورة البلشفية وبقي هناك لمدة ثلاثة شهور [٥].

(١) الحزب الشيوعي العراقي : جاء تأسيسه تحت أسم لجنة مكافحة الاستعمار على يد يوسف سلمان يوسف الملقب (فهد) ، شكلت اولى حلقات الحزب في ٣١ آذار ١٩٣٤ في بغداد ، وفي عام ١٩٣٥ تغير أسم الحزب من لجنة مكافحة الفساد الى الحزب الشيوعي العراقي وأ صدر أول صحيفة له (كفاح الشعب) ، تنظيمات الحزب تعمل لحد الآن في العراق . ينظر : نوار سعد محمود الملا ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٢) وضاح مهدي ، المسألة الكردية في العراق رحلة الدم والبارود ط١ ، جيكور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٤٤ .

(٣) همفري ترفليان : (١٩٠٥– ١٩٨٥) ، تخرج من جامعة كامبرج ، خدم في السلك المدني البريطاني في الهند حتى استقلال الهند عام ١٩٤٧ ، ثم نقل الى السلك الدبلوماسي وتقلد العديد من المناصب الدبلوماسية الرئيسية فكان خلال اعوام (١٩٥٣–١٩٥٥) القائم بالأعمال البريطانية في الصين ، ثم سفيراً في مصر خلال (١٩٥٥–١٩٦٥)،عقب ذلك عين سفيراً لدى العراق (١٩٥٨–١٩٦١)، وسفيراً في الإتحاد السوفيتي (١٩٦٢–١٩٦٥) ، ثم مفوض سامي في اليمن ١٩٦٨، وفي العام نفسه صار عضواً في مجلس الوردات ومنح لقب البارون لقاء خدماته . خليل علي مراد،مهيفان محمد حسين ،موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق ١٩٦١–١٩٧٥،مجلة جامعة زاخو، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، ٢٠١٧ ، ص٦١٥.

(٤) محمود رزوق أحمد ، المصدر السابق ، ص١٧٣.

(٥) مايكل أم غينتر ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

ربما كانت هذه الزيارة في الظاهر لحضور الاحتفال لكنها فعليا لتقديم الشكوى لدى السوفييت من تغيير سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم تجاه الكُرد ولطلب تدخل سوفيتي للضغط على الحكومة العراقية لتحقيق مطالب الكُرد ، لكنه لم ينجح في مسعاه إذ ان الاتحاد السوفيتي كان داعما لعراق موحد [١].

وعند عودة الملا مصطفى البرزاني الى العراق في ١٣ كانون الثاني ١٩٦١ وجد أن كل الامتيازات التي منحتها اليه الحكومة العراقية جمدت اوسحبت منه وعند لقائه بعبد الكريم قاسم لمعرفة أسباب الاجراءات الحكومية ضده رأى أن الأمور وصلت لطريق مسدود وان بقائه في بغداد غير مجدٍ ولربما يشكل خطورة عليه فغادر العاصمة بغداد متجها الى كردستان العراق في آذار ١٩٦١[٢].

واستمر التوتر بين الحكومة والملا مصطفى البرزاني وأصدرت الحكومة بعض الإجراءات ضد الحركة الكردية مثل حضر صحيفة خه بات / النضال ، وهي الصحيفة الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني ، كما حضرت المطبوعات الكردية الاخرى وأصدرت أمراً بإغلاق مقرات الحزب الديمقراطي في الموصل وكركوك ومدن اخرى في كردستان العراق ، كما صدر امر باعتقال القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني [٣]؛

(١) فيبي مار ، تاريخ الأكراد المعاصر ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، ط١ ، بغداد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، ٢٠٠٩ ، ج١ ، ص ٥٨ – ٥٩ .

(٢) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

(٣) جلال الطالباني : ولد جلال حسام الدين الطالباني في كويسنجق عام ١٩٣٣، تخرج من كلية القانون في بغداد عام ١٩٥٩ ، مارس نشاطه السياسي في مرحلة مبكرة من عمره خدم كضابط مجند في الجيش العراقي ، انظم للحزب الديمقراطي الكردستاني نهاية الأربعينيات واصبح عضو المكتب السياسي للحزب للفترة (١٩٥٤ – ١٩٦٤) بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ عمل محررا في صحيفة الجمهورية ، كما عمل رئيس جريدة خه بات (النضال) الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، شارك في الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٦١، تراس وفدا كرديا بعد انقلاب ٨شباط للتفاوض مع بغداد اسس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في حزيران ١٩٧٥ ، أستطاع تأسيس اقليم في السليمانية بعد انسحاب الادارة المركزية عام١٩٩٢،بعد=

وابراهيم أحمد [١].

لقد أصبح انفجار الوضع في كردستان العراق امراً حتمياً لاسيما بعدما نجح البرزاني في تجميع العشائر الموالية له وأصبحوا قوة منظمة ، وبعد ان تخلص من خصومه السياسيين عمل على استقطاب قوى وطنية وقومية كردية ، كما تمكن من إخضاع العشائر المناوئة لعدم تحرك الحكومة لمساندتها في الصراع ، كما استغل المقاتلين الكُرد أوامر الزعيم عبد الكريم قاسم للجيش العراقي بأن لا يبادروا بالقتال الا دفاعاً عن النفس وهذا ما مكنهم من التنقل بحرية تامة ، وأستطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني من كسب ود عدد من الضباط الكُرد الذين بدورهم تركوا واجباتهم في الجيش العراقي وانضموا مع أسلحتهم للحركة الكردية المسلحة [٢].

كما شنت الحركة الكردية هجمات مسلحة في نهاية آذار ١٩٦١ ضد الحكومة في كردستان العراق وهو ما عدته الحكومة العراقية خروجاً عن القانون واستفزازاً لها[٣].

وفي تموز ١٩٦١ قدم الملا مصطفى البرزاني مذكرة الى الحكومة العراقية، تتضمن رغبة في إضافة الحكم الذاتي للكُرد. وطبقاً لهذه المطالب تصبح اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في منطقة الحكم الذاتي، وتتولى حكومة المنطقة الكردية شؤون التعليم والثقافة والصحة والبلديات والريف ،وتكون الشرطة والوحدات العسكرية في المنطقة الكردية تحت ادارة كردية ، وتبقى المالية والخارجية والدفاع بيد الحكومة المركزية في بغداد ، كما اشترطت أن يكون نائب رئيس الوزراء ورئيس اركان الجيش

=غزو العراق ٢٠٠٣ اصبح عضو مجلس الحكم ثم أختير رئيسا مؤقتاً للعراق عام ٢٠٠٥ ، ثم جدد له عام ٢٠٠٦ لغاية وفاته ٢٠١٠. ينظر : لقاء مكي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ – ٢١ .

(١) شاكرو خدو محوي ، المسألة الكردية في العراق المعاصر ، ترجمة : عبدي حاجي ،ط١ ، دهوك ، دار سبيير للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٧ . للمزيد حول اجراءات الحكومة العراقية تجاه الحركة الكردية ينظر : سمر فضلا عبد الحميد محمد ، المصدر السابق ، ص ، ١٥٠ –١٥١ .

(٢) قابل محسن كاظم الركابي ، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، المصدر السابق، ص ٢٦٦ .

(٣) ستار محمد علاوي الحياني ، المصدر السابق ، ص ٦٤.

وجميع نواب الوزراء من القومية الكردية . اما وحدات الجيش الكردية فلا يمكن استخدامها خارج اطار منطقة الحكم الذاتي بدون موافقة القيادة الكردية باستثناء حالات تهديدات خارجية على العراق ، وقد قوبلت هذه العريضة بالرفض القاطع من قبل الحكومة لأنها رأت فيها تمزيقاً لوحدة العراق [١].

وفي بداية شهر ايلول وقعت حوادث خطيرة في اغلب مناطق كردستان العراق ابتداء من زاخو في الشمال الغربي وانتهاء بدربندخان في الجنوب الشرقي من نتائجها سيطرة مسلحي الحركة الكردية على مدينة زاخو التي كانت تفتقر الى حامية عسكرية[٢].

وفي خضم ذلك أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإضراب العام في ٦ أيلول ١٩٦١، وقد شمل الإضراب معظم مناطق كردستان العراق، فعطلت الأسواق والمعامل والورش أعمالها [٣]؛ ويوصف مسعود البرزاني[٤] يوم الأضراب بأنه يوم لم يُر مثله في كردستان العراق، وكان الغاية منه أن يكون وسيلة ردع للحكومة عن

---

(١) مايكل ام غينتر ، المصدر السابق، ص ٢٩ . للمزيد حول العريضة المقدمة للحكومة العراقية ينظر : سمر فضلا عبد الحميد محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، ترجمة : جرجيس فتح الله ،ط١ ، دار آرس للطباعة والنشر ، اربيل ،٢٠١٢ ،ص.٤٣٥

(٣) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥.

(٤) مسعود البرزاني : ولد في مهاباد الإيرانية عام ١٩٤٦، خاض مع والده كل المعارك ضد الحكومة العراقية منذ عام ١٩٦١وحتى ١٩٧٥حينما انهارت الحركة الكردية المسلحة بعد اتفاق الجزائر بين العراق وإيران ،شغل مسعود البرزاني منصب رئيس جهاز مخابرات الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارستن) ، شارك في وفد المفاوضات الكردي مع بغداد عام ١٩٧٠ ، تولى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٩ بعد وفاة والده الملا مصطفى البارزاني ، بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، عين عضواً في مجلس الحكم الانتقالي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) وفي ١٢/ ٦ /٢٠٠٥عين رئيساً لإقليم كردستان العراق وبقي بمنصبه حتى الآن . لقاء مكي ، المصدر السابق ، ص ٢١ – ٢٢ . ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، مجلد ٤ ، المصدر السابق ٣١٦ – ٣٢١ .

أرسال القوات العسكرية الى كردستان العراق [١] ، وقد سيطر مسلحو الحركة الكردية بقوة السلاح على أكثر من ٤٠% من كردستان العراق [٢].

وفي ١٢ ايلول ١٩٦١ قامت قوات عشائرية كبيرة بقيادة أحد الاقطاعيين المدعو عباس مامند آغا في نصب كمين لقافلة عسكرية أثناء توجهها الى محافظة السليمانية وكبدتها عشرات الخسائر في الأرواح والمعدات[٣]؛ وقد عدت الحكومة هذه الحادثة بمثابة اعلان حرب على الدولة فقامت بقصف قرية برزان مقر الملا مصطفى البرزاني[٤].

أعلنت الحكومة العراقية الحرب على الحركة الكردية في أيلول الا أن الوقائع تؤكد أنّ الحرب قد بدأت قبل مدة طويلة من هذا التاريخ عندما بدأت الحركة الكردية تسيطر عسكرياً وسياسياً على مساحات شاسعة من كردستان العراق حتى وصل نفوذها للمناطق المحاذية للحدود التركية والايرانية [٥]؛ كما أن عزيز شريف [٦]؛ ذكر في مذكراته أن شرارة الحرب صدرت من قبل أحد أعضاء الحزب الديمقراطي

---

(١) مسعود البرزاني ، البرزاني والحركة التحررية الكردية ، ط١ ، لبنان ، ١٩٩٠ ، ج٣ ، ص ٢٥ .

(٢) ستار محمد علاوي الحياني ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٣) اويل دان ، المصدر السابق ، ص ٤٣٦ .

(٤) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٥) ستار محمد علاوي الحياني ، المصدر السابق ، ص ٦٦ – ٦٧ . للمزيد من المعلومات حول المناطق التي جرت فيها المعارك وسيطر عليها مسلحو الكُرد ينظر : محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٦) عزيز شريف : ولد في ٦تشرين الثاني ١٩٠٤ في عانة درس الحقوق في الثلاثينيات عمل محاميا ثم قاضيا ارتبط بالحركة الشيوعية عام ١٩٤٨ ، انتسب الى جمعية الاصلاح الشعبي وجماعة الاهالي ، اصبح رئيس تحرير جريدة الاهالي انتمى لحزب الشعب في ٨ كانون الثاني ١٩٤٥ ، انتخب رئيسا للحزب في ٢٦/نيسان/١٩٤٦ اختير بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ لرئاسة مجلس السلم والتضامن العراقي ، حصل على شهادة لينين للسلام عام ١٩٦٠، بعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ ، عين وزيرا للعدل للفترة ٣١/كانون الاول ١٩٦٩ – ١٩٧٩ ، ثم وزير دولة (١٩٧١ – ١٩٧٦)، توفي في ٢١ نيسان ١٩٩٠. حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤٢٠ .

الكردستاني مع بعض القيادات القبلية دون أن يشير للأسماء المسببه للحرب ، ويرى أنها كانت خلافاً لتوجه الملا مصطفى البرزاني[١]

لم تكن جميع الأطراف الكردية تسعى لإشعال حرب داخلية في العراق فقد بذل بابا علي الشيخ محمود الحفيد جهوداً من أجل أقناع الملا مصطفى البرزاني بعدم القيام بحركته ضد الحكومة العراقية وقال له " **كيف ستقوم بثورة ضد عبد الكريم قاسم وقاسم كان له الفضل بإعادتك من المنفى** " [٢]؛ كما أن الشيخ أحمد البرزاني[٣]؛ شيخ قبائل برزان كان رافضاً للقتال ويدعوا الى الحل السلمي للقضية الكردية [٤]؛ ومع بداية عام ١٩٦٣ كانت الأجواء في كردستان العراق متأزمة جداً اذ أن الجيش العراقي يقاتل في أرض جبلية وعرة صالحة لحرب العصابات فقط ، مقابل دعم ايراني لمسلحي الحركة الكردية [٥].

لم تستطع الحكومة العراقية القضاء على الحركة الكردية المسلحة على الرغم من تفوق الجيش بالعدة والعدد بسبب طريقة القتال التي أعتمدها الكُرد وهي حرب العصابات التقليدية ، كما ساعدت وعورة الارض الجبلية مسلحي الكُرد في التصدي والقتال بحكم معرفتهم بتضاريس الأرض [٦] ؛ أستمر القتال بين الحكومة العراقية

(١) مذكرات عزيز شريف ، نشر عصام شريف ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٢–٢١٣.

(٢) نقلاً عن ،آراس حسين الفت ، بابا علي ودوره السياسي في العراق ١٩١٢ – ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٠ .

(٣) أحمد البرزاني : ولد في برزان عام ١٨٩٦ وهو أحد شيوخ برزان والأخ غير الشقيق للملا مصطفى البرزاني برز عام ١٩٢٧ قائدا للحركة الكردية المسلحة هرب عام ١٩٣٢ م الى تركيا بعد هجوم القوات العراقية وعاد اثر عفو عنه عام ١٩٣٣، دخل السجن عام ١٩٤٦ وأطلق سراحه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، رفض عام ١٩٦١ قتال الزعيم عبد الكريم قاسم ، شارك في المفاوضات التي جرت بين حكومة انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ وقيادة الحركة الكردية ، توفي عام ١٩٦٩. حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ، ٢٥٦ .

(٥) محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٦) محمد احسان ، كردستان ودوامة الحرب ، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

ومسلحي الحركة الكردية حتى نهاية حكم الزعيم عبد الكريم قاسم [١]؛ الذي سقط على أثر انقلاب بعثي ناصري ١٩٦٣[٢].

أطيح بنظام الزعيم عبد الكريم قاسم أثر تحرك إنقلابي نفذه حزب البعث بقيادة أحد الضباط وهو أحمد حسن البكر[٣] ؛ مع مجموعة من الضباط البعثيين والقوميين، في ٨ شباط ١٩٦٣، بعد تطويقهم لوزارة الدفاع العراقية ، وقد رأى الزعيم عبد الكريم قاسم أن أفضل قرار لحقن دماء الجنود والمواطنين العراقيين الذين إستبسلوا في الدفاع عنه هو التنحي عن المقاومة ، وطالب بمحاكمة عادلة وعلنية ، لكن الإنقلابيين أعدموه في ٩ شباط من نفس العام[٤].

كان انقلاب الثامن من شباط حصيلة إتفاق بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الضباط القوميين الناصريين اذ جرت الاتصالات بينهم وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني اثناء تحضيرهم للإنقلاب وتعهدوا بتحقيق مطالب الحركة الكردية من خلال رسالة سلمت للحزب الديمقراطي الكردستاني اذ أقر الانقلابيون استعدادهم لمنح حكم ذاتي للكُرد بعد نجاح الانقلاب مقابل تعهد الكُرد بوقف أطلاق النار والكف عن محاربة الجيش العراقي ، كما طالب الانقلابيون أن ترسل قيادة

---

(١) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) مثنى قادر أمين ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٣) أحمد حسن البكر : ولد في تكريت عام ١٩١٤ م تخرج من دار المعلمين بغداد عام ١٩٣٢ ، مارس التعليم في تكريت وبغداد التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان وتدرج في الرتب حتى وصل الى رتبة عقيد عام ١٩٥٨ ، اسهم في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، وبعد نجاح الثورة عين عضوا في المجلس العرفي العسكري وفي تشرين الأول اعتقل بعد تورطه بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الزعيم عبد الكريم قاسم وأحيل للتقاعد ، أنتمى لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٠ م شارك في انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ ، وأصبح رئيسا للوزراء وفي انقلاب ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ الذي أزاح من خلاله عبد السلام عارف البعثيين عين نائبا لرئيس الجمهورية لكنه استقال ، أعتقل في ايلول بتهمة التخطيط لانقلاب ضد عبد السلام عارف ، بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ أصبح رئيسا للجمهورية حتى عام ١٩٧٩ م عندما أطاح به صدام حسين بانقلاب ابيض واجبره على الاستقالة توفي عام ١٩٨٢ م في بغداد . شامل عبد القادر ،أحمد حسن البكر –السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤–١٩٨٣ ، ط١ ، مكتبة المجلة ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٤٢٧؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥١ –٥٢ . ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٤) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق ، ط١ ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٣ ، ص ٧٣ .

الحركة الكردية رسالة تهنئة فور نجاح الإنقلاب [١] ؛ وبالفعل وصل صالح اليوسفي [٢]؛ واللواء المتقاعد فؤاد عارف [٣] ؛ في الساعات الاولى للإنقلاب الى مبنى الإذاعة والتلفزيون مهنئين الإنقلابين بإسم قيادة الحركة الكردية وسلمت للإنقلابيين برقية تأييد من الحزب الديمقراطي الكردستاني ، كما أعلنت عن وقف القتال في كردستان العراق [٤].

وفي التاسع من شباط عام ١٩٦٣ شكل الانقلابيون حكومة جديدة وعين عبد السلام محمد عارف [٥]؛ كأول رئيس للجمهورية العراقية بعد عام ١٩٥٨ ، كما عين

---

(١) مسعود البرزاني ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٢) صالح اليوسفي : ولد في بامرني عام ١٩١٨، اكمل دراسته الثانوية في بغداد ، وعين معلماً عام ١٩٤٢ ، وفي عام ١٩٤٩ عين كاتب أول في محكمة بداءة سنجار ، شارك في تأسيس حزب هيوا (الأمل) ، اعتقل عام ١٩٦٠ ، انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني واصبح مسؤول الفرع الخامس للحزب في بغداد ، أشرف على صحيفة التآخي ، بعد بيان ١١ آذار ١٩٧٠ تولى عدة مناصب منها وزير دولة ، ورئيس اتحاد الادباءالكُرد ، وعضو لجنة السلام العليا التي يرأسها صدام حسين ، وتولى متابعة تطبيق بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ؛ بعد انهيار الحركة الكردية عام ١٩٧٥ بقي تحت الاقامة الجبرية اغتيل في داره في بغداد ١٦ حزيران ١٩٨١. حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩ .

(٣) فؤاد عارف : ولد في مدينة العمارة عام ١٩١٣ من ابوين كرديين دخل الكلية العسكرية في ١ ايلول عام ١٩٢٨ ، وتخرج منها ١٥نيسان ١٩٣٦ برتبة ملازم ثان ، رافق الملك غازي أثناء دراسته في الكلية العسكرية ، عين مرافقا للملك غازي في الثامن من آب عام ١٩٣٧ بناءً على رغبة الأخير، تدرج بالرتب العسكرية حتى اسندت اليه بعض المناصب كآمر الانضباط العسكري في بغداد وبعد ثورة ١٤ تموز عين متصرفا (محافظا) لكربلاء ، ثم شغل منصب وزير دولة ووزير زراعة بالوكالة وتولى وزارة الاوقاف حتى عام١٩٦١م ونائب لرئيس الوزراء عام ١٩٦٧ ، ادى دور بارزاً في المفاوضات بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية – للمزيد من التفاصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر : محمد سلمان منور التميمي ، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ .

(٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ٣٨٧ .

(٥) عبد السلام محمد عارف : ولد في ٢١ آذار عام ١٩٢١ م في محلة سوق حمادة في بغداد ودخل الكلية العسكرية في ١٩ شباط عام ١٩٣٧ وتخرج منها عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان ، أشترك في حركة مايس عام ١٩٤١ وكذلك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، أنظم الى تنظيم الضباط الأحرار ، شارك في ثورة ١٤ تموز غام ١٩٥٨ وعين نائباً لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية وبعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ ، أصبح رئيسا للجمهورية وفي ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ انقلب على حزب البعث وأصبح الحاكم الفعلي للعراق دون منازع ، توفي أثر سقوط طائرته المروحية في البصرة منطقة الشافي في ١٣/ نيسان عام ١٩٦٦. علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢ – ١٤٢.

قائداّ عاماً للقوات المسلحة ، وعين أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء ، وضمت التشكيلة الحكومية الجديدة وزيراً كردياً هو بابا علي الشيخ محمود الحفيد [١].

دخل الرئيس عبد السلام محمد عارف عقب نجاح الانقلاب بمفاوضات مع الكُرد، أستطاع من خلالها إقناعهم على أنهم سوف يحصلون على شيء قريب من الحكم الذاتي [٢] .

واصلت حكومة البعث منذ إستلامها حكم العراق مضايقاتها ضد العناصر التقدمية في البلاد ، وقامت بإصدار بيانات إمتازت بالغموض حول القضية الكردية اذ أعلنت وزارة الخارجية العراقية أن "الثورة" تمكنت من ابادة الشيوعيين الموالين لموسكو وان جميع المحاولات القادمة لإلحاق الضرر بالنظام ستلقى نفس المصير، وعند تناول موضوع القضية الكردية تشير الوزارة أن الحكومة ستعمل على إقامة علاقات بين العرب والكُرد مما دعا الملا مصطفى البرزاني وبعض قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الى القلق ، وبعد توقف المفاوضات والمماطلة أصدر الحزب بياناً جاء فيه"**سوف نقاتل ضد عارف مثلما قاتلنا ضد قاسم الى أن تتم تلبية مطالبنا**" [٣].

استؤنفت المفاوضات بين الحكومة العراقية وممثلين عن الكُرد من ١٨-٢٠ شباط ١٩٦٣ ، وكانت تلك المفاوضات هي الأولى بعد نجاح الانقلاب ، وتميزت المفاوضات بعدم جديتها من جانب الحكومة مما دفع الملا مصطفى البرزاني الى مطالبه الحكومة بإصدار بيان في الأول من آذار تعترف فيه بالحقوق القومية

---

(١) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٢) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٣) نقلاً عن شاكر خدو محوي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ – ٢٥٥ .

للشعب الكردي اذا كانت جادة فعلاً في حل القضية الكردية [١]، وهدد الملا مصطفى البرزاني بأنه سوف يستأنف القتال اذا لم تتخذ الحكومة بعض الخطوات الايجابية فاضطرت الحكومة البعثية الى إصدار بيان في ١ آذار ١٩٦٣ تعهدت بموجبه ضمان حقوق الُكرد ، وبتاريخ ٥ آذار ١٩٦٣ أرسلت الحكومة وفداّ للتفاوض برئاسة طاهر يحيى[٢]؛

لمناقشة البيان الذي صدر بخصوص منح الكُرد نظام (اللامركزية) مع الملا مصطفى البرزاني[٣].

التقى الطرفان وقرأ علي حيدر سلمان [٤]، مسودة مشروع الحكومة الذي يهدف لحل سلمي للقضية الكردية ، لكن الملا مصطفى البرزاني رفض المشروع رفضاً قاطعاً وهدد باستئناف القتال خلال ثلاثة أيام وقال " **لنا مشروعنا ونحن في الأساس كنا قد طلبنا الحكم الذاتي** " في أشاره الى الاتصالات التي جرت بين الإنقلابيين والقيادة الكردية قبل الانقلاب [٥].

(١) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف شباط ١٩٦٣ – نيسان ١٩٦٦ ،ط١ ، مكتبة مصر دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٧ .

(٢) طاهر يحيى : ولد في تكريت عام ١٩١٦ ، أكمل دراسته الابتدائية في سامراء والمتوسطة في بغداد ، التحق بدار المعلمين الابتدائية ، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٥ برتبة ملازم ثان ، اشترك في حرب فلسطين ، وهو عضو في تنظيم الضباط الاحرار ، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأصبح بعد اقامة الجمهورية مديرا عاما للشرطة حتى ٧ كانون الاول عام ١٩٥٨، انتسب الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٢ ، ساهم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، عين رئيسا لأركان الجيش وكالة (٨ شباط – ١٨ كانون الاول/١٩٦٣) ، تولى رئاسة الوزراء (٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ – ٢ ايلول ١٩٦٥) ، ثم نائبا لرئيس الوزراء (١٠ آيار – ١٠ تموز /١٩٦٧) ، ثم رئيسا للوزراء (١٠تموز١٩٦٧ – ١٧ تموز ١٩٦٨) ، أعتقل بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ ، توفي في بغداد ودفن في تكريت . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ – ٣٥٩.

(٣) آراس حسين الفت ، المصدر السابق ، ص ١٠٣.

(٤) علي حيدر سلمان : ولد في اربيل عام ١٩٠٥ ، حصل على شهادة البكلوريوس من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٣٠ ، تقلد عدة مناصب حكومية ، وعضو برلمان لأكثر من دورة ، خلال ١٩٤٣ – ١٩٥٣ ، كما استوزر لأكثر من مرة ، عين سفيرا للعراق في بون عام ١٩٥٦ ، كما عين سفيرا للعراق في واشنطن عام ١٩٥٩. للمزيد عن حياته ودوره السياسي ينظر محمود شكحام مصلح الديلمي ، علي حيدر سلمان نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية ابن لرشد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢ .

(٥) نقلاً عن كافي سلمان مراد الجادري ، (موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ٨شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ٧٧ ، كلية التربية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠.

كان من أهم ما جاء في المطالب الكردية هو الاعتراف الفوري للحكم الذاتي لشمال العراق وادخاله في الدستور وأرساله الى هيئة الأمم المتحدة وان يذاع في إذاعة بغداد والجريدة الرسمية للبلاد ، كما تحدد مساحة جغرافية لمنطقة الحكم الذاتي، وان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في التعليم ، اما المناطق المشتركة (المتنازع عليها) ، فتدرس حسب لغتها ، أضافة الى اللغة الكردية ، وأن يكون نظام الحكم برلمانياً ديمقراطياً يشترك فيه الكُرد حسب نسبة التعداد السكاني لكردستان العراق ، كما طلب الكُرد بحصة من واردات النفط في كركوك ، وأن تحدد نسبة معينة من الجيش حسب تعداد كردستان العراق ، ويكون القادة من الكُرد [١] .

رجع الوفد المفاوض الى العاصمة بغداد حاملاً معه مطالب الكُرد في مشروع (الحكم الذاتي) لطرحها على الحكومة . ووجدت الحكومة أن مطالب القوى الكردية كثيرة وغير مقبولة ورفضت المطالب رفضاً قاطعاً [٢] . ولعل من أبرز الأمور التي رفضتها الحكومة العراقية من مطالب الكُرد ، هي بشأن كركوك ، إذ لم توافق الحكومة على منح الكُرد حصة من نفطها.

بعد ذلك عادت الحكومة وأرسلت وفداً جديداً للتفاوض مع القيادة الكردية التي أبدت تصلباً لمطالبها خلال المفاوضات التي كانت تجري ، مع ذلك استمرت المفاوضات بين الطرفين وتم التوصل لحل وسطي في ٧ آذار ١٩٦٣[٣]؛ على أن يُعرض الاتفاق على الحكومة العراقية وأن يعرضهُ الملا مصطفى البرزاني على القوى الكردية ، وقد أكد الاتفاق على الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الإدارة الذاتية ، وأن يدخل في الدستور المؤقت والدائم، وأن ينفذ عن طريق

---

(١) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ – ١٧٨ .

(٢) شاكرو خدو محوي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٣) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف شباط ١٩٦٣ – نيسان ١٩٦٦ ،ط١ ، مكتبة مصر دار المرتضى ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ١١٨ .

لجنة خاصة بذلك ، وأن يطهر الجهاز الحكومي ممن أساؤوا العمل من موظفي كردستان العراق ، كما يرفع الحجز المفروض على المشاركين أو المساهمين في الحركة الكردية المسلحة، وإرجاع الأموال المصادرة ، كما تعلن الحكومة العفو العام عن كل من ساهم بعمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية، وأطلاق سراح المعتقلين فوراً ، وأن يرفع الحصار الاقتصادي عن كردستان العراق فوراً . وكدليل على حسن نية الحكومة ، كان عليها أن تسحب قطاعات الجيش العراقي من كردستان العراق الى أماكنها السابقة ، لكي يتم الاطمئنان والثقة المتبادلة[١].

وعند عودة الوفد الحكومي الى بغداد أُعلن عن رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان العراق ، كما أصدر مجلس " قيادة الثورة " العفو العام عن القائمين بالحركة المسلحة الكردية وكان قد أصدر القرار في١٠آذار ١٩٦٣ وسمي بقرار رقم (٩) والذي نص على أعفاء جميع من شارك بالحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق ابتداء من ٩ أيلول ١٩٦١من التحقيقات والتبعات القانونية[٢] ؛ وفي ١١ آذار١٩٦٣ قالت الحكومة في بيان لها " لقد عاش العرب والكُرد كأخوة يربطهم الوطن ويعترف مجلس قيادة الثورة بحقوق الكُرد على أساس مبدا اللامركزية ، وهذا المبدأ سيدخل في الدستور المؤقت والدائم ، وستشكل لجنة من أجل صياغة برنامج واسع للامركزية" [٣]؛ وفي ١٥ آذار ١٩٦٣ القى أحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي منهاج الحكومة ، مؤكداً ، أن الحكومة تنظر بعين الإعتبار الى طموح القومية الكردية في تطوير البلاد ورأى أن تحقيق نظام اللامركزية يسمح بازدهار وترفيه جميع ابناء العراق [٤].

---

(١) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٢) كافي سلمان مراد الجا دري ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٣) علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦ ، المصدر السابق ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٣ .

(٤) نديم أحمد الياسين ، المسألة الكردية مواقف ومنجزات ، منشورات وزارة الاعلام ،سلسلة الكتب الاعلامية (٦٠) ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٥ ، ص ١٥ .

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات مستمرة بين الحكومة العراقية وممثلي الكُرد ، شهدت سوريا انقلاب عسكري ، قام به حزب البعث بالتعاون مع بعض الضباط الناصريين ، ونجحوا في اسقاط الحكومة وتولي السلطة ، وقد كان لذلك أثر واضح على العراق ، إذ أعقب ذلك حدوث مفاوضات (عراقية – سورية – مصرية)، بهدف إقامة إتحاد بين الدول الثلاث ، وبقدر تعلق الأمر بالكُرد، قدم جلال الطالباني الذي كان يمثل الكُرد في المفاوضات مع الحكومة العراقية مذكرة الى الوفد العراقي مع نسختين للوفدين السوري والمصري مؤكدا عدم اعتراض الكُرد على فكرة الوحدة العربية لكن الكُرد يصرون على مرتكزات تتضمن [١]:

١– اذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشان الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

٢– اذا أنضم العراق الى أتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأوّل ولا المضيّق عليه.

٣– اذا أندمج العراق في وحدة عربية كاملة مع دولة عربية أخرى يكون للشعب الكردي أقليم مرتبط بالدولة الموحدة ويرفض الانفصال عنه [٢] .

ويرى الكاتب الكردي المعاصر شكيب عقراوي أن العامل الأهم في تصلب موقف الحكومة البعثية الأولى بقيادة أحمد حسن البكر يرجع الى نجاح انقلاب ٨ آذار في سوريا وصعود حزب البعث للسلطة هناك اذ أن المؤسسة الحزبية والعسكرية

(١) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٢) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ ؛ محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

في سوريا أيدت العراق وأبدت دعم الجيش السوري واستعداده لمساعدة الجيش العراقي في القضاء على الحركة الكردية [١].

وفي ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ وقع ممثلو حكومات كل من العراق وسوريا ومصر على بيان مشترك تم التوصل فيه على إقامة دولة اتحادية جديدة وإجراء استفتاء لذلك وهي الجمهورية العربية المتحدة والتي تتألف من ثلاثة أقاليم هي الإقليم العراقي والإقليم السوري والإقليم المصري وأن تكون القاهرة عاصمة لتلك الدولة [٢]؛ ولم يرد في هذا الاتفاق أي ذكر للكُرد أو حقوقهم، وأستنتج القادة الكُرد أن هذه الاتفاقية كانت تهدف بالأساس لتدعيم موقف النظام العراقي الجديد ضدهم [٣].

وبعد التوقيع على ميثاق (الدولة الاتحادية) في القاهرة قدم الوفد الكردي المفاوض برئاسة جلال الطالباني الى الحكومة العراقية في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٣ مشروعاً يتضمن مطالب الكُرد ويحتوي على ستة عشر بنداً رفضت من الحكومة العراقية رفضاً قاطعاً وعدت مطالبه مطالب تعجيزية وتهدف للانفصال[٤].

وصل الكُرد الى خيبة أمل كبيرة وقناعة تامة بأن الحكومة العراقية غير جادة في مفاوضاتها معهم للوصول الى حل جذري للقضية الكردية وقد أشار محمود عثمان[٥]؛ الذي يعد أبرز أقطاب الحزب الديمقراطي الكردستاني في قوله " إنَّ

(١) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان . أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان ١٩٥٨ – ١٩٨٠ ، ط١ ، مطبعة منارة ،اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٢) شاكرو خدو محوي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(٣) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٤) موسى مخول ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٠. للمزيد حول مشروع الكُرد للحكم الذاتي ينظر : محمود الدرة ،المصدر السابق ، ص ١٩٢ – ١٩٨ .

(٥) محمود عثمان : ولد في السليمانية ١٩٣٨ ، درس الابتدائية فيها، تخرج في كلية الطب جامعة بغداد ، ، اسهم في العمل السياسي مبكراً ، أنتمى للحزب الديمقراطي الكردستاني ، وخلال دراسته في بغداد أصبح سكرتيراً لإتحاد طلبة كردستان ،

حكومة البعث لم تكن في مفاوضاتها معنا جدية ، أنها خطوة تكتيكية لكسب الوقت والاستعداد قبل شن اشرس حرب واجهها الشعب الكردي ، فالبعثيون كانوا مقتنعين أن قاسماً لم يدر الحرب بجدية " [١].

على أثر ذلك بدأت الحكومة العراقية الضغط على الكُرد ووضعت القيود على ممثليهم في العاصمة بغداد وأعادت فرض الحصار الاقتصادي على كردستان العراق، وقد أتضح للكُرد من خلال هذه الإجراءات أن الحكومة تستعد للقتال مرة اخرى[٢]؛ و بعد أشهر من بدء المفاوضات لم يستطع الجانبان الحكومي والكردي التوصل لحل مرضٍ للقضية الكردية بسبب الجدل والمماطلات بشأن التفسير الدقيق لصيغ (الإدارة الذاتية) و (الإدارة المركزية) ، كذلك اختلاف الطرفين في تعريف وتحديد المنطقة الجغرافية التي تتضمن منطقة الحكم والإدارة للُكرد [٣] .

وصلت المفاوضات الى طريق مسدود وصرح وزير الخارجية طالب حسن الشبيب[٤] ؛ " **بأنه لا يجوز حتى الحديث عن منح الأكراد الحكم الذاتي أذا لم**

وعضواً في اللجنة المحلية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ، ترأس الوفد الكردي المفاوض في آذار ١٩٧٠ وتوصل مع الحكومة الى بيان الحادي عشر من آذار ، شغل منصب عضو مجلس الحكم الانتقالي في بغداد (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) ، أنتخب عضواً في البرلمان العراقي ٢٠٠٥ ، يعد من الشخصيات السياسية الكردية المعتدلة .محمد علي الصويكي ، المجلد٤ ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢–٣٠٣.

(١) نقلاً عن ، آراس حسين الفت ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) كافي سلمان مراد الجادري ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٣) محمد سلمان منور التميمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٤) طالب حسن الشبيب : ولد في الرميثة عام ١٩٣١، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان ، عضو الحزب الشيوعي العراقي ، ١٩٤٨ – ١٩٥١ ، أنتمى لحزب البعث عام ١٩٥٩، بعد انقلاب ٨شباط عين وزيراً للخارجية ، شغل منصب مدير مكتب (الجامعة العربية) ، عين ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة ثم تركيا ثم المانيا الغربية ، احيل على التقاعد عام ١٩٧٦وغادر العراق عام ١٩٧٧ الى نيويورك واستقر في لندن ، انخرط في صفوف المعارضة العراقية لنظام صدام حسين ، توفي في لندن عام ١٩٩٨ .حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

يساوم البرزاني حول القضية فإننا سوف نؤجل القضية طويلاً وسنقضي على المتمردين دفعة واحدة " [١].

وعلى الرغم من تعكر المفاوضات لكنها لم تخلُ من محاولات لحل الأزمة سلمياً إذ بذل بابا علي الشيخ محمود الحفيد ، مع عدد من زملائه الكُرد جهداً لحل الأزمة اذ أجتمع مع أحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي في ٨ حزيران عام ١٩٦٣ وأخبره بتحرك القوات العسكرية نحو مواقع الاكراد في شمال العراق لكن أحمد حسن البكر قلل من تلك المخاوف ورد بالقول " **يا رب يا قرآن أعميني وأقضي عليّ وعلى أطفالي أذا كانت للحكومة نية سيئة**" [٢].

وبعد ذلك قامت الحكومة العراقية باعتقال الوفد الكردي المفاوض في بغداد والقت القبض على بعض كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني من قبل مديرية أمن بغداد وفي ٩ حزيران ١٩٦٣ أصدر المكتب السياسي لحزب البعث نبأ تجدد القتال في كردستان العراق، اذ أشار الى قيام جماعة الملا مصطفى البرزاني بمهاجمة قطعات الجيش العراقي تاركاً تضحيات كبيرة وأنذرت الحكومة مصطفى البرزاني وجماعته بإيقاف هذه الحوادث خلال أربع وعشرين ساعة وتسليم المعتدين على الجيش وتسليم الأسرى وبخلافه يتحملون المسؤولية[٣].

وفي ١٠ حزيران عام ١٩٦٣ أستؤنف القتال من جديد في كردستان العراق بقيادة حزب البعث بعد ان ضمن مساعدة كل من تركيا وايران وسوريا وكان للحكومة السورية الدور البارز في الدعم اذ ارسلت أحد ألويتها العسكرية للمشاركة في القتال

(١) نقلاً عن ، علي ناصر علوان الوائلي ، المصدر السابق ، ص١١٣.

(٢) نقلاً عن ،آراس حسين الفت ، المصدر السابق ، ص، ١٠٥ .

(٣) كافي سلمان مراد ، المصدر السابق ، ص٢٤ – ٢٥ .

ضد الكُرد [١]؛ لقد كانت الحملة العسكرية التي شنها حزب البعث والقوميون العرب على المناطق الكردية في كردستان العراق من أعنف الحملات العسكرية التي اشتركت جميع تشكيلات الجيش العراقي فيها [٢] ، واستمر القتال حتى شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ عندما انقلب الرئيس عبد السلام محمدعارف على شركائه البعثيين في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وزج بهم في السجون وهرب الباقون خارج العراق [٣].

تحول عبد السلام محمد عارف بعد الانقلاب الذي نفذه في ١٨ من تشرين الثاني ١٩٦٣ من واجهه شكلية في الحكم الى الحاكم الفعلي للبلاد، فأعلن عزمه بدء الحوار مع الكُرد معتقداً ان الحركة الكردية المسلحة تمر بموقف ضعف بعد الحملات العسكرية التي نفذتها الحكومة السابقة الامر الذي سيدفع الكُرد للتخلي عن مطالبهم الأكثر "**تطرفاً**" [٤] .

وبعد مضي عشرة أيام من وقوع الانقلاب أصدر الرئيس عبد السلام محمد عارف بياناً في ٢٨ تشرين الثاني دعا فيه المقاتلين الكُرد الى إلقاء السلاح والاستسلام مقابل العفو الحكومي عنهم[٥].

أدرك الرئيس عبد السلام محمد عارف أن استمرار القتال في كردستان العراق سيؤدي الى استنزاف الدولة اقتصاديا مصحوباً بتدهور أمني لذا قام بتكليف طاهر يحيى رئيس الوزراء ليبدأ بمفاوضات مع قادة الحركة الكردية بغية الوصول الى

(١) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .
(٢) كافي سلمان مراد الجادري ، المصدر السابق ، ص٢٧ .
(٣) شذى فيصل رشو العبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.
(٤) آراس حسين الفت ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
(٥) شاكرو خدو محوي / المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .

تسوية نهائية للقضية الكردية [١]؛ وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة العراقية والكُرد توصل المفاوضون الى اتفاقية لوقف أطلاق النار في ١٠ شباط ١٩٦٤[٢] وأهم ما جاء فيها هو : إقرار الحكومة العراقية بالحقوق القومية للكُرد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية ويُثَّبت ذلك في الدستور المؤقت ، كما أن الملا مصطفى البرزاني رد ببيان في اليوم نفسه معلناً وقف إطلاق النار[٣].

لم يحدد البيان ما يعنيه بالحقوق القومية للكُرد وعلى الرغم من ان ذلك قد ثُبِتّ في الدستور لكن عد هذا الأخير خطوة الى الوراء مقارنة مع دستور ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اذ ركز الرئيس عبد السلام محمد عارف جميع السلطات بيده ولم يلتزم بالدستور بل أخذ يعدل كيفما شاء دون اعتبار لحقوق الشعب العراقي بعربه وكُرده[٤]؛ اذ ان الدستور الجديد الصادر في ٢٩ نيسان ١٩٦٤ خيب آمال الكُرد لأنه لم يشر الى الحقوق القومية الكردية بصورة واضحة [٥] ، كما أن إتفاق الوحدة بين العراق ومصر الذي اعلن في ٢٦ أيار ١٩٦٤ لم يذكر شيئاً عن الحقوق القومية للشعب الكردي ، ولم يعترف دستور الإتحاد بأي تنظيم سياسي غير تنظيم النظام وهو(الاتحاد الاشتراكي العربي) ، وهذا يعني منع الأحزاب من العمل السياسي ومن ضمنها الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لذلك وصف الحزب هذا الدستور بأنه وثيقة "رجعية" فيما يخص الشعب الكردي [٦] .

---

(١) سنان صادق حسين الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٢) للإطلاع على بنود أتفاقية ١٠شباط ١٩٦٤ : ينظر الى ملحق رقم (١).

(٣) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ١٩٥ .للمزيد من المعلومات ينظر : نديم أحمد الياسين ، المصدر السابق ، ص ٤٠ – ٤١ ؛ هادي علي المصدر السابق ،ص١٠١ – ١٠٢ ؛ موسى مخول ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ – ٢٠٥.

(٤) علي ناصر علوان ، المصدر السابق ، ص ١١٤.

(٥) آراس حسين الفت ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٦) علي ناصر علوان ، المصدر السابق ، ص ١١٤.

ولما انتشر الجيش العراقي في كردستان العراق تحت غطاء إتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ حدثت صدامات عسكرية بين الجيش العراقي ومسلحي الحركة الكردية، لكن كلا الطرفين حاول الحفاظ على إتفاق شباط [١]؛ ومع تأزم الأوضاع السياسية في كردستان العراق استؤنفت المفاوضات مجدداً للوصول لحل سلمي ، وقدم الملا مصطفى البرزاني في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤ مذكرة للحكومة العراقية ضمت عدة مطالب للحقوق القومية للشعب الكردي، وردت الحكومة أن مطالب هذه المذكرة مرفوضة وتسعى لتقسيم العراق [٢].

ادعى صبحي عبد الحميد [٣]؛ وزير الداخلية أن الحكومة انزعجت من مطالب الكُرد واقترح العسكريون استئناف العمليات العسكرية لأنهم عدوها تكريساً لمشروع انفصالي ، غير أن أتباع الملا مصطفى البرزاني عند قدومهم الى بغداد تنصلوا مما جاء في المذكرة وقالوا أنها وقعت تحت ضغط المتشددين ، ويرى أن الأطراف كلها يزايد بعضها على البعض ولكن عندما يلتقون بأعضاء السلطة يتظاهرون بالاعتدال ويتهمون الآخرين بالتطرف [٤].لا يتفق الباحث في ما جاء في مذكرات صبحي عبد الحميد لأنه لم تظهر في هذا التاريخ بعدْ الخلافات داخل القوى السياسية الكردية بل كان المفاوضون الكُرد يفاوضون على مبدأ واحد هو الحكم الذاتي .

---

(١) سنان صادق حسين الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣١ . للمزيد من المعلومات حول بنود مسودة الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٦٤ ينظر : مذكرات صبحي عبد الحميد ، العراق في سنوات الستينيات ١٩٦٠ – ١٩٦٩ ، ط١ ، دار بابل للدراسات والأعلام ، بابل ، ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

(٣) صبحي عبد الحميد : ولد في بغداد ٣١ كانون الثاني ١٩٢٤ ، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٤٥ وتخرج عام ١٩٤٨ ، انتمى لتنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٢ ، تقلد عدة مناصب عسكرية ، اسهم في التخطيط والاعداد لمحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في شارع الرشيد في بغداد ، عين بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م مديرا للعمليات العسكرية ، وضع خطة ضرب الحرس القومي بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، شغل منصب وزير للخارجية ١٩٦٣– ١٩٦٤ ، أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٦٤ ، غادر العراق عام ١٩٧٢ وعاد بعد غزو العراق ٢٠٠٣ ، أصدر جريدة راية العرب ، توفي في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠ . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .

(٤) مذكرات صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

وفـي معرض رده علـى مطالب الكُرد صرح الرئيس عبد السلام محمد عـارف " **نحن لا نعطي أي شيء من أرض وطننا وسيبقى الوطن العربي للعرب** "، كما أن طاهر يحيى رئيس الوزراء العراقي قد صرح " **أن الحكومة العراقية لا تستطيع إعطاء الكُرد(الحكم الذاتي)** " مرجحاً ذلك لعدم وجود برلمان منتخب من قبل الشعب في البلاد وفـي الوقت نفسه عدَّ مطالب الكُرد متطرفة وتعرقل الوحدة والصداقة مـع العرب[١] .

كما أتهم الرئيس عبد السلام محمد عارف في تصريحات إعلامية الكُرد بأنهم " **ربيبو الاستعمار** " وأنهم لا يريدون الوحدة الوطنية ، كما هاجمت الصحافة العراقية الرسمية قادة الحركة الكردية بعنف [٢]؛ وفـي ١١ شباط ١٩٦٥ وجه صبحي عبد الحميد رسالة شديدة اللهجة الـى المـلا مصطفى البرزاني مؤكداً فيها أن الحكومة تـرفض رفضـاً قاطعـاً إعطـاء (الحكم الـذاتي) للكُـرد وأمـره بالخضـوع للسـلطة المركزية[٣] .

وبعد فشل كل الجهود التي بذلت من الحكومة والقادة الكُرد لحل الخلافات سلميا استؤنف القتال مطلع نيسان ١٩٦٥، وقد حَّمل كلُ جانب الطرف الآخر مسؤولية استئناف القتال[٤]؛ وفـي ٢١ ايلـول ١٩٦٥ كلف الرئيس عبد السلام محمد عارف عبد الرحمن البزاز [٥]؛ بتأليف وزارة جديدة ، وبعد اكتمالها عقد مؤتمر صحفي في

(١) علي ناصر علوان الوائلي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢) سنان صادق حسين الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٣) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٩٨.

(٤) سنان صادق حسين الزيدي ، المصدر السابق ، ص١٣٨.

(٥) عبد الرحمن البزاز : ولد في بغداد عام ١٩١٤، درس الابتدائية والثانوية في بغداد ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٤، سافر الى بريطانيا ودرس القانون في كلية الملك بجامعة لندن ، عاد عام ١٩٣٩ الى بغداد ، ناصر حركة مايس ١٩١٤، اعتقل وسجن حتى عام ١٩٤٥، اعتقل في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم عقب فشل حركة تمرد عبد الوهاب الشواف ، عين رئيسا للوزراء لحكومتين في عهد عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف ، وهو اول رئيس وزراء مدني في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اعتقل عام ١٩٦٩ بتهمة التآمر والتجسس لصالح إسرائيل ، توفي في ٢٨ حزيران ١٩٧٣ . محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ اطروحة دكتوراه منشورة جامعة

الثالث والعشرين من ايلول مؤكداً سعي حكومته اعادة السلام لكردستان العراق وتحقيق الوحدة الوطنية [١].

وكان عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الا أنه لم يستطع أن يؤثر على العمليات العسكرية ، فقد كانت الكفة العليا لازالت لقادة الجيش برئاسة عبد السلام عارف ووزير دفاعه عبد العزيز العقيلي[٢]؛ الذي ربط اشتراكه بالحكومة الجديدة مقابل تجديد الهجوم على الكُرد ، لكن الهجوم لم ينفذ بسبب مصرع الرئيس عبد السلام محمد عارف بحادث طائرة في ١٣ نيسان ١٩٦٦ في البصرة جنوب العراق ، عندئذ توقف القتال بعد مصرعه وتحولت الانظار الى العاصمة بغداد ومن سيخلفه في السلطة ، وتم انتخاب شقيقه عبد الرحمن محمد عارف[٣]،رئيساً للجمهورية في ١٧ نيسان ١٩٦٦ واحتفظ عبد الرحمن البزاز برئاسة الوزراء [٤].

=بغداد، كلية التربية ابن رشد ،١٩٩٩. ؛ شعبان مزيري ، القضية الكردية والصراع على كردستان ، بغداد ، دار جيا للطبع والنشر ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص ٣٨٣– ٣٨٤ .

(١) سنان صادق حسين الزيدي ، المصدر السابق ، ص١٤٦ .

(٢) عبد العزيز العقيلي : ولد في الموصل عام ١٩١٩ ، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٦ ، تخرج فنها عام ١٩٣٨ ، اسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كما اسهم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، عين مديرا عاما للموانئ ، قاد عام ١٩٦٤ الحملة العسكرية ضد الكُرد ، اعتقل عام ١٩٦٩ وحكم عليه بالسجن بتهمة التجسس ، قتل في السجن في ١٧ آيار ١٩٨١ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ – ٣٨٩ .

(٣) عبد الرحمن عارف : ولد عبد الرحمن محمد عارف ١٩١٦ ، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في بغداد ، تخرج في الكلية العسكرية في ٤ تموز ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان ، عين امرا لفوج الحراسة في مقر وزارة الدفاع ، كذلك امر فصيل الفوج الاول اللواء ١٤ في الجيش العراقي ، رقي الى رتبة ملازم عام ١٩٤٠ ، انتمى لتنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٧ ، استمر بالتدرج في المناصب والرتب حتى اصبح في ٢٣تموز ١٩٥٨ امر اللواء المدرع السادس ، في ٦ كانون الاول ١٩٦٠ رقي الى رتبة عميد ، احيل للتقاعد في ٢٠ آب ١٩٦٢ ، عاد الى الجيش بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ م ورقي الى رتبة لواء واصبح قائدا للفرقة الخامسة ورئيسا لأركان الجيش بالوكالة ، في ١٧ نيسان اصبح رئيسا للجمهورية بعد وفاة عبد السلام عارف ، بقي حتى اطيح به بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، غادر العراق الى تركيا ورجع عام ١٩٧٩ م وبقي حتى عام ٢٠٠٣ ، غادر العراق وتوفي في الاردن في ٢٤ آب ٢٠٠٧ .. للمزيد ينظر: زينب عبد الحسن الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦ – ١٩٦٨ ، ط١ ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢.

(٤) هادي علي ، المصدر السابق ، ١٠٦ – ١٠٧ .

أعطى تولي عبد الرحمن محمد عارف رئاسة الجمهورية العراقية الأمل في نفوس الكُرد في التوصل لحل سلمي للقضية الكردية فبادروا بالإعلان من خلال اذاعة (صوت كردستان الحرة) عن استعدادهم للتفاهم مع الحكومة لإنهاء الحرب ، لكن جواب الحكومة كان قاسياً، إذ اعلنت شن حملة عسكرية كبرى في ٣ آيار ١٩٦٦ نفذتها الفرقتين الاولى والثانية من الجيش العراقي ، وخلال العشرة أيام الأولى من الحملة كان النصر حليف الجيش العراقي ، لكن الكُرد شنوا هجوماً مضاداً في ١٢آيار استطاعوا من خلاله القضاء على اللواء الرابع تقريباً إذ قتل حوالي (٢٠٠) جندياً واستولوا علي سلاح اللواء ، وبعد هذه العملية العسكرية شعرت الحكومة بعدم جدوى القتال الذي أنهك الدولة فقام الرئيس عبد الرحمن عارف بتكليف رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز بالتفاوض مع الكُرد [1] ؛ ومبادرة بحسن النية أرسلت الحكومة وفداً لبدء المفاوضات مع الكُرد ، وفي ٢١ حزيران ١٩٦٦ صاغ عبد الرحمن البزاز وثيقةً بناءً على مطالب الكُرد التي تضمنت عفواً شاملاً يقوم على أساس قائمة متفق عليها بين الطرفين ، وأن تبادر الحكومة بتعيين كُردٍ في اجهزة الدولة الهامة ، كما تتعهد بإعادة اللاجئين الكُرد الى مناطق سكناهم ، وان يرجع الجيش العراقي في كردستان العراق الى قواعده العسكرية ، كما ابدى الكُرد استعدادهم لتجنيد جميع مقاتليهم في الجيش والشرطة وتسليم كافة الأسلحة الثقيلة. واستمرت الاتصالات بين الجانبين حتى الوصول[2]؛ لبيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦[3].

اعترف هذا البيان المكون من أثنتي عشرة فقرة بإدارة لامركزية في المناطق الكردية وضمان تمثيل الكُرد في أي برلمان وشيك واعادة الكُرد الى الجيش ودوائر

(١) زينب عبد الحسن الزهيري ، المصدر السابق ، ص ٥٩ –٦٠ .
(٢) محمد كريم المشهداني ، المصدر السابق ، ص١٩١ – ١٩٢ .
(٣) للإطلاع على بنود بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ ينظر الملحق رقم (٢).

الحكومة الاخرى التي تركوها اثناء الانضمام للحركة المسلحة الكردية ، وتخصيص موارد ملائمة لأعاده بناء ما تضرر ويُثبَّت هذا الاعتراف في الدستور الدائم [(١)].

وعلى الرغم من عدم إعتراف بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بالحكم الذاتي للكُرد إلا أن هذا البيان تقدم على جميع الوثائق الرسمية المبرمة سابقاً فيما يتضمن من حقوق للقومية الكردية [(٢)].

رحبت الاوساط الكردية بما جاء في هذا البيان وعدوه خطوة واعدة بالاتجاه الصحيح ، واذا طبق فسيكون حلاً جذرياً وشاملاً للقضية الكردية ، كما أرسل الملا مصطفى البرزاني رسالة الى الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز معلناً موافقته على بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ، واصفاً اياه بالتعبير الصادق عن رغبته في رعاية أبناء الشعب من عرب وكُرد لتحقيق الرخاء والازدهار والوحدة الوطنية ودعا بإخلاص لمؤازرة البيان لتحقيق الأهداف التي وردت فيه [(٣)] .

لقد بقي مشروع عبد الرحمن البزاز حبراً على ورق، الأمر الذي يؤكد ودون شك فشل الحكومة في حل القضية الكردية [(٤)] ، اذ أن عبد الرحمن البزاز أضطر على الاستقالة قبل أن تتاح له فرصة تنفيذ برنامجه الوزاري والوعود التي قطعها للكُرد في حل القضية الكردية حلاً سلمياً [(٥)]؛ وبعد استقالته من منصب رئيس الوزراء ترأس الوزارة الجديدة ناجي طالب [(٦)]؛في ٩ آب ١٩٦٦ ، الذي عمل على نسف بنود بيان

---

(١) فيبي مار ، ج١ ، المصدر السابق ، ص٧٩.

(٢) مذكرات عزيز شريف ،المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٣) زينب عبد الحسن الزهيري ، المصدر السابق ، ص ٦٦ – ٧٦.

(٤) آراس حسين الفت ، المصدر السابق ، ص ١١٢.

(٥) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٦) ناجي طالب : ولد في الناصرية عام ١٩١٧ ، اكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة في الناصرية والثانوية في بغداد ، التحق في كلية الحقوق لكنه لم يكمل دراسته فيها ، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٦ وتخرج منها عام ١٩٣٨ ، التحق بالكلية العسكرية في بريطانيا عام ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، درس في كلية الاركان البريطانية في كامبريج عام ١٩٥٠ – ١٩٥١، تدرج في=

البزاز مصرحاً " **اننا لا نريد تحويل العراق الى لبنان آخر**" وبعد ذلك التصريح اقتنع الكُرد بضرورة مواصلة القتال للحصول على حقوقهم القومية انعكاساً لوجهة نظرهم[1]، وعلى الرغم من أن وزارة ناجي طالب قد اعلنت في برنامجها تأييد التسوية السلمية للقضية الكردية كما جاء في بيان حزيران ، الا أن هذه الوزارة لم تستطع الوفاء بما أعلنت عنه وضلت تراوغ حتى انتهت في آيار ١٩٦٧[2].

وتسلم رئاسة الوزراء بعد ناجي طالب طاهر يحيى الذي تميز عهده بأنه لم يقم بأي شيء على ارض الواقع لتحقيق مطالب الكُرد، وبات واضحاً أن الحكومة لا تنوي تنفيذ أبسط بنود بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦[3].

وفي إطار مواجهته لسياسة الحكومة العراقية تجاه الكُرد دعا الملا مصطفى البرزاني لإنعقاد المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكردستاني والذي اعتذر عن حضوره بسبب مرضه ، ووجه المؤتمر نقداً شديداً للحكومة بسبب فشلها في تنفيذ بنود بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وأكد المؤتمرون أن البيان المذكور تضمن أقل ما كان يهدف اليه الكُرد ، لكنهم قبلوا به تمهيداً لطريق الحكم الذاتي وهو الهدف النهائي ، كما ارسل المؤتمرون مذكرة الى رئيس الجمهورية يشكون فيه من عدم تنفيذ الحكومة للبيان بالرغم من أن الكُرد نفذوا الاتفاق من جانبهم وأوفوا بعهودهم مثل الإفراج عن السجناء ، ووقف البث الإذاعي ، وإعادة فتح الطرق العامة ، وهكذا استمرت هذه

=المراتب العسكرية حتى وصل رتبة عميد ركن ، عمل امر لواء المشاة الخامس عشر ، انتمى عام ١٩٥٦الى تنظيم الضباط الأحرار ، بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين وزيرا للشؤون الاجتماعية حتى استقال في ٧شباط عام ١٩٥٩ ، عين وزيرا للصناعة بعد انقلاب ٨ شباط – ٧ تشرين الاول ١٩٦٣ ، وفي العام ١٩٦٤ أصبح عضوا في مجلس الرئاسة المشترك في القاهرة ، وفي العام ١٩٦٥ عين وزيرا للخارجية ،كما عين رئيسا للوزراء ما بين ٩ آب – ٩ آيار ١٩٦٧ ، اعتقل عقب= انقلاب١٧ تموز ١٩٦٨ وافرج عنه ، توفي في ٢٣ آذار ٢٠١٢ . للمزيد ينظر : حيدر حنون علي العتابي ،ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١١ .

(١) علي ناصر علوان الوائلي ، المصدر السابق ، ص ١١٥.

(٢) مذكرات عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص٢٢٣.

(٣) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

الهدنة القلقة بين الطرفين حتى قيام انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨ الذي نفذه البعثيون ، وبعد ذلك بدأت القضية الكردية تنحى منحى آخر [١].

(١) زينب عبد الحسن الزهيري ، المصدر السابق ، ص ٧٦ –٧٧.

الفصل الأول

القضية الكردية بين ١٧تموز ١٩٦٨ وصدور بيان آذار ١٩٧٠

أولا : وضع الكُرد السياسي بين عامي ١٩٦٨-١٩٦٩

ألانقلاب 71-03 تموز 7691 والموقف الكردي منه

باستمرار الدعم الحكومي لجماعة المكتب السياسي وعودة الصراع المسلح

جضرب حقول النفط

ثانياً: مساعي الحكومة العراقية لإحتواء الأزمة الكردية بإعلان بيان ١١آذار للحكم الذاتي

أ. مفاوضات الحكومة العراقية مع قيادة الحركة الكردية والوساطة السوفيتية

ب ـ بيان ١١ آذار ١٩٧٠ (بيان السلام)

ج ـ تحليل بيان آذار ١٩٧٠

د- نتائج بيان آذار ١٩٧٠

أولا : وضع الكُرد السياسي بين عامي ١٩٦٨-١٩٦٩

ألانقلاب 71- 03تموز 7691 والموقف الكردي منه

لم يركن البعثيون الى الهدوء بعد أن استطاع الرئيس عبد السلام محمد عارف من اقصائهم عن الحكم في ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ اذ بقي البعثيون يتحينون الفرصة للعودة مجدداً الى الحكم خاصة أن نظام الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦ – ١٩٦٨ كان يعاني من عدة أزمات متتالية أضعفت مفاصله، فقد استطاع حزب البعث اجراء اتصالات مع أطراف سياسية متعددة ، واتصل بالحزب الشيوعي العراقي (جناح اللجنة المركزية) وطلب منهم التعاون لإسقاط النظام ، لكن الشيوعيين رفضوا متذكرين ما حدث لهم من مجازر على ايدي البعثيين عام ١٩٦٣، فضلاً عن قرار (الكونغرس الثالث) المنعقد في كانون الأول عام ١٩٦٧ [١]؛ للحزب الشيوعي العراقي الذي منع التعاون مع البعثيين ، لكن الشيوعيين أكدوا للبعثيين عدم الوقوف ضدهم في حال تنفيذ الانقلاب [٢]؛ كذلك اجرى حزب البعث اتصالات مع مجموعة أشخاص من الذين تقع على عاتقهم مسؤولية أمن النظام وهم عبد الرزاق النايف[٣]، مدير الاستخبارات العسكرية وابراهيم عبد الرحمن الداوود [٤] ، قائد الحرس الجمهوري

(١) علي صالح عباس الحسناوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق١٩٧٣ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٧، ص٦.

(٢) رحيم عبد الحسين ، علي صالح عباس ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٦٩ – ١٩٧٣ ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد ٥، العدد ١ ، ٢٠١٧ ، ص٦١.

(٣) عبد الرزاق النايف: ولد في مدينة الرمادي١٩٣٢ ، تلقى تعليمه الإبتدائي والثانوي فيها ،دخل الكلية العسكرية العراقية عام ١٩٥٣ وتخرج منها عام ١٩٥٦،كان له دور بارز في انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ الذي اطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف واصبح رئيساً للوزراء بعد الانقلاب لكن البعثيين اطاحوا به في ٣٠تموز ١٩٦٨ وعزل من كل مناصبه ، تعرض لمحاولتي اغتيال الاولى عام ١٩٧٣ في لندن والثانية في ٩تموز ١٩٧٨ توفي على اثرها .للمزيد ينظر:علياء صبار خلف نوري الخالدي ،عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ،كلية التربية للبنات ، ٢٠١٨.

(٤) ابراهيم عبد الرحمن الداود : ولد في مدينة هيت في الانبار عام ١٩٢٩ ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٥٩ وتخرج عام ١٩٦١ ، حصل على شهادة البكالوريوس في القانون عام ١٩٦٥ ، ادى دوراً بارزاً في انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ اذ كان يشغل منصب قائد الحرس الجمهوري ، شغل بعد الانقلاب منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع ، أقصي من منصبه في ٣٠تموز ١٩٦٨ بعدما اعتقل في الاردن ونفي الى اسبانيا اذ عين سفيراً للعراق=

الذي يمثل قوة النظام ضد اي تحرك عسكري ، وسعدون غيدان [١]، آمر اللواء العاشر المدرع من الحرس الجمهوري [٢].

أثمرت مباحثات التعاون عن الانقلاب على حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٧تموز ١٩٦٨ بقيادة حزب البعث والسيطرة على البلاد [٣].

لم تتفاجأ قيادة الحركة الكردية بعودة حزب البعث للسلطة في ١٧تموز١٩٦٨ فقبل فترة وجيزة فاتحت قيادة حزب البعث الحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن الإنقلاب ودخلت معه في مفاوضات ، لكن الملا مصطفى البرزاني لم يشارك في الإنقلاب وعلل عدم مشاركته لوجود علاقة طيبة مع الحكومة ، وخوفه من احتمال فشل الإنقلاب وما يترتب عليه من آثار سلبية ، كذلك رغبته في تحاشي التعاون مع قيادة حزب البعث الذي خاض تجربة الحكم عام ١٩٦٣ الذي استخدم خلالها البطش والارهاب والتنكيل بالشعب ، كذلك اتصل حزب البعث بجماعة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (جلال الطالباني _ ابراهيم أحمد) للمشاركة في

=فيها ، في ١٠نيسان عين سفيراً في الفاتيكان أضافة الى منصبه ، جرد في نفس العام من جميع مناصبه ونفي للمملكة العربية السعودية . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٥.

(١) سعدون غيدان : ولد في الرمادي عام ١٩٣٠، تخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٥٣ ، اسهم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، حاصل على نوط شجاعة بسبب قمعه للحركة الكردية ، شغل منصب آمر كتيبة في الحرس الجمهوري، انضم عام ١٩٦٨ الى جماعة ضباط القصر ، ادى دوراً بارزاً في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ اذ كان يشغل منصب قائد كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري ، ادخل الانقلابين بواسطة سيارته للقصر الجمهوري ، ٣١ تموز ١٩٦٨ عين قائداً للحرس الجمهوري وامراً لقوات بغداد لغاية عام ١٩٧٠ ، ووزيراً للداخلية ١٩٧٠ – ١٩٧٤ ، وعضواً في مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، عين نائباً لرئيس الوزراء في اول حكومة شكلها صدام حسين عام ١٩٧٩، اعفي من جميع مناصبه عام ١٩٨٢ ، توفي عام ١٩٨٥ في ظروف غامضة . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ،ص ٢٩٩–٣٠٠.

(٢) ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ،من الثورة الى الدكتاتورية ، العراق منذ عام ١٩٥٨ ، ترجمة : مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٥ – ١٥٦ .

(٣) عبد العزيز المفتي ، الأكراد حقائق ووقائع عبر التأريخ ، دار آمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ج ٩ – ١٢، ص ٣٦٥ .

الانقلاب لكنهم رفضوا ايضاً وعلل الرفض جلال الطالباني بارتباط الإنقلابين بالخارج [١] .

ان صعود حزب البعث للسلطة مرة اخرى بعد انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ لم يستقبل بحماسة لا في داخل العراق ولا في خارجه . بسبب الذكريات المؤلمة لحكومة البعث الاولى قصيرة العمر ، كما ان الشعب العراقي قد مل الإنقلابات والإنقلابات المضادة التي شهدها العراق منذ عام ١٩٢١ [٢].

على أي حال لم يكن حزب البعث والكُرد غريبين عن بعضهما البعض فمن الناحية النظرية ادعى الحزب إن كردستان العراق جزء متمم للوطن العربي وبالتالي اعتبر حق تقرير المصير مستحيلاً لأنه يتعارض مع هذا الإدعاء [٣]، "ولم يكن هناك متسع في الآيديولوجية العربية الشاملة للبعث لإمة اخرى. فحسب الوثائق ادعى الحزب أن كردستان العراق هي جزء من الأمة العربية لأنهم عاشوا على الأرض التي يسكنها العرب منذ آلاف السنين" [٤]، وعلى الرغم من كل ذلك حاول نظام حزب البعث العائد للسلطة طي الورقة السوداء التي لازمته في فترة حكمه الأول للعراق بعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ وأراد أن يفتح صفحة جديدة وكان حل القضية الكردية ضمن أجندته لنسيان الماضي الدموي في حكمه الأول للبلاد [٥]، لذا حاول البعثيون في بداية تسلم السلطة في العراق عام ١٩٦٨ ايجاد حلول سلمية للقضية الكردية التي كانت سبباً مهماً من اسباب عدم الاستقرار الداخلي للبلاد ، لما يملكه الكُرد من علاقات خارجية يمكن الاستعانة بها عند الحاجة ضد الحكومة ، وقد وصف حزب البعث الحركة الكردية بانها " حركة قومية تمتلك مبررات مبدئية

---

(١) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ _ ٢٠٠١ ، ط١ ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٩ – ١٧٠.

(٢) ميشيل عفلق ، نقاط البداية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٨–١٠٧.

(٣) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٨٨.

(٤) أوفرا بينيغيو ، كرد العراق بناء دولة داخل دولة ، ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني ، ط١ ، دار الساقي بالاشتراك مع دار آراس للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٤١.

(٥) حبيب تومي ، البرزاني مصطفى قائد هذا العصر ط١ ،دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢ ، ص ٥٨٦ .

وواقعية لغرض مطالبها بحقوقها القومية المشروعة على الرغم من وجود بعض الملابسات التأريخية التي رافقت الحركة وما تحويه من شوائب واتجاهات رجعية "(١) .

وكانت القضية الكردية من أكثر المعضلات التي واجهت حزب البعث في العراق الذي كان عليه أن يبلور صيغة نظرية وعملية تنسجم مع طموحات الكُرد القومية ومع وحدة العراق ولا تتعارض مع وجود البعث في السلطة (٢) .

وفي البيان الأول الصادر عن الحكم الجديد لحزب البعث والمتحالفين معه لم يغيب ذكر القضية الكردية . اذ ذكر البيان " ان الحكام السابقين أهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي في ربوع الوطن ولم يتقدموا خطوة ايجابية واحدة لحل القضية الكردية وأن الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية وانهاء مشكلة الشمال " بحكمة ودراية "، كما تعهدت الحكومة باحترام بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ ، وفي ٢٠تموز بادر رئيس الوزراء الجديد عبد الرزاق النايف الاتصال بالملا مصطفى البرزاني برسالة بصحبة صالح اليوسفي يطلب منه تسمية وزيرين كرديين لضمهما الى حكومته (٣).

الملفت للنظر ان بيان حزب البعث حَمَّلَ الحكومات السابقة إهمال إيجاد حل سلمي للقضية الكردية ، اذا ان حزب البعث كان أحد هذه الحكومات الذي تسلم السلطة بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣وخاض بعد شهرين من استلامه السلطة حرباً شرسة ضد الشعب الكردي راح ضحيتها مئات العراقيين من الجيش و الشعب الأعزل!!

(١) ابراهيم رسول العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ،١٩٦٨ – ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ ، ص ٦٩ .

(٢) وضاح مهدي ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٣) عبد الخالق ناصر العامري ، البرزاني مصطفى والقضية الكردية في العراق ١٩٣١ – ١٩٧٥ ، ط١ ، دار الجواهري للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٩ .

وفي هذه الأجواء وجد البعثيون أنفسهم يقتسمون السلطة على نحو محفوف بالمخاطر مع ضباط ممن كانوا ساعدوهم في تنفيذ انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ وهو ظرف خشي البعثيون من انه سيفضي الى انهيار حكمهم الوليد ، ولمواجهة هذا الاحتمال قرر البعثيون القيام بإنقلاب آخر[١] ، اذ بعد أربعة عشر يوماً من إنقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ أستطاع البعثيون من إزاحة حلفاء الأمس من غير البعثيين في ٣٠تموز ١٩٦٨ وتألفت حكومة جديدة بقيادة الرئيس احمد حسن البكر. الذي وعد بإعادة الحرية السياسية وخلق مناخ لابد منه للعودة الى النظام الديمقراطي والحياة البرلمانية [٢].

حاولت الحكومة احتواء أو اضعاف الحركة الكردية باي طريقة كانت دون اعطائها تنازلات جوهرية بالمشاركة في الحكم لكونها تشكل تهديداً جدياً للحكومة الوليدة التي لم تكن راغبة بالدخول في صراع مسلح مع الحركة الكردية بشكل مباشر لذلك عملت على تحجيم دور الملا مصطفى البرزاني في الساحة الكردية [٣].

ارادت الحكومة الاعتماد على الجناح الذي انشق عن الحركة الكردية وقيادة الملا مصطفى البرزاني وهما (جلال الطالباني _ ابراهيم أحمد) لأن هذا الجناح لم يكن يحمل مطالب كبيرة بالنسبة لحزب البعث كالذي يطالب بها الملا مصطفى البرزاني[٤] ، وللتقارب في الآيديولوجية الاشتراكية التي يعتنقها الطرفان ، وكذلك فرصة لإزاحة غريمهم الملا مصطفى البرزاني كقائد للحركة الكردية [٥].

---

(١) فرانك كاسو ، هالة فتاح ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الأحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ١٩١٤ – ٢٠٠٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٣) ابراهيم رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٤) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

(٥) ديفد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠ .

وفي ٣ آب ١٩٦٨ أصدر مجلس " قيادة الثورة " البيان الخامس والثلاثين والذي قضى بالالتزام ببيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ المشار اليه سابقاً كأساس لحل للقضية الكردية مؤكداً ان المجلس سيباشر لوضع كافة الجهود والامكانيات لتنفيذ البيان المذكور[1]؛ وفي نفس اليوم أصدر مجلس " قيادة الثورة " بيان السابع والثلاثين وجاء فيه " تنفيذاً للبيان الخامس والثلاثين الصادر في ٣ آب ١٩٦٨ والمتعلق بحل القضية الكردية قررنا تنفيذ المادة السادسة من بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ فيما يتعلق بما يلي :

أولاً : البعثات والزمالات والمنح الدراسية لمختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الأكراد للتخصص خارج البلاد .

ثانياً : انشاء مجمع علمي كردي .

ثالثاً : انشاء جامعة السليمانية .

وعلى رئيس الوزراء تنفيذ ماورد في هذا البيان[2].

وفي الخامس من آب أصدر مجلس " قيادة الثورة " البيان التاسع والعشرين والذي دعا الى حل القضية الكردية حلاً سلمياً عادلاً ورغبة في خلق ظروف ملائمة لتنفيذ بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ والذي تضمن ثلاثة نقاط كالآتي :

اولاً : العفو العام عن المشتركين بحوادث الشمال من عسكريين ومدنيين .

(١) العراق ، مجلس قيادة الثورة ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، بيان رقم ٣٥ ، بغداد ، ٣ آب ١٩٦٨ ، ص ٣٦ .

(٢) العراق ، مجلس قيادة الثورة ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، بيان رقم ٣٧ ، بغداد ، ٤ آب ١٩٦٨ ، ص ٣٧.

ثانياً : اعفاء افراد القوات المسلحة من التجهيزات والأسلحة والذخائر التي بذمتهم ومن أي أثر مادي يترتب عليها .

ثالثاً : على السلطات المسؤولة اعادة المشمولين بهذا البيان الى وظائفهم السابقة حال التحاقهم [(١)].

كذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات سياسية وثقافية مثل اعلان يوم الحادي والعشرين من آذار رأس السنة الكردية (نوروز) عطلة رسمية في البلاد ، وتأسيس معهد كردي للعلوم والفنون [(٢)]، واصدار مراسيم لتعليم اللغة الكردية في كل المدارس والجامعات العراقية ، والاعتراف بحق الكُرد في الحفاظ على قوميتهم وأقامت مكتباً خاصاً لشؤون الشمال ملحقاً بمجلس " قيادة الثورة " [(٣)] .

سعت الحكومة الى اجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البرزاني الذي اشترط أن تقطع السلطة علاقاتها مع جماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني _ ابراهيم أحمد) ، لكن الحكومة رفضت ذلك واستمرت بدعمها للمجموعة فعمد الملا مصطفى البرزاني لسحب ممثليه من مجلس الوزراء في ٢٦ آب ١٩٦٨ [(٤)].

ركزت الحكومة بإهتمام بالغ على شق الصف الكردي فعمدت الى زيادة دعم جناح المكتب السياسي ، لأن الحكومة وجدتهم أكثر استعداداً للتعامل فعملوا من خلالهم على تطويق الملا مصطفى البرزاني كقائد للحركة الكردية في العراق ، ومن جانبه وجد جلال الطالباني في ذلك فرصة للتفوق على غريمه البرزاني كقائد حقيقي

---

(١) العراق ، مجلس قيادة الثورة ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، بيان رقم ٣٩ ، بغداد ، ٥ آب ١٩٦٨ ، ص ٤٢ .

(٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ٦٣٧ – ٢٠١٥ ن ط١ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥ ،ص ٣٣٣ .

(٣) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩١ .

(٤) ابراهيم حسين رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

للكُرد العراقيين . كما عملت الحكومة على تخصيص رواتب لأنصار الطالباني ، كما سمحوا له بإصدار جريدة النور الذي صدر العدد الأول منها ٢٦ ايلول ١٩٦٨ في بغداد. وفي مقابل هذا الدعم أقر الطالباني سياسة النظام الجديد تجاه الكُرد [(١)].

وكتب جلال الطالباني عن حزب البعث " أنه أول حزب سياسي حاكم يمد يده للشعب الكردي بشكل مباشر وبإخلاص وبشكل مفعم بالأمل ، وأول من يعترف بالحقوق القومية للشعب الكردي " ، وطالب بتنازلات لتعزيز مصداقيته بين الشعب الكردي [(٢)] .

اما فيما يخص موقف الملا مصطفى البرزاني من الحكومة وتعاملها معه فقد سحب ممثليه من الوزارة وهم محسن دزة اي[(٣)] ؛ واحسان شيرزاد احتجاجاً على وجود طه محي الدين معروف[(٤)]؛ المرشح من جماعة المكتب الساسي ، إلا أنه صرح في نفس الوقت "**أن موقفنا اتجاه أي حكومة يعتمد على سياستها** " وأوضح أن هذا الانسحاب لايعني وقوفه ضد النظام[(٥)].ربما اراد الملا مصطفى البرزاني

---

(١) بيترجي . لامبرت ، الولايات المتحدة والكرد دراسة تعهدات الولايات المتحدة ، ترجمة : مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق، ط١ ، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠٠٨ ، ص ٦١

(٢) نقلاً عن ، ديفد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠ .

(٣) محسن دزه أي : : وزير سابق وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ، عين وزيراً في الوزارة الأولى التي شكلها عبد الرزاق النايف بعد ١٧تموز ١٩٦٨، شغل منصب وزير الدولة لشؤون الشمال ، في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما أحمد حسن البكر بعد الإطاحة بعبد الرزاق النايف في ٣٠تموز ١٩٦٨ ، التحق بالحركة الكردية المسلحة عام ١٩٧٤ ، يعد من المقربين من زعيم الحركة الكردية مصطفى البرزاني ، شارك في اغلب الوفود التي كانت تفاوضت الحكومة العراقية بقية الوصول لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ . مقابلة شخصية مع الأُستاذ محسن دزه اي ، إقليم كردستان العراق ، اربيل ، ١٥تموز ٢٠١٨.

(٤) طه محي الدين معروف: ولد في السليمانية عام ١٩٢٤، وأكمل الثانوية فيها ، تخرج من كلية الحقوق جامعة بغداد ١٩٤٨ ، عمل بالمحاماة ثم التحق بالسلك الدبلوماسي وشغل منصب مستشار أول في السفارة العراقية في لندن خلال فترة الستينات ، شغل بعد انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨منصب وزير دولة ، ثم وزيراً للأشغال والأعمال ممثلاً عن جناح (جلال الطالباني – ابراهيم أحمد) ، عام ١٩٨٤ ،عين عضواً في مجلس قيادة الثورة ،اعتقل بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ واطلق سراحه ، توفي عام ٢٠٠٩ في الأردن .للمزيد ينظر:حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ٣٦٢.

(٥) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

بهذا الانسحاب الضغط على الحكومة الجديدة للتخلي عن دعم جماعة المكتب السياسي المناوئة له.

وفي ١١ أيلول ١٩٦٨ أصدرت الحكومة دستوراً مؤقتاً الغت بموجبه الدستور المؤقت السابق إذ نصت المادة الحادية والعشرون من الباب الثالث " **أن العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات امام القانون لا يميز بينهم بسبب الجنس او العرق او اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد ، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية** " [(١)]؛ ولكن في الوقت نفسه حظر هذا الدستور نشاط جميع الاحزاب السياسية عدا حزب البعث الحاكم في البلاد ، وكان مجلس " قيادة الثورة " الذي يعد عملياً أعلى سلطة في البلاد حصراً من البعثيين ، كذلك لم يتضمن هذا الدستور أي مقترحات محددة بشأن الحكم الذاتي للكُرد ، ولم ينل الحزب الديمقراطي الكردستاني حق مزاولة نشاطه بشكل قانوني [(٢)].والذي كان يمثل شريحة كبيرة من الشعب الكردي .

وعلى الرغم من ذلك لم يقطع الملا مصطفى البرزاني صلاته الكلية مع الحكومة[(٣)]؛ لأنه كان يرى أن جوهر القضية يتعدى تنفيذ الجانب الحكومي لمطالب معينة ، أو تطبيق بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ الى ما هو أهم من ذلك وهو ما عبر عنه الملا مصطفى البرزاني في مقابلة سبقت لصدور الدستور أجرتها معه اللومند LOMND الفرنسية ونقلتها صحيفة النهار البيروتية في عددها الصادر في ٤آب ١٩٦٨ وقد جاء فيها : " **طالما ظلت الدكتاتوريات العسكرية تتعاقب على الحكم في بغداد لن يكون حل مشكلتنا ممكناً ، فالحقوق القومية للُكرد ووحدة الدولة العراقية**

---

(١) فايز عبد الله العساف ، الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية الآداب ، ٢٠١٠ ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

(٢) شاكرو خدو محوي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٠ .

(٣) ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

لن تتأمن الا في ظل الديمقراطية الحقيقية . وهذه الديمقراطية لن توجد الا عندما تتفق جميع التنظيمات السياسية على العمل معاً لتحقيق مصلحة جميع الفئات التي يتألف منها الوطن العراقي " [١] . ويرى الباحث من خلال هذا التصريح أن الملا مصطفى البرزاني كان يرى إستحالة التوصل لحل سلمي مع حزب البعث بشأن القضية الكردية . لكن ربما تكون الحوارات مع الحكومة مجرد ترتيب للأوراق والإستعداد لمرحلة المواجهة التي كانت عادة ما تستخدمها الحكومات السابقة والبرزاني في الوقت نفسه .

على أية حال تقدمت القيادة الكردية (الملا مصطفى البرزاني) بأربعة مطالب للحكومة

أولاً : اشتراك الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكومة بأربعة حقائب وزارية على أن يستبعد من الوزارة أي عنصر معادٍ للثورة الكردية بما فيهم تنظيم المكتب السياسي.

ثانياً : اصدار بيان من قبل الحكومة بحل القضية الكردية على ان يكون الحد الأدنى للحل هو ما جاء في بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ .

ثالثاً : أن يكون الحكم ائتلافياً ، ويضم ممثلين عن كافة الفئات الوطنية المخلصة

رابعاً : اصدار عفو عام عن جميع المحتجزين والسجناء السياسيين في كافة السجون والمعتقلات . بعد ذلك جرت حوارات بين ممثلي الطرفين لكن دون جدوى اذ لم تتوصل الحوارات لشيء يذكر بل زادت من تعقيد الخلافات [٢] .

---

(١) نقلاً عن ، صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١ ،المصدر السابق ، ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٢) لمصدنفسه ، ص ١٧٢ .

(ب) استمرار الدعم الحكومي لجماعة المكتب السياسي وعودة الصراع المسلح:

كانت فكرة تحطيم معسكر الملا مصطفى البارزاني تتصدر خطة الحكومة للسيطرة على كردستان العراق حتى كانون الأول ١٩٦٩ وقد تضمنت خطتها ثلاث ركائز أساسية وكالآتي :

١ _ اثارة السكان الكُرد لوقف الدعم عن الملا مصطفى البرزاني .

٢ _ دعم المعسكر المنشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني واستخدامه ضد الملا مصطفى البرزاني على وفق مبدأ فرق تسد .

٣ _ استخدام القوة العسكرية للقضاء على الحركة الكردية (١) .

واستمر الدعم لجماعة المكتب السياسي اذ قامت الحكومة بتعيين ابراهيم أحمد رئيساً للمجمع العلمي الكردي ، وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٨ أغلقت الحكومة صحيفة التآخي الناطقة بأسم الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وهدفت الحكومة من خلال تلك الاجراءات تدعيم موقف المكتب السياسي وكسب الجماهير الكردية أو على الاقل تحييدها (٢) .

وفي ٦تشرين الأول ١٩٦٨ شنت قوات المكتب السياسي هجوماً عسكرياً للسيطرة على منطقة قرداغ ودارت معركة استمرت ستة ايام لم يستطع المهاجمون السيطرة على المنطقة (٣)؛ وعلى الرغم من الدعم الحكومي لهم انسحب المهاجمون نحو كركوك (٤) ، كما اتخذت الحكومة بعض الاجراءات ، منها تعيين ونقل اشخاص معادين للحركة الكردية ، اذ قامت الحكومة في بداية كانون الاول ١٩٦٨ بتعيين

---

(١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٢) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١ ،لمصدر السابق ، ص ١٧٢ –١٧٣.

(٣) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٤))هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(محمد أمين فرج) محافظاً لأربيل ، وعُين (طه الشكرجي) قائداً للفرقة الأولى في اربيل وكان الشخصان المذكوران من الد خصوم البرزاني والشعب الكردي ، كذلك قررت الحكومة في الشهر نفسه نقل محافظ السليمانية (بايز دزة اي) الى منصب مفتش اداري في وزارة الداخلية الذي كان يتسم بشخصية ميالة الى السلم وكانت له علاقة طيبة مع الحركة الكردية . هذه الإجراءات عدها الحزب الديمقراطي الكردستاني استفزازاً له وللشعب الكردي [١]، كذلك توصل الملا مصطفى البرزاني الى إستنتاج مفاده أن من غير المرجح القيام بتنفيذ "**حقيقي**" لاتفاقية عام ١٩٦٦ [٢] . وهذا الإستنتاج ترافق مع كل هذه الأحداث .

على أية حال رد الملا مصطفى البارزاني بقوة على خصومه من الكُرد الموالين للحكومة فهاجمت قواته جماعة المكتب السياسي ، كذلك جرت محاولة لاغتيال ابرز قادتها جلال الطالباني . كما هاجمت قواته قطاراً بين كركوك – اربيل قتل فيه عشرون جندياً ومدنياً فرد الجيش العراقي بمعارك عنيفة كانت الأعنف منذ عام ١٩٦٦ [٣]، واستخدمت الحكومة القوة الجوية لضرب مسلحي الحركة الكردية [٤].

تجددت العمليات العسكرية نهاية عام ١٩٦٨ وبداية عام ١٩٦٩ واتبعت الحكومة هذه المرة سياسة الأرض المحروقة وهددت بإزالة كل قرية تتعاون مع المسلحين ، وكانت هذه العمليات مدعومة بقوات من الكُرد الموالين للحكومة [٥].

---

(١) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد،ج٢ ، ط١ ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤ .

(٣) عمار علي السيمر ، شمال العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١ ، المركز العربي للدراسات والابحاث السياسية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٤) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٤ .

(٥) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

لم تتأثر الحركة الكردية المسلحة بالضغط الحكومي بسبب الدعم الايراني الهائل لها بعد التدهور الحاد في العلاقة بين الحكومة العراقية وشاه ايران الذي قدم خمسة وثلاثين الف قطعة سلاح لمسلحي الحركة الكردية ومساعدات مالية قدرت بـ مائتين وخمسين الف دينار عراقي شهرياً ، كما أن الإهتمام الأمريكي بالحركة الكردية بدأ. اذ تشير المصادر تقديم استشارات لسبعة مستشارين اميركيين عن طريق ايران وليس بشكل مباشر . اذ لم يتأكد بأي شكل من الأشكال تقديم أمريكا لأي مساعدة مالية أو عسكرية [١].

وعلى الرغم من أن ايران قد أعلنت عقب إنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ أن الإنقلاب شأن داخلي وانها سوف تتعامل مع هذا النظام على اساس العلاقات والمصالح المشتركة ، إلا انه جرت عدة زيارات متبادلة بين الطرفين خلال المدة المحصورة بين كانون الأول ١٩٦٨ _ شباط ١٩٦٩ لحل المشاكل والخلافات بين الدولتين . لكن هذه المفاوضات فشلت بسبب مطالبة ايران بتعديل اتفاقية عام ١٩٣٧ والحصول على سيادة ايرانية اكبر على شط العرب ,الأمر الذي رفضه الوفد العراقي المفاوض[٢]؛ تلاه بعد ذلك حملات اعلامية من قبل ايران على النظام العراقي الجديد الجديد وأفتعلت عدة ازمات سياسية فدخلت قواتها الحدود العراقية وطالبت بتعديل الحدود[٣].

كذلك كان للدعم " الإسرائيلي " حضور اذ ذكر مسعود البرزاني أن "اسرائيل" بوساطة ايرانية عرضت على قيادة الحركة الكردية عرضاً طموحاً للاستيلاء على منطقتي (سييلك و راوندوز) ووعدتهم بتقديم اسلحة حديثة مضادات جوية ومدفعية جبلية وكل ما يريدون من سلاح وقد ارسلت "إسرائيل" أحد ضباطها الذي يدعى

---

(١) صلاح الخرسان ، التيارت السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

(٢) شذى فيصل رشو العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

(٣) نواف وبدان سلمان الجعشمي ، العلاقات الخليجية الايرانية ١٩٢٣ – ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٥ .

(دافيدي) وآخر ايراني يدعى (سرهنك بهلوان) وجرت عدة اجتماعات مع ممثل عن الحركة الكردية وهو عزيز عقراوي [١] من أجل التنسيق والتعاون وكان هذا في ٢١ آب ١٩٦٨ . لكن قيادة الحركة رفضت لأنها رأت في هذا الإقتراح ما يراد به توريطهم بسياسة البلدين وإستخدامهم اداة ضغط ضد العراق ، كما أن هذه العملية ستكلف الحركة الكردية خسائر كبيرة في الأرواح الى جانب الخسارة السياسية [٢].

لقد شكل التهديد الإيراني عامل ضغط على الحكومة العراقية ، فضلاً عن شعور حزب البعث بالخطر من جانب جناح حزب البعث ذات التوجه اليساري الموالي لسوريا الذي يملك شعبية عالية بين بعثيي العراق ، فضلاً عن الصراع الداخلي في الحزب بين المدنيين والعسكريين ، لهذا شعرت حكومة حزب البعث بضعف قدرتها في الدخول بمواجهة عسكرية مع الكُرد [٣] ، وبطبيعة الحال شكل الدعم الايراني بالأسلحة الخفيفة والثقيلة الى جانب الدعم المادي خطراً على الحكومة العراقية لاسيما وأنها لازالت تعاني من عدم الاستقرار في السيطرة التامة على الحكم[٤].

ازدادت مخاوف الحكومة من الأوضاع في كردستان العراق مع تزايد الدعم العسكري والمادي الايراني للكُرد الذين حصلوا على أسلحة ومعدات متطورة لمجابهة الجيش . لذا أعلنت الحكومة تحت هذا الضغط المتزايد في شباط ١٩٦٩ عن رغبتها

---

(١) عزيز عقراوي: ولد في كردستان العراق عام ١٩٢٤ من عائلة كردية، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٤٣ ثم بكلية الأركان عام ١٩٥٤، التحق بالحركة الكردية المسلحة عام ١٩٦٢ و كان برتبة مقدم، شغل منصب عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (١٩٦٤-١٩٧٣) عين وزيراً للدولة عام ١٩٧٤ بعد ما انشق عن الحركة الكردية، اسس حزب لمساندة الحكومة العراقية سماه الحزب الديمقراطي الكردستاني في أطار محاولات الحكومة لإضعاف الحركة الكردية، أصدر جريدة العراق، توفي في لبنان عام ١٩٩٨.ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢١.

(٢) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٠٧ .

(٣) ابراهيم حسن رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٤) شذى فيصل رشو العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

في القيام بتنفيذ أهم بنود بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٩ [١]، وأصدرت في ٤ شباط ١٩٦٩ عفواً عاماً عن العسكريين الذين اشتركوا في احداث كردستان العراق [٢].

تزامنت هذه الأحداث مع انعقاد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث [٣] ؛ الذي برز فيه جناحا شخصيتين هما الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين[٤]؛ كأغلبية في مجلس " قيادة الثورة " وتحكم أمران في توجيه ورسم سياسة النظام تجاه القضية الكردية [٥] ؛ وهما :

أولاً : أن النظام غير مستقر بشكل كبير، وضعف الدعم الشعبي له

ثانياً : أنه بعد خمسة أشهر من حدوث الإنقلاب و وتولي السلطة لم يتم بعد تطهير الجيش من العناصر التي يمكنها ان تهدد السلطة بإنقلاب ثان . اذ أن الجيش والقوة الجوية يؤيدان (صالح مهدي عماش) و (حردان التكريتي) اللذان كانت لديهم طموحات شخصية قوية . ولهذه الأسباب لم ير الحزب أن مواجهة الحركة الكردية ستكون لصالحة [٦] ؛ ولنفس السبب كان من نتائج المؤتمر فيما يخص الكُرد

(١) ابراهيم حسن رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٢) زبير سلطان قدوري ، القضية الكردية من الضحاك الى الملاذ ، ط١ ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٩ .

(٣) عقد المؤتمر القطري السابع في تشرين الثاني ١٩٦٨ ، وكرس معظم اجتماعاته لمناقشة القضية الكردية ،وفي نهاية المؤتمر قررت القيادة القطرية تأجيل اجتماعاتها الى نهاية كانون الأول لتشكيل لجنة خاصة للتشاور مع القوى الوطنية والتقدمية الأخرى لتهيئة تقرير مفصل عن القضية الكردية . جريدة الثورة العربية ، العدد ١٩٦٩/٤/٨

(٤) صدام حسين : ولد في ٢٨ نيسان عام ١٩٣٧ في قرية العوجة قرب تكريت ، أنضم الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧ ، شارك في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام ١٩٥٩ هرب على أثرها الى سوريا ثم مصر التي اكمل دراسته الثانوية فيها ، عاد الى العراق أثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، دخل السجن على أثر محاولة البعث الانقلاب على عبد السلام عارف وخرج بعد نجاح انقلاب تموز ١٩٦٨ ، أصبح نائب الامين العام لحزب البعث ، ونائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩ ، أستلم رئاسة العراق عقب انقلاب ابيض في ١٦تموز ١٩٧٩ ، شهد عهده عدة تطورات سياسية مهمة ، مثل الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ، واجتياح الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ ، سقط نظامه في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ على اثر غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ، القي القبض عليه ،حكم عليه بالإعدام ونفذ في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٦ م . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ –٣٤٣ .

(٥) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ٦٣٧ – ٢٠١٥ ، المصدر السابق ، ص ٣٢٧.

(٦) ماريون فروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

الكُرد اعلان " التزامه بإقرار حقهم في التمتع بحقوقهم وخصائصهم القومية في اطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري " [١]، وأكد المؤتمر أن القضية الكردية يجب أن تحل حلاً سلمياً حتى لا تستغلها القوى الخارجية للتدخل في شؤون العراق واستخدام الكُرد للضغط على الحكومة [٢]

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التناول الحذر من قبل حزب البعث والعلاقة الودية التي كانت تربطه بجماعة المكتب السياسي قد شجعا الملا مصطفى البرزاني على الضغط على الحكومة متصوراً ذلك علامة ضعف [٣] .

وفي خضم ذلك حاولت الحكومة اقحام الحوزة العلمية في النجف الأشرف في الحرب ضد الشعب الكردي فقد طلبت حكومة حزب البعث من زعيمها السيد محسن الحكيم [٤] ؛ اصدار فتوى تجيز الجهاد ضد الحركة الكردية ، لكن الذي حصل هو عكس ما توقعه البعث اذ أصدر السيد محسن الحكيم فتوى تحرم القتال ضد الشعب الكردي . على أثرها انتهج البعث سياسة معادية للحوزة تمثلت في تصفية أشهر علمائها [٥] .

---

(١) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٢ .

(٢) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧ ؛ ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٤) محسن الحكيم :ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٨٨٩ وتتلمذ على عدد من كبار مراجع الدين في الحوزة العلمية ، بدأ حياته الجهادية عام ١٩١٤ اذا أشترك في معركة الشعيبة ضد الاحتلال البريطاني ، حصل على الاجتهاد في العلوم الدينية واستنباط الاحكام الفقهية عام ١٩١٩ ، تولى زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة آية الله الميرزا النائيني ، ويعد من أشهر علماء الشيعة الأمامية ، عرف بمواقفه المتشددة تجاه العهد الملكي اذ رفض استقبال الملك فيصل الثاني احتجاجاً على عدم تنفيذ مطالب شعبية ، وفي ١٢ شباط ١٩٦٠ أ صدر فتواه الشهيرة (الشيوعية كفر والحاد) التي اصبحت مثاراً للجدل اذ استخدمها البعثيون للإطاحة بالشيوعيون والتسلق للحكم ، كذلك موقفه من حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، توفي في بغداد ٢ آيار ١٩٧٠ .حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٣٢ – ٥٣٣ .

(٥) ايوب البارزاني ، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ، ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، دار نشر حقائق المشرق ، جنيف ، ٢٠١١ ، ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

لم يحصل الباحث على أي وثيقة رسمية تثبت اصدار السيد محسن الحكيم فتوى بهذا الخصوص .

كما ان السيد طالب الرفاعي المقرب من السيد محسن الحكيم يؤكد إنّ الأخير لم يصدر فتوى في هذا الشأن، مثلما أُشيع ولكن كان رأي السيد "**عدم مجابهة الكُرد**"(١).

على أية حال بعد ذلك اتخذت الحركة الكردية المسلحة في العراق أمور تصعيدية جديدة في نهجها تجاه الحكومة العراقية فانتقلت لمرحلة أخطر وأجرأ من المراحل السابقة ألا وهي مرحلة ضرب حقول نفط كركوك التي تعد عماد الاقتصاد والتي تعتمد عليه الحكومة العراقية .

(ج) ضرب حقول نفط كركوك :

ترجع فكرة استخدام ضرب حقول النفط وانابيبه الى عام ١٩٦٧ ، اذا ان الحركة الكردية المسلحة استطاعت في شهر تشرين الثاني من نسف بعض انابيب النفط في كركوك ، فقد قامت مجموعة كردية كانت متمركزة في منطقة شوان قرب كركوك بهذا العمل ، وبداية من هذا الوقت نشأت فكرة استغلال مسألة النفط لإظهار قوة الحركة الكردية المسلحة وربما الحصول على بعض المساعدات من شركة النفط (٢).

أكد مسعود البرزاني أن عملية ضرب حقول النفط جاءت لأسباب واضحة ويعلل ذلك أن الثروة النفطية في كركوك تستفيد منها جهات عديدة عدا الشعب الكردي ، وكانت هذه الثروة تمول ماكنة الحرب ضده ، وكانت حصته من ثروته هذه القنابل

(١) رشيد الخيون ، امالي السيد طالب الرفاعي ، ط٢ ، مطبعة مدراك ، العراق ، د.ت ، ص ١٩٥ .

(٢) شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

ويؤكد أنه لم يتقرر ضرب مركز الشركة إلا بعد أن أدركها اليأس من الوصول الى تفاهم مع الحكومة [١] .

ادعى شلومونكديمون أن "إسرائيل" وايران دعمت هذه العملية اذ وصل في ١كانون الأول ١٩٦٨ الرائد (اسحاق عبادي) الى كردستان العراق في مهمة تدريب مسلحي الحركة الكردية على احتلال المواقع المحصنة وانواع السلاح والقتال بطرق حديثة . لكنه لم يقم بالمهمة الموكلة له بل تغير واجبه [٢].

كذلك وصل الطبيب العسكري "الاسرائيلي" (الكسندر بريشمان) وقد أُخبروا أن الحركة الكردية قررت توجيه ضربة عسكرية لحقول نفط كركوك وذلك لثلاثة اسباب وهي خلق تهديد لأصحاب الشركات النفطية وارغامهم على إرسال أموال للكُرد "لإتقاء شرهم" في المستقبل، واضعاف الإقتصاد العراقي الأمر الذي سيؤدي الى اضعاف الضغط الحكومي العسكري على الكُرد، وخلق اصداء واسعة لدى الرأي العام العالمي فيما يخص القضية الكردية .

وفي ٦كانون الأول ١٩٦٨ تمت مناقشة العملية في وزارة الدفاع "الاسرائيلية" وحصل الاتفاق على استحالة تنفيذ العملية دون موافقة ايران ، وبناء على ذلك توجه رئيس جهاز الموساد زامير الى طهران وحصل الاتفاق على دعم العملية [٣]، وقبل تنفيذ العملية أستطاع مسعود البرزاني ايصال معلومات موهومة الى الفرقة الثانية من الجيش العراقي حول نية الحركة مهاجمة اربيل ، مما دفع قيادة الفرقة بنقل فوج المشاة المتمركز في منطقة شوان الى اربيل ، مما سهل للكُرد التوغل في منطقة شوان والإقتراب من منشآت النفط ، وفي مطلع عام ١٩٦٩ وافق شاه ايران على قصف منشآت النفط العراقية بالمدافع ، ومن دون موافقته لم يكن بالإمكان تزويد الحركة الكردية بالمدافع والذخيرة وعبورها الى كردستان العراق [٤]؛ وقد أُوكلت

(١) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٢٠٩ .

(٢) شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار – انهيار الآمال الاسرائيلية والكردية ، ترجمة : بدر عقيلي ، ط١ ، دار الجبل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٤) شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ ؛ مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢١٠ .

العملية الى محمد محمود عبد الرحمن "سامي" الذي اشرف عليها ونفذها [١]؛ وفي الساعة التاسعة من ليلة ١١ آذار ١٩٦٩ بدأت المدافع الكردية بقصف منشآت النفط ودام القصف لمدة ساعتين [٢]؛ واستطاعت القوة المهاجمة اطلاق أكثر من مائة قذيفة من مدافع (١٠٦) ملم و(١٢٠) ملم وادى ذلك الى تدمير عشرة مجمعات تكرير نفطية من أصل اثنتا عشرة في مصفى كركوك مصفى ، مما ادى الى انخفاض مستوى انتاج النفط وتصديره الى خارج العراق بحدود النصف [٣]؛ وبلغ حجم الخسائر في التجهيز والانتاج النفطي عشرة ملايين استرليني ونسف وعطل المصنع تعطيلاً تاماً لمدة اسبوع كامل [٤]؛ وقد ذكرت " مجلة (بترول ينفر ماسيون) الفرنسية للشؤون النفطية في عددها الصادر في ٤ نيسان ١٩٦٩ أن الهجوم الحق ضرراً جسيماً قدر بحوالي مليون جنيه لكل وحدة تكرير نفط خام ، وأن الوحدات لم تعد الى طبيعتها وانتاجها السابق قبل شهرين على الأقل " [٥] ؛ وبعد نجاح العملية ارسل محمد محمود عبد الرحمن "سامي" في ١٦ أذار ١٩٦٩ رسالة شكر الى اسحاق عبادي المستشار العسكري للبعثة الاسرائيلية والذي كان له دور بارز في التخطيط في عملية ضرب الحقول [٦]؛ جاء فيها :"صديقي الغالي آمل أن تكونوا جميعاً بخير ، العملية كانت ناجحة ونحن واثقون من أن نصيبك كان كبيراً ، ولولا مشاركتك لما نجحت العملية" [٧]؛ لكن محمود عثمان يؤكد أن الكُرد هم من خططوا لها وأن المساعدة "الإسرائيلية" كانت محدودة جداً وأن محمد محمود عبد الرحمن " سامي " هو من أشرف على العملية ونفذها [٨].

---

(١) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ ؛ مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(٢))مسعود البرزاني ، المصدر السابق ،ج٣ ، ص ٢١٠.

(٣))مسعود البرزاني ، المصدر السابق ،ج٣ ، ص ٢١٠.

(٤) شلومونكيمون ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٥) نقلاً عن شلومونكديمون ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ .

(٦) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

(٧) نقلاً عن ، المصدر نفسه ، ص ١٧٤-١٧٥.

(٨) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، اقليم كردستان العراق ، اربيل، ١٤تموز ٢٠١٨ .

لقد احرجت عملية ضرب حقول النفط الحكومة العراقية دولياً وخاصة مع شركة النفط العراقية التي كانت تملكها بريطانيا [١] ؛ وقد دل هذا الهجوم على تصعيد خطير في المواجهة وأوضح بشكل خاص انه من المستحيل الدفاع عن تلك المنشآت في المستقبل من مثل هذا الهجوم بسبب مواقع المنشآت نفسها [٢] ؛ كذلك وجه الهجوم رسالة مفادها : مالم تنفذ المطالب الكردية فإن مصدر معظم عوائد الحكومة ستقطع [٣] ؛ وكانت وتيرة القتال قد أخذت بالتصاعد بعد عملية ضرب حقول كركوك كركوك في مختلف القواطع وازدادت الغارات الجوية على مواقع مسلحي الحركة الكردية والقرى الواقعة تحت سيطرة الحركة [٤] ؛ وارسلت الحكومة أربع فرق عسكرية عسكرية الى كردستان العراق وتلا ذلك حرب واسعة النطاق [٥] ؛ ودارت معارك ضارية في الكثير من المناطق الكردية وكانت اعنفها في اربيل وكركوك ، واتسع ليشمل عدة مناطق اخرى من كردستان العراق وتكبد الطرفان خسائر مادية وبشرية ، وكانت هذه المعارك قد بدأت مطلع نيسان ١٩٦٩ [٦] ؛ وتزامناً مع هذه الأحداث جاء جاء التهديد الإيراني ليزيد من موقف الحكومة المحرج إزاء تصاعد الأحداث في كردستان العراق ويزيد من رجاحة كفة الكُرد على الحكومة المركزية ، اذا ان ايران قد حشدت قواتها على الحدود مع العراق ورافقت تلك التحشدات العسكرية حملات إعلامية إيرانية معادية للعراق . الأمر الذي اضطر الأخير إخبار مجلس الأمن الدولي عن تأزم العلاقة مع ايران [٧] .

زاد الوضع تفاقماً بإلغاء ايران اتفاقية سعد آباد ١٩٣٧ من جانب واحد [٨]؛ في ١٩ نيسان ١٩٦٩ وهو اجراء صب في مصلحة الكُرد وأربك النظام إذ أن

---

(١) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠ .

(٢) ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٣) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج٢ ، ٣٤ .

(٤) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٥) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٤

(٦) درية عوني ، الأكراد الجغرافية والتاريخ ، د.ت ، ص ١٥١ .

(٧) ابراهيم رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٨) للإطلاع على بنود الإتفاقية كاملة ، ينظر : وزارة الاعلام ، مديرية الاعلام العامة ، شط العرب نهر عراقي ، السلسلة الاعلامية ١٣،المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، مطابع الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧١

الجيش العراقي أصَبح مشتت القطاعات ن واضطره الوضع القائم آنذاك الى تركيز جهده الأمني والعسكري على الحدود مع ايران، الأمر الذي صبّ في مصلحة الحركة الكردية مما أثر ايجاباً على الحركة وتحول الموقف العسكري في كردستان العراق من الهجوم الى الدفاع [(١)]؛ وقد علق الشاه " **إنه يصحح وضعاً فرض على ايران ايام الاستعمار البريطاني ومادام قد تخلصت ايران من السيطرة الاستعمارية فإنه يلغي هذه الاتفاقية ويطالب بواقع جديد في الحدود والعلاقات** " [(٢)] .

وفي ١٥ نيسان ١٩٦٩ وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني نداء للشعب العراقي شرح فيه قضية الشعب الكردي والوضع في كردستان العراق والممارسات الوحشية التي يتعرض لها السكان الكُرد [(٣)] .

استمرت العمليات العسكرية في كردستان العراق والتي ابتدأت في مطلع نيسان ١٩٦٩ الى شهر تشرين الثاني من العام نفسه [(٤)] .

كما حدثت في تلك المدة جملة من التطورات العسكرية والسياسية اذا استخدم الكُرد ورقة ضغط أُخرى بعد عملية ضرب حقول النفط فسعوا للسيطرة على سد دوكان بمساعدة "اسرائيلية" _ ايرانية . إذا أُرسل أحد الضباط "الاسرائيليين" في نيسان ١٩٦٩ بمهمة خاصة وهي تدمير سرب طائرات ميج ٢١ في مطار كركوك ،غير أن الدراسة أثبتت عدم المقدرة لتنفيذ هذه العملية على أرض الواقع ، فطلب منه تنفيذ مهمة اخرى هي تدمير سد دوكان ، وتمت دراسة العملية في ايران" [(٥)]؛ وقد جرى التنفيذ ليلة ٢٠ ايلول ١٩٦٩ واستطاع الكُرد السيطرة على السد وإحتلال معسكر دوكان ، لكن هذه السيطرة لم تدم لأن القوة المهاجمة إرتكبت خطأً جسيماً عندما تركت الطريق الرابط بين دوكان _ سليمانية مفتوحاً . اذ استطاع الجيش

(١) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
(٢) نقلاً عن نواف وبدان سلمان الجشعمي ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
(٣) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق، ص ٢٨٢ .
(٤) شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ –٢٦٠.
(٥) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ، ٢٢٥.

العراقي السيطرة عليه مرة اخرى [١]؛ ولولا هذا الخطأ لتمكن الكُرد من السيطرة على مصدر الماء الذي يروي قسماً كبيراً من الأراضي العراقية، ولأصبح بمقدورهم الحصول على تنازلات كبيرة من الحكومة أو إلحاق أضرار جسيمة وطويلة الأمد[٢].

وسياسياً اعلنت الحكومة في تشرين الأول ١٩٦٩عدة قرارات ثقافية مهمة منها: إدخال التعليم باللغة الكردية في المدارس الثانوية والجامعات ومعاهد المعلمين، واكاديمية الشرطة ، والكلية العسكرية ، والسماح للمؤلفين والشعراء الكُرد تأسيس نقابة خاصة بهم ، واطلاق الأسماء التأريخية الكردية على المدارس والدوائر الرسمية في المنطقة الكردية [٣]؛ وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، واصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية ومحطة خاصة باللغة الكردية في المنطقة الكردية [٤] .

وفي تشرين الأول ١٩٦٩ تقدمت الحركة الكردية بمذكرة الى الأُمم المتحدة تشكوا فيها من قسوة وظلم وبطش الحكومة العراقية [٥] . ويبدو أن مذكرة الكُرد قد لاقت صدى مؤثراً في أروقة الأمم المتحدة وشكلت ضغطاً سياسياً على الحكومة العراقية ، إذ إنها ستتخذ بعض الإجرات المهمة .

إذ أصدر مجلس " قيادة الثورة " في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ قرار رقم ٦٧٧ القاضي بتشكيل لجنة برئاسة (صالح مهدي عماش) لمتابعة الأمور المتعلقة بالقضية الكردية ، وأعقب ذلك اتخاذ الحكومة عدة إجراءات منها : إصدار عفوٍ عام عن المشتركين في أعمال العنف في كردستان العراق ، كما أصدرت قانون المحافظات المتضمن اللامركزية في الادارة المحلية وإنشاء محافظة كردية جديدة هي محافظة دهوك [٦] .

---

(١) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص ٥٧٦.

(٢) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧.

(٣) اوفرا بينيغيو ، المصدر السابق ، ص ٥١ – ٥٢ .

(٤) صبا حسين مولى ، موقف الإتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٧، المجلد ١٦ ، ٢٠٠٥،ص ٨٢ .

(٥) http://www.moqatel.com/opensh are /behoth/isasia21/akrad/seco5-cvt.htm.

(٦) الجمهورية (جريدة) ، بغداد ، العدد٦٢٢ ، ١٩٦٩/١٢/٢ .

وهكذا بعد أكثر من عام اضطرت الحكومة الى إلتماس طرق أُخرى للحل السلمي بعد فشل القتال ووصول الحلول العسكرية الى طريق مسدود[١] .

تضافرت عدة عوامل لترجيح كفة الحل السلمي وهي كالآتي :

اولاً : نجاح الحركة الكردية في مهاجمة منشآت نفط كركوك بأسلحة جديدة ومتطورة.

ثانياً : مشاكل العراق المتزايدة مع شركات النفط . وهذا يعني عدم الإستقرار في أموال عائدات النفط بشكل ثابت بل من الممكن توقفها .

ثالثاً : قرار ايران في نيسان ١٩٦٩ إلغاء معاهدة سعد آباد ١٩٣٧ من طرف واحد وإعتبارها باطلة [٢] .

رابعاً : فشل جماعة المكتب السياسي في القتال ضد الملا مصطفى البرزاني أقنع حزب البعث وبالأخص صدام حسين بأن عليهم التخلي عن دعم الجماعة المذكورة والتفاوض مع البرزاني إن أرادوا فعلاً تسوية للقضية الكردية [٣] ؛ ويرجع تفضيل الحكومة للإتفاق مع ايران دون الكُرد . لأنها كانت ترى بإمكانها ضرب عصفورين بحجر واحد . وضع حد للصراع مع ايران وفي الوقت نفسه إعاقة الدعم للحركة الكردية [٤] . وهكذا أصبح التوجه يسير نحو الحل السلمي للقضية الكردية .

(١) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦–٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٣) ديفيد مكدوال ، الكرد شعب أنكر عليه وجوده ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، دار براس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٩ .

(٤) اوفرا بينيغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

ثانياً : **مساعي الحكومة العراقية لإحتواء الأزمة الكردية بـإعلان بيـان ١١ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي** :

أ. مفاوضات الحكومة العراقية مع قيادة الحركة الكردية والوساطة السوفيتية

على الرغم من استمرار العمليات العسكرية في كردستان العراق لكن مناورات جس النبض من قبل الحكومة كانت حاضرة في طريق الحل السلمي وكان ذلك من خلال ما نُشر في الصحف الحكومية وتصريحات لقادة في حزب البعث. مثلاً:

في آيار عام ١٩٦٩ قدم سعدون غيدان في خطبة له في اربيل وعداً بالحكم الذاتي للكُرد [١] ؛ وفي شهر آيار من العام المذكور نفسه وصفت صحيفة الثورة الملا مصطفى البرزاني بالمعتدل ! وهو مؤشر بأن الحكومة إعترفت بأن ليس لها خيار سوى التفاوض معه ، وفي شهر حزيران صرح ميشيل عفلق [٢]؛ " **ليس للحزب اي اعتراض على حق الأكراد في نوع من الحكم الذاتي** " [٣] ؛ مضيفاً بالنبرة نفسها أن الحركة القومية الكردية حركة مشروعة ضمن " الثورة العربية " [٤] ؛ وفي شهر تشرين الأول نشرت جريدة الحزب الداخلية " الثورة العربية " أن الحكم الذاتي هو الصيغة المثلى لحل القضية الكردية وأن الحكم الذاتي أفضل حل للإيفاء بالحقوق القومية الكردية [٥] ؛ وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩ نشرت جريدة الثورة مقالاً بعنوان " **كيف**

---

(١)محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ٦٣٧ – ٢٠١٥ ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٢) ميشيل عفلق : ولد في دمشق عام ١٩١٠ ، درس في جامعة السوربون وتأثر في الموجة الماركسية التي إكتسحت الجامعات الأوربية ،كون مع زميله صلاح الدين البيطار عام ١٩٤٠النواة الأولى لحزب البعث العربي الإشتراكي ،شغل منصب وزير التربية السورية عام ١٩٤٩،أدى دوراً بارزاً في التوجه السياسي في سوريا و العراق ، حكم بالإعدام عام ١٩٧١ من قبل القيادة السورية الجديدة ، توفي في ٢٣حزيران ١٩٨٩ ودفن في بغداد .حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٥٧٧–٥٧٨.

(٣)نقلاً عن ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٩٢ ؛ عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٤)اوفرا بينيغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٥) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكرد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩٢؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١ ، المصدر السابق ،ص١٧٦.

السبيل لحل المسألة الكردية " وتحدثت عن امكانية الحل السلمي [١]؛ كذلك كررت نشر المقال نفسه في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٩ [٢].

يتبين من خلال ذلك أن السلطة المركزية قد استنفذت كل طاقاتها العسكرية لأكثر من عام محاولة الاستفادة من الكُرد الموالين لها . لكن دون جدوى فلم تستطع القضاء على الحركة الكردية أو حتى تحجيمها ، وفي الوقت نفسه كان النظام في بدايته ولم يستقر ولم يتم تصفية خصومه بعد ، وكانت الخلافات الداخلية ولعبة المحاور والمنافسة داخل النظام على اشدها ، اضافة الى التأثير الخارجي . وكانت الحركة الكردية من أهم عوامل ضعف النظام [٣].

أن فشل الحكومة في تحقيق إنتصار عسكري على الحركة الكردية المسلحة والضغط الذي كانت تسببه الحركة للحكومة مثل المساس بمنشآت النفط التي تعد عصب الإقتصاد العراقي ، إلى جانب مصاعب خارجية تتعلق بأكبر دولة تحد العراق ألا وهي ايران ومحاولات تدخلات أجنبية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . كل ذلك دفع الحكومة إلى تبني إستراتيجية جديدة مغايرة للحل العسكري الذي ثبت فشله والاتجاه نحو الحل السلمي واقتراح الاعتراف بالمطالب الكردية في الحكم الذاتي على الرغم من وجود خلافات داخل حزب البعث بين مؤيد ومعارض للحوار [٤] ؛ وبدأت المحاولة الأولى للسلم عن طريق إتحاد طلبة كردستان ، اذ كان (انور عبد الله رئيساً للإتحاد و قادر محمد أمين سكرتيراً له) وكان الأول تلميذاً في جامعة الموصل والآخر كان يدرس في القسم الكردي في جامعة بغداد ، وفي

(١) الثورة ،(جريدة)، بغداد ، العدد٤٠٤ ،١٩٦٩/١٢/٢٢

(٢) الثورة ،(جريدة)، بغداد ،العدد٤٠٩ ،١٩٦٩/١٢/٢٨.

(٣) محسن دزه اي ،أحداث عاصرتها ، ج٢، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، أربيل، ٢٠١٢،ص١٩٠.

(٤) ويفي خيرة ، المصدر السابق ،ص١١٥.

شهر آب ١٩٦٩ طلبهم مرتضى الحديثي [١] ؛ وذكر لهما انه يعلم بمنصبهما في الحزب الديمقراطي الكردستاني ولا ينوي إعتقالهم بل يحتاج مساعدتهم للاتصال بالملا مصطفى البرزاني لغرض الدخول في حوار للوصول لحل سلمي للقضية الكردية [٢] .

وقد حمل وفد طلبة إتحاد كردستان للقيادة الكردية مقترحات الحكومة للحل السلمي وأهمها تنفيذ بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ . لكن مسعود البرزاني ذكر أنَّ لهجة التحكم ومحاولة فرض صيغة معينة على الكُرد كانت حاضرة بطرح المقترحات ، وبعد دراسة المقترحات داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني توصلوا الى نتيجة : أن مقترحات الحكومة غير واقعية وأن الزمن قد تغير والبيان المذكور لم يعد يلبي طموحات الشعب الكردي خاصة إن الحركة الكردية وصلت لمراحل متقدمة لذلك رفضت المقترحات وأهملت [٣].

أدى الاتحاد السوفيتي منذ بداية المفاوضات دوراً لايستهان به في دفع المفاوضات الى الأمام من خلال تشجيع عزيز شريف للقيام بمهمة الوساطة وفي ايلول من العام نفسه دعت صحيفة (البرافدا) الناطقة بإسم الحزب الشيوعي السوفيتي حزب البعث الى الإستجابة لطموحات الشعب الكردي في اطار الدولة العراقية [٤].

(١) مرتضى الحديثي: ولد في حديثة ١٩٣٩ ، أكمل دراسته الثانوية فيها عام ١٩٥٩،أنضم في الستينات الى حزب البعث ،بعد إنقلاب تموز ١٩٦٨ شغل منصب عضو القيادة القطرية لحزب البعث ، وعضو في مجلس قيادة الثورة ، عين وزيراً للإقتصاد ،ثم للخارجية ، ترأس الوفد الذي فاوض الشركات النفطية الأجنبية بغية تأميم النفط عام ١٩٧٢، اعفي من جميع مناصبه وعين سفيراً في موسكو ثم مدريد ، استدعي عام ١٩٧٩ الى بغداد وسجن بتهمة التآمر ، قتل في السجن عام ١٩٨٠. للمزيد ينظر :حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٥٧–٥٥٨.

(٢)شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ،المصدر السابق ، ٢٦١ .

(٣)شكيب عقراوي ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ ؛ مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٢٥ .

(٤)اوفرا بينيغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

وفـي ٢٠ ايلـول ١٩٦٩ وصـل (طـارق توفيـق) آمـر لـواء المشـاة الثـاني فـي راونـدوز مركز القيادة الكردية طالباً مقابلـة المـلا مصطفى البرزانـي وأبلغـه أن قيادة الفرقة الثانية في كركوك قد إتصلت بـه وكلفته بمقابلة البرزاني لغرض وقف القتال وإجراء مفاوضات للوصول للحل السلمي ، ولم يجر الدخول بأي تفاصيل اخرى لكن الملا مصطفى البرزاني ابلغه أن ينقل رأيه الى مسؤولي الدولة في بغداد بان " **الاخ الكبير والأخ الصغير يستطيعان العيش في بيت واحد وإننا سنكون الأخ الأصغر لكم** " [١] .

كانـت قيـادة الحركـة الكرديـة أيضـاً تشـجع علـى الحل السـلمي فـي هـذه المرحلـة ، وتخلـت عـن آرائهـا السـابقة فـي عـدم التفـاوض مـع الحكومـة العراقيـة ، اذ أن المـلا مصطفى البرزاني أجاب على سؤال مراسل جريدة (لومند) الفرنسية حول إمكانية التفاوض مع الحكومة العراقية قائلاً: "**يستحيل التفـاوض مـع زمـرة البعـث الحاكمـة ، أن هؤلاء الأشخاص يشبهون الذئاب ، ونحن لا نستطيع السماح لأنفسنا الجلوس مع الذئاب ، انهم يذبحوننا بقنابل النابالم ، ولا يراعون أبسط الأسس الإنسانية ، ويستحيل التعامل معهم إلا بلغة واحدة هي لغة القوة ، ونحن إتخذنا قراراً بإستخدام هذه اللغة حتى النهاية** " [٢] .

كلـف الـرئيس أحمـد حسـن البكـر ، عزيـز شـريف، الـذي يـرتبط بعلاقـة وديـة مـع الكُـرد، وهـو مـن الثقـات لـدى القيـادة الكرديـة بـأن يقـوم بـدور الوسـاطة بـين الحكومـة العراقيـة والحركـة الكرديـة ، فوصـل الـى كردسـتان العـراق فـي ٢٤تشـرين الأول ١٩٦٩ واجتمـع بـالملا مصطفى البرزانـي وأبلغـه رغبـة الحكومـة العراقيـة فـي الـدخول بحـوار

(١)شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ،المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(٢) نقلاً عن ، شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص٢٤١-٢٤٢ .

للتوصل لحلٍ سلميٍ ، وعلى أثر ذلك اجتمع الملا مصطفى البرزاني مع أعضاء المكتب السياسي والتنفيذي وأُتخذ قرارٌ بالموافقة على بدء الحوار [١].

لم تخلُ المفاوضات من الوساطة السوفيتية فقد أُرسل (دارا توفيق) من براغ يحمل رسالة إلى الملا مصطفى البرزاني تدعوه الى الدخول بمفاوضات مع الحكومة العراقية في شهر تتشرين الأول ١٩٦٩، وبعد وصول الرسالة إلى الملا مصطفى البرزاني قام بإطلاع الجانب الإيراني عليها ، وعلى أثر ذلك توجه رئيس جهاز السافاك الإيراني [٢]؛ الى حاج عمران مركز القيادة الكردية للتفاوض مع الملا مصطفى البرزاني الذي أبدى إستعداده لرفض الوساطة السوفيتية مقابل عودة المساعدات الإيرانية لما كانت عليه خلال الأشهر السابقة ، لأن إيران قلصت من مساعداتها كإجراء إحترازي لكونها قد دخلت طرفاً في محاولة إنقلابية كان يجري الإعداد لها في العراق، ووعد السافاك الملا مصطفى البرزاني بعودة المساعدات كالسابق لكنه لم ينفذ وعده [٣].

وفي ١٤تشرين الثاني عاد عزيز شريف إلى كردستان العراق حاملاً رسالة من الحكومة حول إستعدادها للحوار ، وهي تريد أن تبعث مندوباً عن القيادة القطرية والقومية لحزب البعث ، وآخر من مجلس " قيادة الثورة " ليتأكد من نية الملا مصطفى البرزاني البرزاني إجراء الحوار وهل هناك إستعداد لإستقبالهما ومتى ؟ وأين؟، وافق البرزاني لكنه ترك الزمان والمكان لاختيار الحكومة [٤] .

---

(١) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص٥٨٦.

(٢) جهاز السافاك: يعرف بالفارسي جهاز الساواك ، وهو عبارة عن منظمة المخابرات والأمن القومي، تأسس عام ١٩٥٧ بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية ومهمة الجهاز هو حماية النظام ، حُل الجهاز بعد سقوط نظام الشاه ومجيئ نظام الثورة الإسلامية ، أستبدل فيما بعد بجهاز فافاك وتعني وزارة المخابرات . فاضل عبد الرحيم عبد الكريم الأسدي ، العلاقات الإيرانية السورية ١٩٧٩-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠١٣، ص٢٨.

(٣) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١ ،المصدر السابق ، ص١٧٧،

(٤) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق ، ص٢٦٦.

واستمرت الوساطة السوفيتية، فقدا وصل إلى بغداد في ١٥ تشرين الثاني يفغيني بريماكوف (Yevgeny Primakov) [١] ؛ والتقى بالبرزاني وقدم له تحيات (بريجنيف) ، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس مجلس السوفييت الأعلى وأبلغه رغبة الأخير إجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية للوصول لحل سلمي للقضية الكردية وأبلغه أن الحكومة العراقية بدأت بإتخاذ إجراءات " **شعبية وتقدمية** " ، وأن الإتجاه يسير داخل حزب البعث لإيجاد حلٍ عادل للقضية الكردية [٢] .

ادعى تقرير بريطاني أن الحكومة البريطانية مارست ضغوطاً على الحكومة العراقية وقادت الحركة الكردية للتوصل لحل ينهي الخلافات بصورة نهائية ، إلا أن التقرير لم يوضح بشكل دقيق كيف مارست بريطانيا ضغوطها [٣]؛ لكن من المحتمل أن تعرض المنشآت النفطية في كركوك للقصف (تم التطرق لها بالتفصيل في المبحث السابق) ، دفعت بريطانيا لإداء دور فعال لايقل عن دور الإتحاد السوفيتي كي تتوصل الحكومة العراقية مع الحركة الكردية لإتفاق سلام.

كذلك ادعى حسن العلوي في كتابه الموسوم (اسوار الطين في عقدة الكويت وآيديولوجية الضم) ، أن بريطانيا كان لها الدور الأساس في الوصول لحل سلمي

---

(١) يفغيني بريماكوف: ولد في كييف في اوكرانيا التي كانت جزءاً من الإتحاد السوفيتي عام ١٩٢٩، درس عام ١٩٤٨ في القسم العربي لمعهد الأستشراق في موسكو ، تخرج عام ١٩٥٣ ، حصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة موسكو عام ١٩٥٦ ، أنضم الى الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٩، عمل خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٠) في صحيفة برافدا الشيوعية مراسلاً لشؤوون الشرق الأوسط وأصبح يتحدث العربية بطلاقة ، شغل عام ١٩٩١ رئيس مصلحة المخابرات الخارجية التابع لوكالة الإستخبارات السوفيتي ال كي.بي.جي ، بعد تفكك الإتحاد السوفيتي أصبح رئيساً لجهاز الإستخبارات الخارجية الروسي ، بقي في منصبه حتى عام ١٩٩٦، شغل منصب رئيس الوزراء الروسي للفترة (١١ أيلول ١٩٩٨ -١٢ آيار ١٩٩٩) ، توفي عام ٢٠١٥ .للمزيد ينظر: http://ria.ru/society/20150626/1090013481.htm

(٢) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٢٦٣.

(٣) خليل علي مراد ، مهيفان محمد حسين ، المصدر السابق ، ص٦١٢.

للقضية الكردية ، متحدثاً عن زيارات (لجورج براون)، وزير الخارجية البريطاني الأسبق الى العراق ولقاءاته مع صدام حسين وطارق عزيز[١]؛ وحتى الرئيس أحمد حسن البكر عندما استفسر عن زيارات براون كان الجواب: " **إنه يعمل وسيطاً لشركة بريطانيا لإقامة معمل طائرات (هنتز) وكان البكر معجباً بهذا النوع من الطائرات الحربية"** ! ويقول: العلوي " **إن جون براون هو الذي صاغ البيان أو أعد معظم بنوده** "[٢] .

على أية حال التقى البرزاني بالمبعوث السوفيتي بريماكوف في ٨ كانون الأول وأبلغه أنه يفضل أن يكون للإتحاد السوفيتي دور واضح وقوي في تلك المفاوضات لكي لا يتراجع مسؤولو الحكومة عن الوعود التي سيقطعونها في المستقبل ، كما أنه يفضل مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في تلك المفاوضات [٣]. ربما أراد الملا مصطفى البرزاني مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في المحادثات للتقرب من الجانب السوفيتي ، إذ أن الحزب الأخير يعد ثالث القوى السياسية حضوراً في العراق ومناصراً مهماً للقضية الكردية.

(١) طارق عزيز : ولد في عام ١٩٣٦ في الموصل ، لعائلة مسيحية من أصل آشوري ، حصل على شهادة البكالوريوس كلية الإعلام في بغداد ، عمل محرراً في جريدة الثورة عام ١٩٥٨عند إنشائها ، ترأس جريدة الجماهير عام ١٩٦٣، هرب الى سوريا بعد إنقلاب عبد السلام عارف على البعث في تشرين الثاني ١٩٦٣وبقي ثلاث سنوات عمل خلالها في مطبعة البعث في دمشق حتى ١٩٦٦، عاد إلى العراق بعد إنقلاب تموز ١٩٦٨ ، عمل مشرفاً لمجلة وعي العمال ، عين رئيس تحرير جريدة الثورة عام ١٩٧٢ ، عين عضواً في مكتب شؤون القيادة العائد لمجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٤، تولى منصب نائب رئيس مكتب الثقافة والإعلام القومي، انتخب عام ١٩٧٧ عضواً في مجلس قيادة الثورة ، كما إنه عضو في القيادة القومية لحزب البعث، بعد الإطاحة بأحمد حسن البكر عام ١٩٧٩أصبح نائباً لرئيس الوزراء ،ثم وزيراً للخارجية (١٩٨٢–١٩٩١) ، ثم نائباً لرئيس الوزراء (١٩٩١–٢٠٠٣) ، اعتقل في ٢٥نيسان ٢٠٠٣ بعد غزو العراق واسقاط نظام حزب البعث ، في ٢٦تشرين الأول ٢٠١٠ اصدر بحقه حكماً بالإعدام .(لكن لم ينفذ حتى وفاته في السجن) . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ٣٥٣–٣٥٤.

(٢) للمزيد ينظر: حسن العلوي ، أسوار الطين في عقدة الكويت وآيديولوجيا الضم ،ط١، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص١٠٦– ١٠٨ .

(٣) شكيب عقراوي عقراي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٢٦٤.

رفضت الحكومة العراقية ذلك رفضاً قاطعاً ، وعلى أثر ذلك بعث سكرتير الحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد [١]؛ رسالة الى الملا مصطفى البرزاني أكد فيها أن الحزب الشيوعي لا يريد أن يكون سبباً في تعطيل المفاوضات ، وأن الحزب واثق من أن الحركة الكردية لا تفرط في حق الشعب العراقي والشعب الكردي، وأن الحركة هي خير ممثل عن الحزب الشيوعي في تلك المفاوضات [٢] ؛ وأشار محمود عثمان في هذا الصدد ذاكراً أن السفارة السوفيتية في بغداد دعت الوفد الكردي المفاوض وطلب منهم السفير السوفيتي أن لاتكون هذه النقطة عقبة في طريق الحوار [٣] .

وبسبب حساسية القضية الكردية تم عقد المفاوضات بالتناوب في سرية تامة في بغداد وفي مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في ناوبردان ، شارك في المفاوضات في مراحلها المتنوعة ممثلين عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي ، وعن الجيش العراقي ، وكانت الخلافات بين المجموعتين كبيرة ، فقد كانت القيادة القطرية تدفع بإتجاه الحل السلمي وايدتها القيادة القومية ، بينما دعا الجيش الى الحل العسكري لحسم القضية الكردية ، وظهر صدام حسين كشخصية محورية تدفع بالإتجاه السلمي مع الكُرد [٤] .

وكانت لصدام حسين أسبابه فقد كان يتطلع نحو إبعاد الجيش عن السياسة ، وبالتالي كسر دائرة الإنقلابات العسكرية التي كانت تمثل التهديد الأول للسلطة،

---

(١) عزيز محمد: ولد في السليمانية عام ١٩٣٣، انخرط في الحركة الشيوعية مبكراً ، ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٨ فأعتقل وسجن لمدة عشرة أعوام ، انتخب لمنصب السكرتير الأول للحزب آواخر١٩٦٣، شغل منصب سكرتير الحزب للفرع الكردي عام ١٩٦٤، انتخب سكرتيراً أول للّجنة المركزية للحزب ، خرج من العراق عام ١٩٧٩بعد حملة الإعتقال والتصفية التي طالت أعضاء الحزب الشيوعي ، منح وسام لينين من قبل المجلس السوفيتي الأعلى ، بقي سكرتيراً للحزب حتى عام ١٩٦٣ ، بعد غزو العراق في نيسان ٢٠٠٣حاولت السلطات المحتلة ضمه الى مجلس الحكم إلا أن الحاكم المدني بول بريمر رفض ذلك بعدما قابله في بغداد .حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٤٢٢.

(٢) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ٥٩٢.

(٣) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص١٧٩.

(٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٥٧ ؛ محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

والرغبة في اخراج إيران من دائرة التدخل في الشؤون الداخلية العراقية عن طريق التدخل في القضية الكردية ، كذلك إضعاف مساومة إيران تجاه العراق في قضايا أُخرى مثل النزاع حول شط العرب، وكذلك ادراكه دون حل القضية الكردية لم يكن هناك أي أمل في تثبيت قوته وذاته [١] ؛ لذا ألقى صدام حسين بكل ثقله للتوصل لتسوية سلمية لحل القضية الكردية ، التي أسهمت بإسقاط أربعة حكومات سابقة من ضمنها حكومة حزب البعث الأولى عام ١٩٦٣ [٢].

مارس الملا مصطفى البرزاني دوراً حاسماً في المفاوضات إلا إنه لم يترك مكان إقامته ، بسبب عدم الثقة بنوايا الحكومة ، وبدلاً من ذلك كانت الوفود المختلفة تأتي إليه ، وهو بدوره يرسل بمبعوثيه الى بغداد ، وقد شارك صدام حسين في المفاوضات والتقى البرزاني في مراحل مختلفة منها ، كما شارك في المفاوضات أعضاء آخرون من حزب البعث مثل طارق عزيز وميشيل عفلق مؤسس حزب البعث ، اما الجناح العسكري فقد اشترك كل من (صالح مهدي عماش – حردان عبد الغفار التكريتي – حماد شهاب – سعدون غيدان) ، وكان الأول وزيراً للداخلية ، والثاني وزيراً للدفاع ، والثالث رئيساً لأركان الجيش ، والرابع كان قائد حامية بغداد ، أما الفريق الكردي المفاوض كان برئاسة محمود عثمان وعضوية كل من إدريس ومسعود نجلي الملا مصطفى البرزاني، ومحسن دزه اي المقرب من البرزاني وقد تميزت المفاوضات بإنها طويلة ومضنية[٣].

أثناء تلك المفاوضات كشف الملا مصطفى البرزاني عن مطالبه ، من بينها أن تقطع الحكومة العراقية صلتها بجماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني– إبراهيم

---

(١) شلومونكديمون ، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

(٢) سوزان إبراهيم حاجي أمين ، التجربة الديمقراطية في كردستان العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ،كلية القانون والعلوم السياسية ، الدراسات العليا ، ٢٠١١، ص ٤٢.

(٣) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ص ٢٤٣ ؛ اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

أحمد) ، وتسريح فرسان صلاح الدين (القوة الكردية الموالية للحكومة العراقية) ، وبرزت عدة عقبات هددت المفاوضات ، تمثلت بعدة نقاط أهمها :

١-مطالبة الملا مصطفى البرزاني بضم كركوك إلى الحكم الذاتي ، ومناطق ثانوية يسكنها الكُرد كخانقين، فضلاً عن مناطق سيكتشف فيها النفط .

٢- مطالبة الكُرد بإن يتم تمثيلهم في مجلس " قيادة الثورة " ، وقد رفضت الحكومة ذلك [١].

٣- مطالبة الكُرد بتأسيس برلمان في غضون عامين.

٤- إختلاف حول مصير البيشمركة [٢]؛ فقد وافقت الحكومة مبدئياً على تحويل قسم منهم إالى حرس حدود ، لكن الإختلاف دار حول أعدادهم فقد أصرت الحكومة على خمسة آلاف مقاتل فقط ، بينما أصر الكُرد على عشرة آلاف مقاتل [٣].

برز الخلاف الأكثر تعقيداً حول مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط ، وتحديد المناطق التي سيشملها الحكم الذاتي [٤].

وعند حلول شهر كانون الثاني ١٩٧٠ كان هناك حوار جدي يجري في بغداد وأحياناً في كردستان العراق مقر إقامة الملا مصطفى البرزاني ، وعلى الرغم من مشاركة أعضاء مجلس " قيادة الثورة " وبعض القادة العسكريين إلا أن كلمة الفصل كانت لصدام حسين نائب الرئيس العراقي [٥].

---

(١) ديفيد مكدوال ، الكرد شعب أنكر عليه وجوده ،ص١٣٠ ؛ محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ، المصدر السابق ، ص٢٣٧.

(٢) البيشمركة : تأسست بعد إعلان جمهورية مهاباد في كردستان إيران ١٩٤٦، وتعني عند الكُرد (المواطنين المواجهين للموت) ،ترأس هذه القوات منذ تأسيسها الملامصطفى البرزاني . للمزيد ينظر:ويلسون ناثانيل هارول ، الكورد والإتحاد السوفيتي، ترجمة: ضياء الدين المرعب ، مطبعة ايلاف ، بغداد ،٢٠٠٦ ، ١٦٣-١٦٦.

(٣) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٦١.

(٤) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١١٦.

(٥) ماريون فاروق سلوغلت – بيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٨.

عقدت قيادة الحركة الكردية إجتماعاً موسعاً في ٤ كانون الثاني ١٩٧٠ لإعداد برنامج الحوار مع الحكومة ، ولإختيار أسماء الوفد [١]؛ الذي ضم كلاً من (محمود عثمان ، نوري شاويس ، صالح اليوسفي ، محمد محمود عبد الرحمن "سامي" ، نافذ جلال ، محسن دزه اي ، دارا توفيق)، وأُختير محمود عثمان رئيساً للوفد ، وفي ٩ كانون الثاني زار الوفد بغداد وقابل الرئيس أحمد حسن البكر، واستمرت المفاوضات لمدة أسبوع دون التوصل إلى أي إتفاق يذكر[٢] ؛ وفي ١٢ كانون الثاني وصل صدام حسين إلى راوندوز لمقابلة البرزاني ، وافتتح المفاوضات بقوله " **جئت لأسمع شكوى ابي إدريس ، وليسمع هو بدوره شكواي، إني جئت لأعقد إتفاقاً معه لامجرد عقد هدنة كما كان الشأن مع من سبقنا** " وطلب صدام حسين الإجتماع مع البرزاني على إنفراد ، ويروي مسعود البرزاني عن والده أن صدام حسين طلب من الملا ان يكون عوناً له لكي يتقوى مركزه في القيادة وانه مستعد لحل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي ، كذلك نزع سلاح خصوم البرزاني مقابل عدم التعرض لهم من قبل البرزاني ، كما تم طلب تسليم الأسلحة الثقيلة ، اما الخفيفة فالحكومة مستعدة لإعطائهم مايريدون ، كما وتم الإتفاق على بقاء قسم من البيشمركة ، بإسم حرس الحدود ، وفي الثالث عشر من الشهر المذكور عاد صدام إلى بغداد [٣].

لم يكن الوفدُ الكردي المفاوض في بغداد يعلم بسفر صدام حسين الى البرزاني لأنه كان على موعد معه في بغداد لإجراء الحوار ، لكنهم فوجئوا بتأجيل جلسة المفاوضات من الصباح الى المغرب ، ويرى محسن دزه اي أن التأخير كان متعمداً وان الوفد أُحتفظ به كرهينة دون علمه لحين عودة صدام حسين إلى بغداد [٤] .

(١) مسعود البرزاني ، ج٣ ، ص٢٣٤.

(٢) محسن دزه اي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣–١٩٤.

(٣) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ص٢٣٤.

(٤) مقابلة شخصية مع الأُستاذ محسن دزه اي ، المصدر السابق.

بلغت المفاوضات مرحلة متقدمة وكان القائم بأعمال السفارة السوفيتية يتابع سير المفاوضـات بإهتمـام بـالغ ، إذ كـان يلتقـي بالوفد الكـردي المفـاوض كثيـراً ، وكـذلك بالوفد الحكومي ، وتمكن عدة مرات من تيلين الموقف [١]؛ وفـي ٣ شـباط ١٩٧٠ بثت إذاعة صوت كردستان إعلاناً مفادهُ " **أن تطلعات الشعبين العربـي والكـردي فـي الوصول لحل سلمي قد تحقق ، وإن فصلاً جديداً من تاريخ الشعب العراقي قد بدأ**"، وكـان المتوقـع أن يتم الإعـلان عن البيـان فـي ٨ شـباط ١٩٧٠ ، وهـو تـاريخ صـعود حزب البعث للسلطة أثر إنقلاب ١٩٦٣ ، إلا أن وكالـة الأنبـاء العراقيـة أعلنت فـي ١١ شباط عن تأجيل الإعلان المشترك لحين تمكن الأطراف من إزالة العقبات التي تعترض طريقها ، وفـي ١٥ شباط توقفت المفاوضات [٢] .

لكن على الرغم من هذه الصعوبات تم إستئناف المفاوضات بفضل وساطة عزيز شريف ، وفـي ٢ آذار ١٩٧٠ هاجمت جريدة الجمهورية " العناصـر الشـوفينية " التـي تحرض على النزاع المسلح بين مواطني الدولة ، في إشارة للجيش العراقي ، وأشـارت الجريدة أن الحل الذي أعلنه حزب البعث العربي الإشتراكي يجب أن يكون مثالاً لكل الدول العربية التي تعاني من المشكلة نفسها [٣] .

سـافر صـدام حسـين إلـى كردسـتان العـراق فـي ٨ آذار ١٩٧٠ بصـورة مفاجئـة ، والتقى بالبرزاني ، وعرض موافقته على شروطه [٤] ؛ بل إنه وضع أوراقاً بيضـاء أمـام البررزاني وأخبره أن يكتب مطالبه ، قائلاً : " **إنـه لـن يغـادر إلـى بغداد قبل أن يوقـع على وثيقة مقبولة للطرفين** " [٥] ؛ لكن محمود عثمان نفى وعلق على روايـة الورقـة

(١) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٥٣-٢٣٦ .

(٢) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠ ؛ شلومونكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) الجمهورية (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢ ،١٩٧٠/٣/٣ .

(٤) مذكرات عبد الستار طاهر شريف ١٩٧١-١٩٨٣ ، صراع مع الحياة ، ترجمة : فيان عبد الستار طاهر شريف ، مطبعة آرابخا ،كركوك ، ج٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٥.

(٥) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ٤٩٣ ؛ حسن العلوي ، المصدر السابق ، ١٠٨.

البيضاء بالقول " **لايوجد في عالم السياسة هكذا** " [١] ؛ ولعل أهم الاسباب التي دعت صدام حسين إلى السير بذلك الإتجاه : هو قناعته أن من دون حل القضية الكردية ليس بإمكان حزب البعث البقاء في السلطة ، متجنباً سيناريو ١٩٦٣ مرة أُخرى [٢] .

وهكذا أصبح الطريق ممهداً لإعلان بيان آذار ١٩٧٠ [٣] ؛ اتجه النظام وهو في مرحلة تعزيز السلطة بيده الى طرح حل جذري للقضية الكردية ، والذي تمخض عن ولادة بيان آذار ١٩٧٠ [٤] ؛ الذي أدت فيه الوساطة السوفيتية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي [٥] .

ب ـ بيان ١١ آذار ١٩٧٠ (بيان السلام)

عُدَّ بيان ١١ آذار ١٩٧٠ [٦] ؛ أهم تطور سياسي في سير القضية الكردية ، فقد تم الإعتراف رسمياً بالحقوق القومية للشعب الكردي ، ضمن إطار الدولة العراقية الموحدة [٧] ؛ كذلك شكل البيان أهمية بالغة بالنسبة للشعب الكردي ، لإعتراف الحكومة العراقية بالحكم الذاتي لكردستان العراق [٨] ؛ فضلاً عن أنه يعد البيان وثيقة وثيقة سياسية تُلزم الحكومة العراقية بتحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، إقليم كردستان العراق ، اربيل ١٤تموز ١٩٥٨ .
(٢) سوزان إبراهيم حاجي أمين ، المصدر السابق ، ص ٤٢.
(٣) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٦٢.
(٤) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص ٥٩٥.
(٥) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١١٧.
(٦) للإطلاع على بنود بيان ١١ آذار كاملة ينظر الملحق رقم (٣) .
(٧) زبيير سلطان قدوري ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
(٨) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

الإطـار العراقـي ، ومشـاركة الكُـرد فـي شـؤون العـراق، وإيقـاف الحركـة الكرديـة المسلحة[١] .

أُذيع البيان في مساء ١١آذار ١٩٧٠ من قبل الرئيس أحمد حسن البكر، الذي أكد فيه أن مجلس " قيادة الثورة " توصل إلى حل القضية الكردية [٢] ؛ وأكد الرئيس أحمد أحمد حسن البكر أن القضية التي عجزت عن حلها الحكومات السابقة ، والتي تم إستغلالها خارجياً ، تطورت وأصبحت معضلة بعد أن أُستخدم العنف لحلها بدل الحوار الأخوي ، وأشار خلال حديثه إلى المؤتمر القطري السابع لحزب البعث ودوره في وضع الحلول المناسبة للقضية الكردية والموقف الآيديولوجي ، كما تحدث عن الإجـراءات الحكوميــة المطمئنــة التــي سـبقت ٔلان بيــان آذار ، كإنشــاء جامعــة السليمانية ، وإنشاء مجمع علمي كردي ، وعدّ نوروز عيداً وطنياً ... الخ [٣] . وقد تطـرق الباحـث لهـا فـي الفصـل الأول فيمـا يخـص حقـل المفاوضـات مـع الحركـة الكردية.

تضمن البيان حقوق الشعب الكردي (السياسية ـ الثقافية ـ الإدارية) ، وتكون من خمسة عشر بنداً مُعلناً، وعدة بنود أُخرى كانت سرية أُعلنت فيما بعد .

فقد أعطـى البيـان الكُـرد حق التعليم باللغـة الكرديـة فـي منـاطق كردسـتان العـراق (منطقـة الحكـم الـذاتي) ، وجعلهـا لغـة رسـمية مـع اللغـة العربيـة [٤] ؛ وسـمح لهـم

(٩) حسن نهار محاسنة ، النظام السياسي ومشكلة الاكراد في العراق ١٩٥٨-١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦١ .

(١) منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق – البعث والأكراد ، ط ١ ، دار المختار ، دمشق ، ج٣ ، ص ٢٤٦ .

(٢) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .

(٣) نديم أحمد الياسين ، المصدر السابق ، ص ٥٦ -٥٧ ؛ عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

بالمشاركة التامة في الحكومة ، بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة ، كالوزارات ، وقيادات الجيش العراقي [١] .

كذلك تضمن البيان بعض الحقوق الثقافية ، فقد أكد على تعزيز الثقافة والتعليم ، والإكثار من فتح المدارس في كردستان العراق ، لرفع مستويات التربية والتعليم ، وسمحت الحكومة بإعادة الطلبة الذين فصلوا من مدارسهم أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف القتال ، وبغض النظر عن أعمارهم [٢] ؛ وسمحت الحكومة للكُرد إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين في كردستان [٣] .

كما تضمن البيان عفواً عاماً عن كافة اللذين اسهموا في عمليات القتال ضد الحكومة العراقية وإعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين لوظائفهم دون قيد [٤] .

وللنهوض في منطقة كردستان العراق أقرت الحكومة العراقية تشكيل لجنة من المتخصصين في كافة المجالات ، على أن تخصص ميزانية كافية لإعادة الإعمار، كذلك خصصت الحكومة رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء الكُرد ، والعاطلين عن العمل ، والمشردين، والإسراع في إنشاء مجمعات سكنية تأويهم [٥] .

(٤) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٧٧٤ ، ١٩٧١/٣/١١ .

(١) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١ ، المصدر السابق ، ٢١٥ .

(٢) عبد الستار طاهر شريف ، موجز تاريخ الحزب الثوري الكردستاني ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧ ؛ شاكرو خدو محوي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

(٣) عبد الستار طاهر شريف ، المصدر نفسه .

(٤) منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ ؛ نديم أحمد الياسين ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

كما سمحت الحكومة بإعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة التي نقلتهم الحكومة منها بسبب الأعمال العسكرية ، ومن يتعذر رجوعه بسبب حاجة الدولة الى تلك الاراضي ، فيتم تعويضه [١] .

كذلك تضمن البيان الإسراع في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كردستان العراق ، وتوزيع قطع أراضٍ للفلاحين الكُرد ، وإعفائهم من الضرائب المتراكمة خلال سنوات الحرب [٢] .

كما تم تعديل الدستور العراقي كما يلي" **يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين ، هما القومية العربية ، والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية** " [٣] ؛ وأن يعين كرديٌ بمنصب نائب رئيس الجمهورية ، ويُعدل قانون المحافظات بما ينسجم مع روح بيان آذار ، وأن يسهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق [٤]؛ وقد ختم الرئيس أحمد حسن البكر البيان بمخاطبة الشعب الكُرد " **سوف يشهد التأريخ أنه ما كان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي** " [٥]؛ والقى رئيس الوفد الكردي الذي حضر الى بغداد محمود محمود عثمان برقية الملا مصطفى البرزاني بعد البيان الذي القاه الرئيس أحمد حسن البكر [٦] ؛ ولقد تم تحديد أربعة سنوات كمدة إنتقالية لتنفيذ البيان بكامله [٧]

أما فيما يتعلق ببعض الفقرات السرية التي تم الإتفاق عليها فهي كما يلي :

---

(٥) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الإحتلال البريطاني حتى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ص٣٥٦ .

(٦) منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣-٣٥٤ .

(١) الوقائع العراقية ،(جريدة) ، بغداد ، العدد١٩٠٠،١٧/٧/١٩٧٠ .

(٢) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٩٤-٤٩٥ .

(٣) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩٥ ؛ منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) مسعود البرزاني ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٥) محمد سرحان أبو الريش ، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب والعلوب الإنسانية ، ٢٠١٣ ، ص ٢١ ؛ فايز عبد الله العساف ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ ؛ حسن نهار محاسنة ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

١-يسمح للكُرد الاحتفاظ بقوة عسكرية قوامها ستة آلاف مقاتل بعنوان حرس حدود تمولهم الحكومة العراقية في المركز .

٢- تنسحب قوات الجيش العراقي من مواقعها الطبيعية في كردستان العراق.

٣- حل قوات صلاح الدين الموالية للحكومة ، والفصيل التابع لجماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني – إبراهيم أحمد)

٤- السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني بالنشاط العلني في المنطقة الكردية ، والسماح بإصدار صحيفة خاصة به .

٥- ان يتم أجراء تعداد سكاني عام، في غضون عام واحد بهدف تحديد المناطق ذات الأغلبية الكردية [١] . وهذا البند كان من أهم العوامل التي ساعدت على إنهيار بيان آذار فيما بعد .

أما بالنسبة للملا مصطفى البرزاني فقد رد على بيان آذار بالبيان التالي :

" **تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء إقتتال الأخوة ، ولثبوت حسن نية السلطة الحاكمة ، قررنا المبادرة الى إيقاف إطلاق النار، والطلب الى إخواني العودة الى محال سكناهم ، والإنصراف الى أعمالهم الحرة الكريمة ، وبهذا يفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة الى إتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والأستقرار الى المنطقة ، وتتهيأ الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الكُرد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة ، وإرساء الأخوة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين، والمتصيدين،**

(١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٦٨ ؛ عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ٣٦٦ ؛ مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق

والطامعين وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية ، فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد ، وإزدهار والله من وراء القصد " [(١)] .

عدَّ الملا مصطفى البرزاني البيان مكسباً عظيماً للكُرد لأنه إعترف بمبدأ الحكم الذاتي ، ولأن صياغته جاءت نتيجة لمفاوضات شاقة وطويلة [(٢)] ؛ بل يعدُّ إنتصاراً كبيراً للكُرد في كافة أجزاء كردستان في الدول الأربعة (العراق ـ إيران ـ تركيا ـ سوريا) ، ففي الوقت الذي حصل فيه الكُرد على الحكم الذاتي جراء بيان آذار كانت حكومة إيران تقمع الشعب الكردي على أراضيها وتسلب حقوقهم القومية وتعتبرهم من الجنس الآري فهم إيرانيون لاغير ، كذلك بالنسبة لتركيا التي حرمت عليهم التكلم باللغة الكردية وإرتداء الزي التقليدي للكُرد ويصفهم النظام التركي بأكراد الجبل [(٣)] .

ج ـ تحليل بيان آذار ١٩٧٠

من خلال متابعة الباحث للمصادر التي تناولت تاريخ الحركة الكردية والتي توصلت الى جملة من المعطيات ارتأى طرحها بالشكل التالي:

١–لقد شكل هذا البيان أهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في طريق حل القضية الكردية في العراق حلاً سلمياً ، وتبدو الأهمية السياسية لبيان آذار ١٩٧٠ من خلال مضمونه الذي برزت به ثلاث حقائق أساسية ترتبط إحداهما بالأُخرى إرتباطاً وثيقاً ،وهي :

أ–المحافظة على وحدة العراق.

---

(٢) نقلاً عن ، عبد الستار طاهر شريف ، موجز تاريخ الحزب الثوري الكرستاني ، المصدر السابق ، ص ٢٦.

(٣) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(١) وضاح مهدي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

ب- تأكيد الحقوق القومية للشعب الكردي.

ج- الإعتراف بالحركة القومية للكُرد [١].

٢- لقد كان بيان آذار ١٩٧٠ أول إتفاق بين حكومة عراقية وقيادة كردية ، توصل لإعطاء حكم ذاتي للكُرد من حيث المدلولات (السياسية ـ الجغرافية ـ الإجتماعية ـ الثقافية) [٢] ؛ إذ تميز بيان آذار عن جميع الإتفاقات السابقة التي أبرمتها الحكومات العراقية التي سبق وان تفاوضت من الكُرد ، إنه كان يلبي جميع مطالب الحركة الكردية من أجل الحكم الذاتي [٣] .

٣- عّبر البيان عن تنامي الشعور السياسي ونضج الحكم لدى الكُرد ، إذ لم يقتصر البيان على كُرد العراق فقط إنما شمل جميع قوميات العراق ، كالتركمان والشبك والآشوريين الذين منحوا حق التعليم والنشر بلغتهم الخاصة [٤].

٤- أن كُرد العراق حصلوا على ماهو هدفهم أو جزء من هدفهم ، فقد إستخلصوا حقوقهم القومية والسياسية والإدارية وغيرها جراء نضال طويل خاضوه في مراحل زمنية طويلة [٥] .

٥- محتوى وروح البيان كانا يشيران الى مكسب غير مسبوق للحركة القومية الكردية ، فلأول مرة في القرن العشرين يعترف نظام عراقي بحق الكُرد في الحكم الذاتي على

---

(٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكرد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ ؛ حامد محمود عيسى القضية الكردية في العراق من الإحتلال البريطاني حتى الغزوا الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ٣٥٨ .

(٣) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ٣٦٧ .

(١) م.س.لازاريف وآخرون ، تاريخ كردستان ، ترجمة : عبدي حاجي ، ط١ ، دار سبيرين للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٩ .

(٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) منذر الفضل ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

أساس مناطقي ، كما لم تكن لتلك الخطوة خطوة مشابهة في الدول الأُخرى التي يعيش بها الكُرد

٦- كون أن الإتفاق " **بيان** " وليس إتفاقية مثبتة في القانون الدولي ، وضع الحكم الذاتي تحت رحمة النظام [١].

٧- إن بيان آذار كان نتيجة لظروف خاصة خارجية وداخلية ، إضافة الى طبيعة الحركة الكردية المسلحة ، فالبيان جاء نتيجة الضغط لا عن قناعة بوجود حقوق .

٨- يعدُّ بيان آذار وثيقة سياسية ودستورية ، بل يمثل أول وثيقة تعترف ولأول مرة بالوجود الكردي كجزء من الدولة العراقية ، كذلك أعترف لأول مرة بالحقوق القومية والتراثية للشعب الكردي من خلال هذه الوثيقة [٢] .

٩- شخص الكاتب شكيب عقراوي في كتابه سنوات المحنة في كردستان عدة نقاط سماها نقاط الضعف في بيان آذار وكالآتي:

أ-لم يجر تحديد نوع الحكم الذاتي الذي سيطبق خلال الأربع سنوات.

ب- لم يسمح بيان آذار بتدخل هيئة دولية كالأمم المتحدة ، أو تدخل دولة صديقة للطرفين للإشراف على بنود الإتفاق الذي وُقِّع .

ج- لم يجر تحديد المنطقة الكردية التي سيشملها الحكم الذاتي ، بل ترك الموضوع للإحصاء السكاني الذي لم يتم إجراؤه ، فقد تقرر بموجب ملحق البيان بأن يجري خلال سنة من صدور البيان ، لكن الحكومة طلبت تأجيل ذلك بعد أشهر قليلة من صدور البيان .

(٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(١) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .

د- كان مجلس قيادة الثورة يملك السلطة العليا في العراق ، وهو مكون من حزب البعث حصراً ، فهو يمثل السلطة التنفيذية والتشريعية ، ولم ينص بيان آذار حول إشتراك الكُرد في هذا المجلس بل أصبح نفوذه محصوراً في التمثيل الوزاري والمحافظين في (دهوك ـ سليمانية ـ اربيل) ، وإن أمر تعيينهم أو عزلهم كان بيد مجلس قيادة الثورة .

هـ- لم ينص البيان على وساطة طرف ثالث عند حصول خلاف في تنفيذ البيان أو خرقه ، كتعيين هيئة رسمية من الدول أول تشكيل هيئة قانونية عراقية محايدة ، ويعد هذا نقصاً كبيراً بالنسبة للإتفاق [١].

يرى الباحث من خلال تلك الرؤى ان الاتفاق كان انجازاً مكن الحركة الكردية من استعادة القوة السياسية على صعيد التمثيل وتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي والإتفاق مع الباحث شكيب عقراوي في بيان بعض السلبيات التي طالت البيان .

د- نتائج بيان آذار ١٩٧٠

١-تراجع أهمية العناصر الكردية التي كانت تعمل مع الحكومة العراقية (جماعة المكتب السياسي) ، فعلى الرغم من إرسال جلال الطالباني برقية تأييد البيان الى الرئيس أحمد حسن البكر، فقد جُردت قوات المكتب السياسي من أسلحتها .

٢- تراجع دور العشائر الكردية المناوئة للبرزاني ، فبالرغم من أن بيان آذار لم يتضمن فقرة تشير لحل قوات فرسان صلاح الدين التابعة لهذه العشائر ، لكن

(١) شكيب عقراوي ،سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٢٩٥-٢٩٦.

الحكومة رفعت الحماية عنهم تدريجياً ، وهذا يؤكد ماقيل عن وجود مواد سرية تتعهد فيها الحكومة بحل القوات المذكورة [١] .

٣- إعتراف الحكومة بالحزب الديمقراطي الكردستاني كممثل وحيد للقومية الكردية في العراق ، وتعيين خمسة وزراء ينتمون للحزب المذكور، وعادت صحيفة التآخي للصدور مرة أُخرى في بغداد لتصبح لسان حال الحزب .

٤- انضمام مجاميع كبيرة من فرسان صلاح الدين الموالية للحكومة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٥- تعيين عدد كبير من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني في مناصب إدارية مهمة في العاصمة بغداد أو في المناطق الكردية [٢] .

٦- تشتت جماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني ـ إبراهيم أحمد) ، ففي نيسان منع مجلس " قيادة الثورة " جريدة النور التابعة للجماعة من الصدور ، كذلك تم إبعاد طه محي الدين معروف من الحكومة ، وتسليم أربعة آلاف من أنصارهم أسلحتهم للحكومة[٣].

٧- الغت الحركة الكردية الهياكل الإدارية التي شكلتها منذ عام ١٩٦٤ ، بالخصوص الجهاز التنفيذي (مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق) [٤] .

٨- اعطى البيان فرصة لحزب البعث في كسب الوقت لتثبيت سلطته بشكل كافٍ ليكون قادراً على تطبيق سياسته الحقيقية [٥] .

(٢) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ص ٦٦٧ -٣٦٨ .

(١) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٨٥-١٨٦ .

(٢) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٣) جيرارد جالياند ، شعب بدون وطن —الكرد وكردستان ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، مطبعة آراس ، اربيل ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٢ .

(٤) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، ص ٣٢٩ .

٩- انضمام الجناح المعارض للبرزاني المتمثل بجماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني ـ إبراهيم أحمد) ، التي إنشقت عام ١٩٦٤ ، إذ أعلنوا عن إستعدادهم للعمل سوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لتطبيق بيان آذار [1] .

يرى الباحث أن النتيجة الأهم التي انتجها بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ هو وقف نزيف الدم بين الجيش العراقي والبيشمركَة ، إذ أن كلاهما شعبٌ واحد ينتمي للعـــراق ...

(٥) م.س.لازاريف وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

الفصل الثاني

وضع الكُرد السياسي بين آذار ١٩٧٠ – آذار١٩٧٤

أولاً : ردود الفعل المحلية والدولية والاقليمية من بيان آذار والشروع بتنفيذ البيان

أ- المواقف المحلية من بيان آذار

ب- المواقف الدولية والاقليمية من بيان آذار

ج- الشروع بتنفيذ بيان آذار

ثانياً : عوامل تدهور العلاقة بين الحكومة العراقية والكُرد

اولاً : ردود الفعل المحلية والدولية والإقليمية من بيان آذار والشروع بتنفيذ البيان

أ–الموقف المحلي من بيان آذار

استقبل الإعلان عن بيان آذار ١٩٧٠ بالترحيب والاستحسان وبحماس كبير ليس في كردستان العراق فقط بل في جميع أنحاء العراق(١)؛ فقد عمت الأفراح والتظاهرات المؤيدة جميع انحاء العراق وسادت اجواء كبيرة من التفاؤل (٢)؛ وفرحة حقيقية بوقف الاقتتال البشري طيلة السنوات السابقة (٣).

وبعد يوم واحد من اعلان البيان عمت بغداد الاحتفالات وتجمعت الجماهير بكل اطيافها في ساحة التحرير وسط بغداد والقى الرئيس أحمد حسن البكر كلمتهُ على حشود الجماهير ثم القى محمود عثمان كلمة الملا مصطفى البرزاني بمناسبة البيان ، وقد شاركت في التجمع قيادات من حزب البعث واعضاء من الحكومة العراقية . كذلك نجلا الملا ادريس ومسعود البرزاني (٤) ؛ وكان ذلك أول ظهور علني للكُرد في بغداد منذ تسع سنوات وخلال الاحتفال قال عثمان نيابة عن البرزاني " إن الكُرد سيقفون الى جانب العرب في الحرب ضد اسرائيل" ، وبمناسبة الاعلان عن بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠اعلنت الحكومة العراقية عطلة رسمية ثلاثة أيام ، ابتهاجاً في جميع مؤسسات البلاد (٥).

(١)هارفي موريس ، جورج بلوج ، الاصدقاء سوى الجبال ، ترجمة : راج آل محمد ، تقديم هادي العلوي ، د.ت ، ص١٢٢.
(٢) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ص٢٧٠.
(٣) درية عوني ، عرب واكراد وئام أم خصام ، دار العدل ، د.ت ، ص٨٩.
(٤) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق ، ص٢٤٥؛ محسن دزه (ي) ، ج٢، المصدر السابق ، ص٢٠٠
(٥) اوفر بيغيو ، المصدر السابق ، ص٦٩–٧٠.

وقد أكد الرئيس أحمد حسن البكر خلال كلمتهِ " **أن الشعب الكردي سيظل حليفاً كبيراً للأمة العربية .... ومن الآن فصاعداً سوف يتفرغ الجيش العراقي لخوض معركتهِ المصيرية إذ أصبحت قوة الشعب الكردي والحركة الكردية بعد إعلان البيان جزءاً من العراق تحافظ وتدافع عنه.... واختتم كلمتهُ بالثناء على الحزبين (حزب البعث والديمقراطي الكردستاني) في النضال المشترك من أجل أهداف الشعب العراقي واهداف القومتين العربية والكردية ومن أجل وحدة العراق**"[(١)].

وفي ١٤ آذار ١٩٧٠ نشرت صحيفة الجمهورية مقالاً عن وصول وفد الى محافظة البصرة ضم صالح مهدي عماش وصلاح عمر العلي وعزت الدوري اعضاء مجلس "قيادة الثورة "وطه العبدالله وزير الري فضلاً عن نجلي الملا مصطفى البرزني (إدريس ومسعود) والقيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني سامي محمود عبدالرحمن . وقد صرح ادريس البرزاني لمراسل وكالة الانباء العراقية في البصرة " **إننا نشعر بالفرحة الكبرى بالبيان التأريخي العظيم لحل القضية الكردية حلاً سليماً ونعتبر هذا اليوم من اسعد أيامنا** " [(٢)].

كذلك عمت الاحتفالات في كردستان العراق فعلى سبيل المثال لا الحصر جرت احتفالات كبيرة في كركوك وأربيل ورفع المحتفلون صورة الرئيس أحمد حسن البكر مشيدين بالبيان والحل السلمي[(٣)].

وقد أدلى الملا مصطفى البرزاني بحديث لوكالة الانباء العراقية نشر في صحيفة الجمهورية جاء فيه " إن بيان الحادي عشر من آذار جاء تعبيراً عن مصالح الشعب

---

(١) مسيرة الثورة ، خطب وتصريحات رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر ١٩٦٨-١٩٧٠، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، وزارة الاعلام ، مديرية التأليف والترجمة والنشر ، ص١٥٥-١٥٦.

(٢) الجمهورية ، (جريدة) ، بغداد ،العدد ٧٠٦، ١٩٧٠/٣/١٤.

(٣) المصدر نفسه ،

العراقي والوطن العزيز وأن تنفيذه سيتم بالتعاون بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني وجميع المخلصين وشجب الملا مصطفى البرزاني ما اسماه حديث الدوائر الاستعمارية من أن الحركة الكردية ترمي الى إقامة كيان منفصل عن العراق قال : إن فكرة الإنفصال غير واردة في اهداف الحزب الديمقراطي الكردستاني وعن الشخصية المرشحة لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء الاكراد الذين سيشاركون في الحكومة المرتقبة قال البرزاني : إن اختيار مرشح نائب رئيس الجمهورية سيتم خلال المؤتمر القادم للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي سيعقد في بداية حزيران المقبل ، أما عدد الوزراء فقال : بتقديري يتراوح بين الخمسة والست وزراء " [(١)].

في ١٥ آذار ١٩٧٠ اجرت وكالة الانباء العراقية مقابلة مع نائب رئيس الجمهورية ومجلس "قيادة الثورة "صدام حسين الذي " أكد أن الحكومة جادة بتنفيذ بيان آذار بأسرع وقت من أجل ان تدل على صدق نواياها تجاه الشعب الكردي" .... و"أن الحكومة ستعيد النظر في المناطق الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية مما يسهل فكرة تطبيق بيان آذار" وحول المقصود بمشاركة الكُرد في السلطة التشريعية قال: "إن مجلس وطني من ممثلي المنظمات الشعبية تكون لهُ سلطات تشريعية ويشارك فيه الاكراد بنسبة عادلة" وعن عدد الوزراء الكُرد في الحكومة المقبلة قال : "إنها لم تكن مطروحة في الحوار لكن تكون السلطة التنفيذية من العناصر التقدمية الثورية التي تخدم مصلحة البلد سواء اكانوا كلهم عرباً ام كُرداً لايهم" وعن مستقبل البيشمركة قال : "إننا نعتبر البيشمركة جزء من قواتنا المسلحة " [(٢)].

(١) الجمهورية ، (جريدة) ، بغداد ، ١٤ آذار ١٩٧٠، المصدر السابق .

(٢) الجمهورية ، (جريدة) ،بغداد ، العدد ٧٠٧/ ١٥ /٣/ ١٩٧٠.

ونشـرت جريـدة صـوت العروبـة عنـوان" **الثـوار الأكـراد ينضـمون الـى الجـيش العراقي للاشتراك في المعارك ضد اسرائيل**" إذ أكد محمود عثمان تأييد الكُرد لشعب فلطسين فـي كفاحـه لنيل حقوقـه ... وقـال إن الكُـرد مـواطنين عـراقيين سيخوضـون المعارك التي يخوضها الشعب العراقي ضد العدو وذلك في ضوء ما تتخذه الحكومة العراقية من قرارات، وقال إن البيشمركة سيكون جزءاً من الجيش العراقي يخوضون المعارك التي يخوضها ضد القومتين العربية والكردية[١].

وهكذا أخذ الطرفان يشيدان بالبيان إذ أكد الرئيس أحمد حسن البكر عزم الحكومة تشكيل مجلس وطني والشروع بتعديل وزاري لدخول الكُرد في الحكومة وتعيين نائب لرئيس الجمهورية وتشكيل لجنة للسلام بين الطرفين[٢].

لقد نال بيان ١١آذار ١٩٧٠ موافقة القوى التقدمية والاحزاب السياسية في العراق فعلى سبيل المثال لا الحصر أعلن السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد أن قرار التسوية السلمية والديمقراطية للقضية الكردية هو نصر لجميع القوى التقدمية في العراق وهو في الوقت ذاتهِ نجاح كبير للحركة الديمقراطية والتقدمية العالمية [٣]؛ وارسل الحزب الشيوعي العراقي رسالة تهنئة الى الرئيس أحمد حسـن البكـر فـي ١١ آذار ١٩٧٠ مؤكـداً " أن الحـزب الشـيوعي العراقـي الـذي بـذل جهودهُ طوال السنوات الماضية من أجل الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية سوف لن يدخر طاقاتهُ وإمكانياتهُ من أجل تنفيذ هذا الاتفاق التأريخي نصاً وروحاً بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني وكافة

(١)جريدة صوت العروبة، العدد ١٥/٣٤٢٣ /٣/ ١٩٧٠.

(٢) علي صالح الحسناوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣–١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٧، ص٤٣.

(٣) حسن نهاد حسن محاسنه، المصدر السابق، ص٩١؛ شاكرو خدومحوري ، المصدر السابق ، ص٣٦٨.

القوى الوطنيـة والتقدميـة " [١] وأكد الحزب خـلال البيـان المذكور " أنـه يحـرص كل الحرص أن يكون الاتفاق بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكردية اساساً للحل النهائي للقضية الكردية ومرحلة جديدة لتلاحم وتأخي الشعبين العربي والكردي وكافة الاقليات القومية في العراق فهو سيناضل دون كلل كما هو معهود فيه ومعروف عنه، حتى لا يكون ما تم التوصل إليه هدنة مؤقتة وحتى لا يتألف القتال من جديد بعد فترة طالت أم قصرت ، كما حدث خلال السنوات التسعة الماضية " [٢].

ب- المواقف الدولية والإقليمية من بيان آذار

نال بيان ١١آذار ١٩٧٠ أهتماماً دولياً واسع النطاق، لأهميته البالغة لأنه ارسى دعائم الأمن والسلام في بلد مهم مثل العراق من حيث الموقع الاستراتيجي والمكانة السياسية في المنطقة وأثره المباشر على السلم والأمن العالميين[٣].

فقد رحب الاتحاد السوفيتي بحل القضية حلاً سليماً من خلال التوصل للبيان وقال راديو موسكو في تعليق لهُ أن الرأي العام في الاتحاد السوفيتي استقبل نبأ الحل السلمي بإرتياح كبير كونهُ وضع حداً لقتال استغرق عشرة اعوام . واصفاً تسوية القضية الكردية بأنه سيحرر العراق من عبء النزاع وتركيزه على حل المشاكل الهامة، وقد نشرت صحيفة (البرافدا) مقتبساً من خطاب الرئيس أحمد حسن البكر الذي القاه بمناسبة ١١ آذار ١٩٧٠ وكذلك مقاطع من برقية الملا مصطفى البرزاني الموجهة للرئيس والتي قال فيها " **إن الاتفاقية التي عقدت ستعزز التعاون بين**

(١) بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اتفاق ١١آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكردية ، بغداد ، اواسط آذار ١٩٧٠، مؤسسة جين السلمانية، ص١.

(٢)مؤسسة جين السلمانية ، المصدر السابق ، ص٢–٣.

(٣) طالب عبدالجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة ، ١٩٨٢، ص٣٢٥؛ جريدة الجمهورية، العدد ٧٠٦/ ١٥/٣/ ١٩٧٠، المصدر السابق.

العرب والأكراد وإخائهم التاريخي المقدس " [١]؛ وثمنت برقية بريجنيف رئيس هيئة مجلس السوفييت الاعلى ورئيس الوزراء في ١٧ آذار ١٩٧٠ الاتفاقية وأكدت على النتائج التي تضمنها البيان إذ جاء فيها " نحن واثقون من أن تنفيذ هذه الاتفاقية الهامة سيساعد على تعزيز الوحدة الوطنية والصداقة بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي وعلى نجاح تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لصالح الشعب العراقي بأسره ورفع مستوى حياته ورفاهة " [٢]. ومن الطبيعي أن يكون موقف الاتحاد السوفيتي تجاه الحل السلمي كونه الداعم الاكبر في الوصول لبيان آذار.

أما فيما يخص موقف الولايات المتحدة الامريكية فقد ذكر شفيق قزاز ممثل الحركة الكردية في الولايات المتحدة الامريكية وايران ،إنها كانت جديدة بالنسبة للشرق الاوسط وكنت اتردد على وزارة الخارجية الامريكية كوني ممثل الحركة الكردية إذ كان الامريكيون يرددون على مسامعي مراراً وتكراراً نفس الكلام وهو" **نحن بأي شكل من الاشكال لا نتدخل في شؤون العراق ولا نتدخل في مشكلة نعتبرها داخلية بالنسبة للعراق، علاقتنا مع العراق علاقة دولة لدولة ، ومهما تكن تلك العلاقة فنحن علينا الحفاظ عليها. نعم نحن نتعاطف مع الوضع الكردي وما يعانون من مشاكل مع السلطة في العراق لكن من الناحية الانسانية فقط**" " [٣].

أما في " اسرائيل" فقد توضحت مخاوفهم وقلقهم من الحل السلمي للقضية الكردية في العراق ، إذ قالت صحيفة معاريف "الإسرائيلية" ان إعلان الحل السلمي للمشكلة الكردية في العراق سيمكن الحكومة العراقية من توجيه جميع امكانياتها

---

(١) تنفيذ بيان آذار ، وزارة الاعلام ، مديرية الاعلام العامة ، داريه الحرية للطباعة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد، ١٩٧٢،ص٨٢.

(٢) ماجد عبد الرضا، المسألة الكردية في العراق ١٩٥٨–١٩٧٥، ط١، الحقيقة برس، ١٩٨٧، ص٢٥٨.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز، ممثل الحركة الكردية في الولايات المتحدة الامريكية وايران ، اقليم كردستان العراق السليمانية ، ١٦ تموز ٢٠١٨.

العسكرية للوقوف بقوة وثبات على الجبهات الخارجية وخاصة الجبهة الشرقية " [١]، كذلك قالت صحيفة دافار الناطقة باسم حزب العمال "الاسرائيلي" "أن بيان ١١ آذار ١٩٧٠ سيمكن العراق من المشاركة في مواجهة مستقبلية ضد " اسرائيل" [٢] ، كذلك نال بيان ١١ آذار ١٩٧٠ استحسان المعسكر الاشتراكي فعلى سبيل المثال لا الحصر صرح السفير الكوري الديمقراطي في بغداد لوكالة الانباء العراقية " إننا كأصدقاء للعرب من حقنا أن نعلن سرورنا وابتهاجنا لحل المسألة الكردية وفقاً لرغبة ومصالح الشعب العراقي بعربه وكُرده " [٣].

كذلك صرح سفير جمهورية بلغاريا الشعبية في بغداد بأن الشعب البلغاري يشارك شعب وحكومة العراق افراحهم بإحلال السلام ... وقال إن هذا الحدث سيكون له تأثيرات كبيرة وتاريخية في الحاضر والمستقبل[٤].

وفي المانيا الديمقراطية أشارت صحيفة نيوز دوتشلاند وهي من اوسع الصحف في المانيا إذ وصفت البيان بانه " تعزيز للجبهة النضالية العربية وأنه حقق شرطاً هاماً لإيجاد جبهة وطنية في العراق تضم القوى التقدمية " [٥].

أما في مصر فقد كانت العلاقات العراقية – المصرية متأزمة ووصلت حد القطيعة ولم يبعث جمال عبدالناصر رسالة تهنئة أو تأييد بمناسبة بيان ١١ آذار ١٩٧٠، ولكن محمود عثمان طلب من السفير المصري في بغداد أن يتدخل لدى الرئيس جمال عبد الناصر في ارسال برقية تأييد وتهنئة الى الحكومة العراقية

(١) تنفيذ بيان آذار ، المصدر السابق ، ص٨٨.

(٢) عبد العزيز المفتي ، الاكراد حقائق عبر التاريخ ، ج٩–١٢، المصدر السابق ، ص٣٧٥؛ طالب عبد الرضا حيدر ، المصدر السابق ، ص٣٢٧.

(٣)طالب عبد الجبار حيدر ، المصدر السابق ، ص٣٢٦.

(٤) تنفيذ بيان آذار ، المصدر السابق ، ص٨٦.

(٥) طالب عبد الجبار حيدر، المصدر السابق ، ص٣٢٦؛ تنفيذ بيان آذار ، المصدر السابق ، ص٨٧.

فأرسلت مصر برقية بهذا الصدد [١]؛ وهكذا باركت مصر بيان آذار الذي أمن الحكم الذاتي لكردستان العراق[٢].

وفـي الوقـت ذاتـه أثـار بيـان آذار اسـتياء الاوسـاط الحاكمـة فـي ايـران وتركيـا وسوريا. الدول التي كانت تنفي وجود قضية كردية قومية في بلدانها بصفة عامة[٣]؛ فقد حاول شاه ايران محمد رضا بهلوي بكل جهده أن لا يتفق الكُرد في مفاوضات آذار مع الحكومة العراقية لأن الشاه كان همهُ النفوذ السوفيتي في العراق وأن اتفاق الكُرد مع حكومة المركز تعني وجود جار مناوىء للنظام الايراني، كذلك وجود جزء من الشعب الكردي في ايران والذي يمثل تهديداً جدياً للنظام السياسي في ايران [٤]؛ وكانـت ردة فعل شـاه ايران سلبية خشـية أن تـؤدي تلـك الخطـوة الـى تقويـة العراق وتعطيل هيمنته على الخليج العربي وفق وجهة النظر الايرانية فقد كان هناك خطر محتمل أن يتقدم الكُرد في ايران بمطالب مماثلة لكُرد العراق[٥].

أما تركيا لم تكن مع الاتفاق السلمي للقضية الكردية وقد طالبت بمنح الحقوق القوميـة الكاملـة للأقليـة التركمانيـة فـي الجمهوريـة العراقيـة والتـي كـان تعدادها بـــ٧٠٠ الف نسمة، كما أنها حذرت من خطر البرزانـي الذي يمكن أن يعرض وحدة اراض العراق وتركيا للخطر[٦] ، يتحفظ الباحث على الرقم المقدر بـ٧٠٠ ويراه مبالغاً فيه .

---

(١) مسعود البرزاني ،ج٣ ، المصدر السابق ، ص٢٤٧.

(٢) رفيق صالح ،كتابات في المسألة الكردية ، مطبعة بنكة س زين ، السليمانية ، ٢٠٠٨، ص٢٧٩.

(٣) م . س . لازريف وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣٠٩.

(٤)مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق .

(٥) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٦) المصدر نفسه .

على أي حال كانت تركيا رافضة لكل نوع من الانتصار للأكراد أو أخذ حقوقهم. حتى إذا كان بيان آذار يوفر لهم حكماً محلياً فهم لن يقبلوا به وهكذا بالنسبة لسياستهم[١].

أما في سوريا فقد كان لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ تأثيراً سلبياً كون سوريا تضم قومية كردية وأن ما حصل عليه الكُرد في العراق لم يحصل عليهالكُرد في بقية الدول المتواجدين فيها مثل سوريا[٢].

كان حزب البعث في سوريا يمر بخلافات حادة مع حزب البعث في العراق ولكن من ناحية بعض الاحزاب الكردية وبعض الشخصيات كانت لهم علاقة وثيقة مع سوريا فمن هذه الناحية كان هناك نوع من التعاطف ، لكن هذا يختلف مع تفكيرهم كونهم حزب حاكم في سوريا فيختلفون في إطار تفكيرهم بالنسبة لحل القضية الكردية إنهم مؤمنون بحل القضية الكردية بإطار عراقي لا أن يتطور الى شيء آخر أكبر [٣].

رد حزب البعث في سوريا على بيان ١١ آذار ١٩٧٠ " أن نظام البعث في العراق لم يقر اتفاقية ١١آذار ١٩٧٠ التي بموجبها تم ايقاف القتال ، إلا بعد أن عجز عن سحق الحركة الكردية في الحرب واخمادها الى الابد. وكان مضطراً الى تلك الاتفاقية ليس ايماناً بالحقوق القومية للأكراد ولا الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية كما أنها جاءت إفلاساً للسياسات الداعمة للحرب والقتال بين العرب والاكراد " [٤]. يبدو للباحث أن رد حزب البعث في سوريا على خطوة الحكم الذاتي

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق.

(٢) علاء حسين جاسم ، الكرد في اطار الشرق الاوسط ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص١١٨.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق .

(٤) عبدالفتاح البوتاني ، موقف الاحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦–١٩٧٠، مركز الدراسات وحفظ الوثائق، دهوك ، ٢٠٠٧، ص١٤٥.

لكُرد العراق حملت نوعاً من الموضوعية في الطرح من حيث أن ضغط الحركة الكردية العسكري كان دافاً رئيساً في اتخاذ خطوة منح الكُرد الحكم الذاتي وكما مر بنا في تحليل بيان آذار.

وحذر حزب البعث السوري الكُرد من لعبة حزب البعث من الاتفاقية معبراً عنها " ليست إلا خطة تكتيكية سرعان ما ينسفها اليمين وقت الحاجة ، كما أن الحل السلمي الوقتي للمسألة الكردية لا ينسجم مع الطابع اليميني الفاشل ، ولا يجعلها قوة تقدمية مهما رفعت من شعارات ثورية ديماغوجية " [١].

ويرى محسن دزه اي أن موقف سوريا ضد الاتفاق وأنهم كانوا يعيبون على حزب البعث العراقي بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وكانوا يرونه تنازلاً ضد القومية العربية وخضوعاً للكُرد [٢].

على أي حال لم يكن حزب البعث السوري يختلف عن حزب البعث العراقي في منهاجه والدليل أن سياستهُ تجاه الحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا لم تكن افضل من سياسة حزب البعث في العراق.

ج- الشروع بتنفيذ بيان آذار

بدأت الحكومة الشروع بتنفيذ البيان إذ عقد الرئيس أحمد حسن البكر في ١٧ آذار ١٩٧٠ مؤتمراً صحفياً حضرته معظم وكالات الانباء والصحف العربية والعالمية وقال " **قبل أن أجيبكم على اسئلتكم أود أن أتطرق بإيجاز الى ما تم تنفيذه حتى اليوم من بنود ١١ آذار ١٩٧٠ التاريخي . لقد باشرت الحكومة العراقية الوطنية بحل القوى غير النظامية واستلام الاسلحة والمهمات منها تم اعادت الحكومة**

---

(١) عبد الفتاح البوتاني ، المصدر نفسه ، ص١٤٥-١٤٦.

(٢) مقابلة شخصية مع الاستاذ محسن دزه اي ، اربيل ١٥ تموز ٢٠١٨.

الوطنية النظر بالخطة الخمسية القادمة والتي تبدأ من هذا العام بما يضمن تطوير وتعمير المنطقة التي تأثرت بالظروف السابقة مع الاسف بعين الاعتبار وما أصاب المنطقة الشمالية من حرمان فقد بوشر بإصلاح الطرق والمرافق العامة في المنطقة لإنعاش الحركة الاقتصادية فيها وأُعيدت الإدارة المحلية المدنيّة الى مناطق عملها وباشرت بتحمل مسؤوليتها، كما فرغت الحكومة من وضع لائحة قانون التقاعد لعوائل الشهداء بسبب حوادث الشمال والذي سيضمن لهذه العوائل دخلاً شهرياً ، وصدرت التعليمات الى المحافظات ورؤساء الجامعات ومدارسهم تمهيداً لإعادة الاوضاع الطبيعية في المنطقة "[١] ، " كما انتهى مجلس " قيادة الثورة" من وضع لائحة الدستور المؤقت الجديد بما يضمن تأكيد الشخصية القومية لشعبناً الكردي، وسيعلن الدستور المؤقت في وقت قريب. كما انتهى مجلس " قيادة الثورة" من وضع لائحة قانون المجلس الوطني المرتقب وبذلك سيكون للمجلس سلطات تشريعية معينة تكمل تلك التي يمارسها مجلس قيادة الثورة وسيشكل المجلس الوطني من ممثلين الاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية وبعض العناصر الوطنية ، وسيتم تنفيذ هذا البند المتعلق بتعيين نواب لرئيس الجمهورية خلال فترة قصيرة وسيكون أحد نواب رئيس الجمهورية من اخواننا الكرد. كما سيعلن عن تشكيل الوزارة الجديدة خلال هذا الاسبوع . وتتضمن الوزارة المقبلة عدداً من اخواننا الأكراد وبعض العناصر القومية والوطنية بالإضافة الى الوزراء البعثيين "[٢].

وفي غضون شهر من إعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠ شكل صدام حسين لجنة من ثماني اشخاص مناصفة بين العرب والكُرد تتولى تنفيذ بنود البيان ، إذ قام

(١) مسيرة الثورة، خطب وتصريحات رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر ١٩٦٨-١٩٧٠، المصدر السابق، ص١٥٨.
(٢) المصدر نفسه ، ص١٥٨-١٥٩.

الرئيس أحمد حسن البكر بتعديل وزاري عين خلاله خمسة وزراء من الكُرد، كذلك عينت الحكومة اعضاءً من الحزب الديمقراطي الكردستاني محافظين لكل من محافظة اربيل والسليمانية ودهوك إضافة الى عدة مناصب ثانوية . ومع حلول نهاية شهر نيسان ١٩٧٠ بدأت اللغة الكردية تستعمل في كردستان العراق وبدأت الصحف الكردية بالظهور علناً ، وتم تشكيل اتحاد للكُتاَب وجمعية ثقافية . كما بدأ اتحاد الطلبة والشبيبة والنساء والمعلمين بالظهور علناً أيضاً[١]؛ وبدأت الحكومة بإعادة إعمار القرى المدمرة وتنفيذ مشاريع البنى التحتية والاقتصادية وبدأ تنفيذ الاصلاح الزراعي وتم نزع سلاح فرسان صلاح الدين التابعة للحكومة ومنحت للملا مصطفى البرزاني راتباً شهرياً قدر بـ خمسة وثلاثون الف دينار عراقي[٢]؛ وخصص مرتب شهري لستة آلاف مقاتل من حرس الحدود ، ورُتب أن يكون ارتباطهم الإداري بوزارة الداخلية[٣]؛ أما ما تبقى من اعداد البيشمركة فقد أقر مجلس "قيادة الثورة "قانوناً خاصاً بهم في تموز ١٩٧٠ تم بموجبة تسريح اربعة عشر الف منهم[٤].

وللفترة من ١-٧ تموز ١٩٧٠ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الثامن[٥]؛ وانسجاما مع الجو السلمي الذي عم كردستان العراق بعد بيان آذار فقد سمي المؤتمر بمؤتمر السلام والوحدة الوطنية وعقد تحت هذا الشعار وحضر الملا مصطفى البرزاني جلسات المؤتمر وأشاد بالاتفاقية وطلب التعاون لتنفيذها ونسيان سلبيات الماضي[٦]؛ وقد اجرى الحزب تعديلات في منهاجه حتى يتوافق مع بيان

---

(١) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق، ص٤٩٦؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٢٤٠ ؛ عبدالخالق ناصر العامري، المصدر السابق، ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) محمد سهيل طقوش ، المصدر نفسه ؛ ديفيد مكدول ، المصدر نفسه.

(٣) مسعود البرزاني ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص٢٤٩.

(٤) اوفرا بنغيو ، المصدر السابق ، ص٧٢.

(٥) علي سنجاري ، صفحات من نبع ذاكرتي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ط١، دهوك، ٢٠١٥، ص٥٠؛ صلاح الخرساني، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، مصدر سابق ، ص١٨٦.

(٦) محسن دزة أي ، ج٢، المصدر السابق ، ص٢٠٥.

آذار وقد حضر كذلك للمؤتمر الوزراء الكُرد في الحكومة وممثلون عن حزب البعث والحزب الشيوعي وممثلون عن الطلبة الكُرد في الخارج ووفد من الثورة الفلسطينية، وأكد المؤتمر في بيانه الختامي على دعم الكفاح الذي تخوضهُ الامة العربية ضد الرجعية والصهيونية حسب البيان وتأكيد الحزب على تعزيز تحالفه مع حزب البعث[١].

وفي ١٦ تموز ١٩٧٠ صدر الدستور المؤقت بقرار مجلس " قيادة الثورة " المرقم (٧٩٢) فقد ورد في الفقرة ب من المادة الخامسة من الدستور المؤقت " يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية" ، كما جاء في الفقرة ب من المادة السابعة " تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية" . ونصت المادة التاسعة عشر من الدستور على أن " المواطنين سواسية امام القانون دون تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين ". وأن تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ضمن حدود القانون " [٢].

لكن مع هذا فإن النقاط المهمة التي منحت الكرُد المساواة في بعض الحقوق مع القومية العربية ، إلا ان مقدمة المادة الخامسة من الدستور التي نصت على أن " العراق جزء من الأمة العربية" [٣] ؛ لم تكن مثلما سعى اليها الكرُد، إذ أن الكُرد كانوا قد سعوا الى تثبيت صياغة هذه المادة بالشكل الآتي " العرب في العراق هم جزء من الأمة العربية" [٤].

(١) عمار علي سمير ، المصدر السابق ، ص٣٧٢.
(٢)الوقائع العراقية ،(جريدة) ، بغداد ، العدد، ١٩٠٠،١٧/٧/١٩٧٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٧٥.

وبهذا تكون عدة نقاط من بيان ١١آذار ١٩٧٠ نفذت حسب ما تطرقنا اليه. إذ أن المواد ٢و٣و٤و٥و٦و٨و٩و١٠و١٣ والجزء الخاص من المادة الرابعة عشر الذي تضمن تشكيل لجنة لتنفيذ البيان قد حقق.

وفي غضون السنة الاولى من الإيقاف بدأ العمل بإنشاء المستشفيات والمدارس وبُنيت ٢٧٠٠ دار وعُمرت حوالي خمسون قرية مدمرة من مجموع مائة قرية في اربيل(١). يتحفظ الباحث عن عدد الدور البالغ ٢٧٠٠ دار ويراه مبالغاً فيه والسبب في ذلك الامكانات المالية التي في الخزينة العراقية اذ لم يكن العراق في وضع اقتصادي مزدهر وكان يعاني من مشاكل مع شركات النفط الأجنبية فكيف له ان يبني وخلال سنة واحدة ٢٧٠٠ داراً سكنياً في غضون عام واحد فقط في كردستان وحدها.

وكتبت صحيفة التآخي الناطقة بإسم الحزب الديمقراطي الكردستاني مقالاً جاء فيه " أن حل المسألة الكردية قد جرى نتيجة جهود حزبين تقدميين وجميع القوى التقدمية والديمقراطية في البلاد واستناداً الى ايمان مشترك بالمبادئ التقدمية في حق تقرير المصير " (٢).

لاح في الاشهر الاولى من صدور البيان خلاف تمثل في رفض الحكومة العراقية مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب نائب رئيس الجمهورية (٣)؛ وجاء الرفض كون المرشح من الكرد الفيليين متذرعة بأنه من أصول ايرانية وأن تعيينه بمثابة اعتراف رسمي بان كل الفيليين هم مواطنون عراقيون والمعروف أن الحكومة

---

(١) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق، ص٤٩٦؛ ديفيد مكدول، الكرد شعب انكر عليه وجوده، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢) التآخي ، (جريدة) ، بغداد ، ١٩٧٠/٩/١٢.

(٣) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق، ص٤٩٦.

العراقية كانت تعد الاكراد الفيليين غير عراقيين[١]؛ وكان لرفض حبيب محمد كريم صدى مبكر بالنسبة لعلاقات الحركة الكردية مع الحكومة نحو تنفيذ بيان ١١ آذار ١٩٧٠[٢]؛ ولم يستطع الكُرد الاتفاق على اسم بديل عنه مع علم الجميع بأن المنصب هو رمزي وخالٍ من اي نفوذ سياسي[٣]. يبدو للباحث ان اصرار الحركة الكردية على ترشيح حبيب محمد كريم له دافع معنوي بالنسبة للكُرد الفيليين بأن الحركة الكردية تعتبرهم مكون اساسي من مكونات الشعب الكردي .

أما فيما يخص مدينة كركوك الغنية بالنفط والمهمة للطرفين فقد بقيت معلقة ومنعت الحكومة طبع أو اصدار مطبوعات أو جرائد كردية فيها وانحصر النفوذ الكردي في المدينة بمنصب نائب المحافظ والذي لم يكن يتمتع بأي صلاحيات تذكر[٤].

لم يكن الملا مصطفى البرزاني يؤمن باستمرار حالة السلم مع الحكومة العراقية إذ يؤكد محمود عثمان أن البرزاني اباح له عند قراءة نصوص بيان آذار عن شكوكه وخوفه من نوايا البعثيين . لكنهُ وافق بالنهاية لثلاث اسباب رئيسة:

اولا: تطوير الحركة الكردية الى مرحلة أرقى بعد انتزاع اعتراف رسمي من بغداد بحق الكُرد في الحكم الذاتي .

ثانياً: القضاء على التعاون بين مجموعة الطالباني والحكومة العراقية .

(١) محمد سهيل طقوش، تاريخ الاكراد ، المصدر السابق ، ص٢٤١.
(٢) ماريون فاروق سلوغلت ، بترسلوغلت، المصدر السابق، ص١٩٤.
(٣) ديفيد مكدول ، الكرد انكر عليه وجوده، المصدر السابق، ص١٣٢.
(٤) شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨.

ثالثاً: اثبات أن الحركة القومية الكردية عامل رئيس في معادلات العراق السياسية، وكان انكار هذه الحقيقة من قبل الدول الكبرى والإقليمية في تلك الحقبة أحد أهم العقبات السياسية امام ايجاد حل لتلك القضية [١].

على أي حال في شهر كانون الاول عام ١٩٧٠ استطاع الملا مصطفى البرزاني القول " إننا متفائلون الآن . بعد عشر سنوات من القتال عرضت علينا الحكومة الحكم الذاتي في شهر آذار الماضي. وحتى الآن يبدو انهم ينفذون الاتفاقية " [٢] .

والسؤال هنا اذا كانت الاجراءات الحكومية تجري بانسيابية تامة لماذا انهار البيان؟

---

(١)سامي شورش، كردستان والاكراد– الحركة القومية والزعامة السياسية . ادريس البرزاني نموذجاً، ط١، دار آاراس للطباعة والنشر، اربيل ، ٢٠٠١، ص٩٦–٩٧.

(٢) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص٦١٥؛ ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩٦؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الاكراد ، المصدر السابق ، ص٢٤١.

ثانياً – عوامل تدهور العلاقة بين الحكومة العراقية والكُرد

لم تمر إلا ايام قلائل على تصريح الملا مصطفى البرزاني أنه متفائل بشأن الاتفاق مع الحكومة العراقية . حتى تعرض نجلهُ ادريس الى محاولة اغتيال فاشلة في بغداد. والتي عُدت بمثابة أول مسمار في نعش الاتفاق.

توجه ادريس البرزاني في ٢ كانون الاول ١٩٧٠ الى بغداد لمتابعة بيان آذار وكان من المقرر أن يبقى ثلاثة ايام وبطلب من الرئيس أحمد حسن البكر مددت فترة اقامته اجتمع خلالها برئيس الجمهورية ونائبه وبعض المسؤولين(١)؛ وفي يوم ٦ كانون الاول ١٩٧٠ ليلاً تعرضت سيارة ادريس البرزاني لإطلاق نار ولم يكن موجوداً فيها(٢)؛ وكانت السيارة مهداة من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر(٣).

أرسل صدام حسين رسالة إستنكار للحادث الى الملا مصطفى البرزاني في ٧ كانون الأول معللاً إن الحادث لم يقصد ادريس بقدر ما كان يقصد العلاقة بين الحكومة والكُرد والمقصود أن يعود العراق ينزف من جديد وكانت هذه الرسالة بعد يوم واحد من الحادث(٤)؛ كذلك ارسلت الحكومة في ٨ كانون الاول١٩٧٠ سمير النجم عضو القيادة القطرية لحزب البعث برفقة فؤاد عارف الى مقر قيادة الملا مصطفى البرزاني ومحاولة استرضاءه والتأكيد على العلاقات بين الجانبين والاستنكار الحكومي لحادث الاغتيال(٥).

(١)مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق، ص٢٥٧ ؛ عبدالخالق ناصر العامري، المصدر السابق ، ص٣٠٢.

(٢)شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٣١٠.

(٣)مسعود البرزاني ، المصدر السابق ،ج٣ ، ص٢٥٧ .

(٤) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص٦١٠.

(٥) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ،المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

شجب الملا مصطفى البرزاني محاولة الاغتيال وطلب تقديم الجناة للعدالة مؤكداً أن العديد من الجهات لاترغب بالسلام بمن فيهم بعض الشخصيات القيادية في الحكومة وخاصة الجيش وقال أنه سيمضي في التزامه في الاتفاقية رغم الشكوك التي كانت تراوده حيال محاولة الاغتيال الفاشلة[١].

وبعد التحقيق تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني (الفرع الخامس) في بغداد من كشف المتورطين في العملية من خلال ترك المهاجمين بندقية كلاشنكوف في مكان الحادث وظهر انها تعود الى رؤساء الفرسان السابقين وأن العملية ثأرية وفي ٢٠ نيسان ١٩٧١ حكمت محكمة " الثورة " على ثلاث اشخاص بأحكام متفاوتة ثبت انهم وراء عملية الاغتيال الفاشلة[٢] ، وبالرغم من ذلك يرى مسعود البرزاني أن هذه العملية يحفها الغموض بخصوص الجهة الحكومية المسؤولة عنها، كون أن الجهة التي تقف ورائها بقيت مجهولة[٣].

بعد ذلك اتخذت الحكومة العراقية بعض الإجراءات السريعة لتهدئة الوضع فقد دفعت تعويضاً شهرياً قدره عشرة دنانير لكل عائلة فقدت أحد أفرادها في المعارك من ١٩٦١–١٩٧٠ ومنحة شهرية قدرها عشرة دنانير لكل فرد سرح من البيشمركة وليس له راتب شهري كذلك خصصت مبلغ اربعة ملايين دينار لإعمار مناطق كردستان[٤]؛ وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر للُكرد أن حزب البعث يناور لكسب الوقت [٥].

وبدأ التنافس بشكل شديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث في المناطق (المتنازع عليها)، خاصة مدينة الموصل حول كسب الجماهير للانتماء

---

(١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٨٠.

(٢) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٣١٠.

(٣) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق ، ص٢٥٩.

(٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

(٥) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص٣٠٢.

للحزبين غير أن هذا التنافس لم يستمر نتيجة سيطرة الحكومة على تلك المناطق ، كذلك ظهر الخلاف العلني بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية نتيجة التحاق عبدالله الابن الاكبر للملا مصطفى البرزاني في حزيران١٩٧٠ بالحكومة العراقية وقد علم الملا مصطفى البرزاني أن صدام حسين كان قد طلب من عبدالله تدبير مؤامرة لاغتيال والده لكنها كشفت ورفض عبدالله الاعتراف بالعملية فسجن واستطاع بعدها الهروب الى بغداد[١].

ومن القضايا التي تفاعلت احداثها بين الحكومة العراقية والكُرد هي مسألة الُكرد الفيليين الذين يتمركز وجودهم في بغداد، فقد تبنى الحزب الديمقراطي الكردستاني قضيتهم الانسانية إذ صدرت تعليمات بعدم تسجيل الولادات الخاصة بهم في سجلات النفوس ومنعوا من نقل الملكيات العقارية[٢]؛ وبرز التوتر واضحاً بعدما قررت الحكومة العراقية في مطلع العام١٩٧١ طرد ما يقارب خمسين الف من الكُرد الفيليين الذين عدتهم الحكومة ايرانيين بالرغم من انهم سكنوا العراق ابان حكم الدولة العثمانية [٣].

أرسلت القيادة الكردية عدة رسائل الى الحكومة في محاولة لإيقاف عملية الترحيل لكن دون جدوى[٤].

كانت المسألة الديمغرافية تمثل الخلاف الأكبر فالإحصاء الذي نصت عليه المادة الرابعة عشر من بيان آذار للمناطق المتنازع عليها والذي كان من المفترض أن يجري في كانون الاول ١٩٧٠ قد تأجل للربيع (آذار) باتفاق ثنائي وعندما حان وقته أجل من طرف الحكومة العراقية الى أجل غير مسمى ، كذلك أتهم الملا

(١) شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٣١١-٣١٢.
(٢) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص٦٠٠.
(٣) سوزان ابراهيم حاجي امين ، المصدر السابق ، ص٤٦.
(٤) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٣٤١.

مصطفى البرزانـي الحكومـة العراقيـة بتعريـب المنـاطق المتنـازع عليهـا فـي كركـوك وسنجار وخانقين واخبر الحكومة أنه لن يقبل نتيجة الاحصاء إذا ما اظهر أغلبية عربية ، كما رفض احصاء عام١٩٦٥ كعرض تسوية وقال أنه مزور، و رفض المقترح الحكومي بتطبيق احصاء عام١٩٥٧ كونه يظهر سيطرة للتركمان على مدينة كركوك[١] ؛ ويرى السياسي الكردي ملا بختيار أن ظاهرتين بارزتين سعت اليها الحكومة العراقية بعد بيان آذار كانت تشكل خطراً على الُكرد وقضيتهم هما التعريب والتهجير والتبعية وتسليح الجيش ، والتوسع في مد الطرق في كردستان العراق فالأولى كانت تهدد الوجود القومي للشعب الكردي ، والثانية هو بدء خطة واضحة المعالم في الاعوام ١٩٧٠-١٩٧٤ وشقت طرقاً في جميع انحاء كردستان العراق لاستخدامها ضد الحركة الكردية[٢].

وفي اوائل تموز ١٩٧١ تعرضت قرى كردية مجاورة لقرية برزان معقل قائد الحركة الكردية لقصف جوي من القوات العراقية كذلك هجوم بري للسيطرة على القرى المجاورة لقرية برزان معقل قائد الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني ، إذ استدعت قيادة الحركة الوزراء الكُرد الى كردستان العراق احتجاجا على ذلك واتهم البرزاني الحكومة بالتحايل وارسل وفداً الى بغداد ليُخير الحكومة بين الالتزام بالاتفاقية أو اعلان الحرب الشاملة فرد الرئيس أحمد حسن البكر بأرسال مندوبين عنه الى كردستان العراق[٣]؛ ورد البكر على شكوى **البرزاني** " **إن العملية كانت مبادرة شخصية من عدد من الضباط العراقيين دون معرفته** " !!! لكن البرزاني رفض التبرير قائلاً "**إن الحكومة عادت لمحاولات الخداع والمراوغة**" [٤].

(١) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩٧.
(٢) حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، ثورة كردستان ومتغيران العصر نضال الجبال ام انتفاضة المدن، ترجمة : بندر علي اكبر، ط٥، دار سائر المشرق ، ٢٠١٦، ص٢٦٦-٢٦٨.
(٣) اوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ص٨١.
(٤) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص٢٥٧.

حاولت قيادة الحركة الكردية الاتصال السري بالولايات المتحدة الامريكية للحصول على دعمها وتقديم النصيحة حول المضي بالعمل الثوري ضد النظام العراقي لكن الطلب رفض واوضحت الولايات المتحدة الامريكية انها تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاجنبية . فقد كشف تقرير مرسل من السفارة الامريكية في بيروت الى وزارة الخارجية الامريكية في ١٦ تموز ١٩٧١ هذا الاتصال(١).

وقد أظهر تقرير قدمهُ السناتور بايك للكونكرس الامريكي عن نشاط وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٥ عرض فيه أن رئيس وكالة المخابرات المركزية في ايران يقر أن الملا مصطفى البرزاني قد اتصل به في آب ١٩٧١ يطلب العون في صراعه ضد الحكومة العراقية على اساس أن الحكومة العراقية تحالفت مع الاتحاد السوفيتي(٢).

وفي ٢٩ ايلول ١٩٧١ حاول النظام التخلص من قائد الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني وانحصرت المحاولة بصدام حسين وناظم كزار(٣)؛ مدير الأمن العام ولربما كان الرئيس أحمد حسن البكر بعلم بها دون الاطلاع على تفاصيلها(٤)؛ وذكر مسعود البرزاني ان النظام العراقي استعان بخبرة جهاز استخبارات المانيا

---

(1) **Peshawa Abdul kaliq muhammed, u.s.,perspectivis on kurdisn in dependems From lraq1972-2011, Research lnstitute for Law, politics and Justice,keele university,2012,p,72.**

(٢) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله . قصة ايران والثورة ، ط١ ، دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص١٣٦.

(٣) ناظم كزار: ولد في محافظة ميسان وتلقى تعليمه الابتدائي فيها ، ينتمي لعائلة فقيرة وكان ابوه شرطياً ،انتقل مع عائلته الى بغداد التي اكمل فيها دراسة المعهد الصناعي، أنضم الى حزب البعث عام ١٩٥٩ ، بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ عين مديراً للأمن العام ومنح رتبة لواء ، يعد من أبرز الشخصيات الدموية في تاريخ العراق المعاصر، قاد في ٣٠حزيران ١٩٧٣ محاولة انقلابية فاشلة اعتقل على أثرها واعدم في ٨ تموز من نفس العام .حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٢١ – ٢٢٢ .

(٤) شكيب عقراوي، صدام نهوضاً ونكوساً قصة صدام حسين التكريتي ، من المهد الى اللحد، ط١، مطبعة حاجي هاشم، اربيل ، ٢٠٠٩، ص٩٩.

الديمقراطية المعروف بإسم (شتاكي) لكنه لم يؤكد فيما إذا كانت المانيا الديمقراطية تعلم بان المقصود من هذه العملية هو شخص الملا مصطفى البرزاني أم غيره [١].

كانت مديرية الأمن العامة تعلم بوجود علاقة بين الشيخ عبد الجبار الاعظمي والملا مصطفى البرزاني اضافة لعمل المذكور في وقت سابق في صحيفة التآخي في بغداد فعملت على استخدامه في العملية دون علمه [٢].

ذكر حسن العلوي الذي كان يشغل منصب السكرتير الصحفي لنائب الرئيس العراقي صدام حسين " أن الشيخ عبدالجبار الاعظمي زاره في مكتبه في وكالة الأنباء العراقية حاملاً خبراً على قصاصة راجياً الموافقة على تحويلة الى قسم الارسال المحلي وكان الخبر يدور حول سفر وفد مشترك من علماء الدين الى كردستان العراق للالتقاء بالملا مصطفى البرزاني وذكر العلوي أنه اتصل بمدير الأمن العام وابلغه أن المهمة صدرت من القيادة العليا، وقال العلوي سألت الشيخ عن خلفيات مهمته "فأجاب أن السيد النائب صدام حسين والأخ ابو حرب (ناظم كزار) كلفاه بمساع حميدة لدى البرزاني الذي يثق بشيوخ الاسلام ولا يثق برجال الدولة" ... واضاف أن صدام حسين اهدى للوفد ملابس دينية كاملة وابلغهُ أن سواق السيارات التي تقلهم سوف تصل اليهم قبل وصولهم الى مقر البرزاني" [٣].

وصل الى كردستان العراق في يوم ١٥ ايلول ١٩٧١ كل من الشيخ عبدالجبار الاعظمي والشيخ عبدالحسين الدخيلي فاستقبلهما الملا مصطفى البرزاني فأخبراه انهما جاءا لرأب الصدع الحاصل بين الحكومة وقيادة الحركة الكردية فاستحسن البرزاني الفكرة ورحب بهم واتفقوا معه على المجئ بوفد اسلامي يوم ٢٩ ايلول ١٩٧١

(١) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق ، ص٢٦١.

(٢)شكيب عقراوي ، صدام نهوضاً ونكوساً قصة صدام حسين التكريتي من المهد الى اللحد ، المصدر السابق، ص

(٣) زبير سلطان قدري ، المصدر السابق ، ص١١٢.

لحل المشاكل العالقة[١]؛ وحضر الوفد في التاريخ المذكور والتقى بالبرزاني وبدأ الشيخ هادي الخزرجي أحد أعضاء الوفد بإلقاء كلمة الافتتاح فحدث انفجار نتيجة ضغطه على آلة تسجيل كان جهاز الامن قد أوهمهُ أن الجهاز يسجل حديث الملا مصطفى البرزاني وشاءت الصدفة أن يقف موظف الضيافة امام الملا مصطفى البرزاني اثناء الانفجار ولم يصب بأذى ونجى من الانفجار باعجوبة[٢] .

يرى محمود عثمان أن النظام بعدما عجز عن تحقيق اهدافه باحتواء الحركة الكردية وأن الحركة لم تتبعهم لجأ للتخطيط لاغتيال قائد الحركة الكردية[٣].

أما محسن دزه اي فيذكر أنه وصل العراق في يوم ٢٨ ايلول ١٩٧١ وكان من المقرر أن يلتقي نائب الرئيس العراقي صدام حسين ، فلما وصل أخبره السكرتير أن موعد اللقاء قد أجل الى يوم ٣٠ ايلول ١٩٧١ عند الساعة الرابعة عصراً فرجع الى اربيل وعلم أن الملا مصطفى البرزاني قد نجى من محاولة اغتيال مضيفاً أنه عندما شاهد موقع الانفجار رأى أن البرزاني نجى بمعجزة من الانفجار، وذكر أنه قابل صدام حسين في الوقت المحدد وأن صدام قال : " **إنهم يقولون أن صدام حسين وراء حادث الإنفجار، فقلت نعم يقولون هكذا قال : أقسم بالله ليس أنا فقلت له أنت صاحب بيان آذار ولم تفعل هذا الشي والذي يفعل ذلك يريد أن يخرب بيان آذار فيجب أن نحقق بالموضوع قال نعم، ولم تذكر نتائج التحقيق إلا بعد محاولة ناظم كزار الانقلابية عام١٩٧٣. ولكنني على يقين أن ناظم كزار لا يتصرف من ذاته بهكذا موضوع حساس " [٤]؛ كذلك أكد حامد الجبوري وزير الاعلام آنذاك**

---

(١) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق، ص٢٦١-٢٦٢.

(٢) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق ، ص١٩٧.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق.

(٤) مقابلة شخصية مع الاستاذ محسن دزه أي ، ، المصدر السابق.

"هذه العملية قام بها ناظم كراز من الفها الى يائِها فعلاً كان مقرر تصفية الملا مصطفى البرزاني " [١].

رد الملا مصطفى البرزاني على محاولة اغتياله " العراق دولة بوليسية يحكمها صدام حسين الذي لديه جنون العظمة والطموح الفائض الى السلطة ، لقد ازاح حردان وعماش وحاول ازاحتي وسيعزل البكر " [٢] .

أرسل الرئيس احمد حسن البكر في ٣٠ ايلول ١٩٧١ احمد عبدالستار الجواري وزير التربية الى كردستان العراق للقاء البرزاني وتقديم التهنئة على سلامته فقال لهُ الملا مصطفى البرزاني " **انت انسان طيب القلب ولا تعرف الحقيقة ، صدام ونظام الحكم وراء هذه العملية** " [٣].

ويرى مسعود البرزاني أن الاعتداء الذي وقع في يوم ٢٩ ايلول ١٩٧٠ قضى على كل أمل في الحل السلمي وتبين أن المسألة اصبحت مسألة وقت وأن الثقة زالت تماماً [٤].

ادعى تقرير امريكي أن الملا مصطفى البرزاني مقتنع أن الاتحاد السوفيتي كان طرفاً في محاولة اغتياله وأن الاكراد يستطيعون قراءة النوايا السوفيتية ويمكنهم بلا شك أن يروا أن النفوذ والدعم السوفيتي في خدمة خصومهم في بغداد، علماً أن السفير السوفيتي في بغداد زار البرزاني مرتين أو اكثر في الاشهر الاخيرة قبل محاولة اغتياله لإقناعه بالتأييد والمشاركة في الميثاق الوطني الذي تعتزم الحكومة العراقية طرحه، وعلى وفق المعلومات الامريكية أن الملا مصطفى البرزاني لم يعد

(١) حامد الجبوري ، عصر البكر وصدام – شاهد على العصر ، منشورات الجزيرة ، بيروت ، د.ت ، ص١٨٣.

(٢) مجموعة ابحاث للمؤلفين الكورد والروس ، البرزاني وشهادة التاريخ ،ترجمة : بافي نازي ، عبدي حاجي ، ط١، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص

(٣) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٤) مسعود البرزاني ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص٢٦٥.

ملزماً بنصيحة السوفييت[١]؛ ونشرت جريدة التآخي الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني تفاصيل محاولة الاغتيال واستنكارات الحكومة وبعض الشخصيات السياسية[٢].

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ طرحت الحكومة العراقية مشروع (ميثاق العمل الوطني) الذي يضمن " جميع الحريات الديمقراطية للشعب العراقي " وهي الجمعية الوطنية والدستور الدائم وقد دعا الميثاق الى التحالف بين القوى الثلاث حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني[٣]؛ وأذيع الميثاق من خلال خطاب للرئيس أحمد حسن البكر نقلته محطات الاذاعة والتلفزيون عند الساعة الثامنة مساءً والذي أشار فيه أن الميثاق مطروح للنقاش[٤].

وما يهمنا من الميثاق هو ما يخص القضية الكردية إذ أكد على ضرورة حل القضية الكردية على وفق ما جاء في بيان ١١ آذار ١٩٧٠ على أن تتم هذه الحقوق " ضمن اطارها الطبيعي الذي تجده وحدة السياسة الوطنية ووحدة الارض ووحدة النظام السياسي في الجمهورية العراقية ... كما تتم على الاقرار والايمان بأن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي " [٥].

(1) f.r.u.s,vol.E-4 1969-1976,Doc,297.Airgram A-38 From the Embassy Lebanon to Department of State,February2,1972,p.10 .

(٢) للتفاصيل اكثر عن محاولة الاغتيال ينظر: جريدة التآخي ، العدد ٨٥١، ٢ تشرين الاول١٩٧١ ؛ جريدة التآخي، العدد ٨٥٥، ٧ /١٠/١٩٧١.

(3) f.r.u.s,vol.xxvll,1969-1976,DocResearch Study Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, November 1976,p860.

(٤)رحيم عبدالحسين عبادي ، الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٦٨-١٩٧٢) ، الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد ٢ ، المجلد ١٥، ص١٦٣.

(٥) رحيم عبدالحسين عبادي ، الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٧٣-١٩٧٩) الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٠، ٢٠١٥، ص٥٤٩. ؛ للاطلاع على نصوص الميثاق الوطني كاملة ينظر : جريدة الثورة ، (بغداد)، ١٦ تشرين الثاني ١٩٧١.

رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني الدخول في مفاوضات الميثاق وقد علل سبب رفضه أنه ملتزم مع الحكومة العراقية بتنفيذ ما اتفق عليه في بيان ١١ آذار ١٩٧٠ والتي بقى الكثير منها حبراً على ورق واشترط الدخول بتنفيذ بيان آذار كاملاً [١].

كان هدف الحكومة العراقية من دعوة الملا مصطفى البرزاني الانضمام الى ميثاق العمل الوطني هو لتجنب الصراع مع الحركة الكردية أو على الاقل عدم تعاون الحركة مع الولايات المتحدة الامريكية وايران[٢].

أما فيما يخص موقف الحزب الشيوعي العراقي ثالث الأطراف في ميثاق العمل الوطني فقد عدّ مسودة الميثاق " **مدخلاً صالحاً للحوار**" وأصدر بياناً بهذا الشأن في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧١ تضمن الموافقة على تلك المبادرة معلناً استعداد الشيوعيين للدخول في مفاوضات يتم من خلالها وضع الصيغة النهاية لميثاق العمل الوطني وبالتالي إقامة الجهة الوطنية المزمع تشكيلها[٣]؛ وفي هذا الصدد قال الحزب " في هذا الظرف الذي يشعر فيه كل المواطنين أن التعاون بين الاحزاب والقوى الوطنية واقامة جبهة موحدة بينها قد بات ضرورة لا تحتمل التأجيل" [٤].

حاول الاتحاد السوفيتي الضغط على قيادة الحركة الكردية للدخول في ميثاق العمل الوطني وبالتالي الدخول في بالجبهة الوطنية المرتقبة لكن دون جدوى، اذ وصل وفد سوفيتي الى كردستان العراق والتقى بالبرزاني وقدم له المقترحات التالية :

(١)مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق .

(٢) عمر ياس عيسى الدليمي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٦٨–١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الانبار، كلية الآداب ، ٢٠١٢ ، ص٨٦.

(٣) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ط١ ، دار الفرات، ١٩٩٣،ص١٤٤.

(٤) طارق مجيد تقي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية ١٩٦٨–١٩٧٣ ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ٧٨، المجلد ١٩، ص١٨٨.

١-يجب على الكُرد التوقيع على ميثاق العمل الوطني والانضمام مع الشيوعيين والبعث .

٢- ارسال بعثة سوفيتية دائمة يكون مقرها في مقر قيادة الملا مصطفى البرزاني ومهمتها حمايته، والحفاظ على الاتصال مع السوفيت.

٣- تمت دعوة الملا مصطفى البرزاني لزيارة الاتحاد السوفيتي وقدمت له تأكيدات لممره الآمن ، وقد وُعد البرزاني بالدعم السوفيتي إذ ما وافق على المقترحات المذكورة أعلاه(١).

على أي حال كشف تقرير امريكي أن الملا مصطفى البرزاني قدم طلباً عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت في تشرين الثاني ١٩٧١ مبتغاه دعم ومساعدة الولايات المتحدة للحركة الكردية(٢).

لقد تركت محاولة اغتيال الملا مصطفى البرزاني سابقة الذكر شرخاً كبيراً في جدار الثقة بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكردية إذ عاود البرزاني مناشدة الولايات المتحدة الامريكية لتقديم الدعم له في آذار ١٩٧٢ إذ تسلم مسؤول الأمن القومي طلباً من جهاز المخابرات الايرانية (السافاك) من أجل النظر في مساعدات امريكية للحركة الكردية (٣)؛ وناشد الشاه محمد رضا بهلوي الرئيس الامريكي ريتشارد

(1)F.r.u.s,vol.E-41969-1976,Doc, 301. Memorandum From Harold of theNational Security Council Staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig), Washington, March 27, 1972,p17

(2) F.r.u.s,vol.E-4,1969-1976,Doc297,op.cit,p142

(٣) عماد يوسف قدرة ، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق(دراسة حالة ١٩٧٢-١٩٧٥) ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ٢٠١٦، ص٨.

نيكسون (Richard Nixon) [١]؛ في آذار التعاون معهُ في مساعدة البرزاني[٢]. يبدو للباحث ان الدول التي كانت تنظر بعين الريبة والشك الى الاتفاق الكردي مع الحكومة العراقية أمراً يهدد مصالحا ونفوذها في المنطقة ، رحبت بالتوتر الذي حصل بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى البرزاني عقب محاولة الإغتيال الفاشلة في ايلول ١٩٧١ واعلنت استعدادها لدعم الحركة الكردية واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة العراقية.

وفي ٢٨ آذار ١٩٧٢ عمل ملك الاردن الحسين بن طلال[٣] كوسيط في طلب مباشر من الملا مصطفى البرزاني الى نيكسون وظلت " اسرائيل " تبلغ الولايات المتحدة الامريكية بمخاوفها وقلقها من توجه السياسة العراقية واهتمامها بتحقيق الحكم الذاتي في كردستان العراق[٤].

تجاهلت الولايات المتحدة الامريكية مناشدات الاكراد في عامي ١٩٧١وبدايات ١٩٧٢،لأنها شعرت أن الكُرد سيواجهون معارضة عربية من داخل العراق وخارجه ، وأن علاقاتها ستتعرض للتوتر مع بعض الدول العربية لأنها تدعم حركة غير عربية على حساب العراق ، والتي تدعمها دول غير عربية مثل ايران و "اسرائيل ". كما

(١) ريتشارد نيكسون : ولد عام ١٩١٣ في ولاية كاليفورنيا ، ينحدر من عائلة متدينة ذات أصول ألمانية كانت تعرف باسم (ميلهاوزن) وتخرج في عام ١٩٣٤ من كلية الحقوق جامعة ديوك بدرهام) ، ثم أصبح شريك مؤسسة ويتر القانونية ثم استدعي نيكسون إلى الخدمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية وقد عمل في المحيط الهادئ حتى عام ١٩٤٥ دخل نيكسون الحياة السياسية عام ١٩٤٧ عندما فاز بمقعد في مجلس النواب الأمريكي وانتخب في مجلس الشيوخ أيضاً في عام ١٩٥٠ وأصبح نائباً للرئيس دوايت أيزنهاور للمدة من ١٩٥٣ – ١٩٦١ أصبح رئيس للولايات المتحدة بعد فوزه بانتخابات ١٩٦٩ استقال من منصبه في آب ١٩٧٤ بحجة إساءته للسلطة أثناء ولايته . توفي في ٢٢/ نيسان/ ١٩٩٤.ينظر:
http;//www.whitehous.gov/about/presidents/richardnixon

(٢) هنري كسنجر ، سنوات التجديد ، ترجمة : هاني الدجاني، ط٢ ، العبيكان للنشر ، ابو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص٥١١.

(٣) الحسين بن طلال : ولد في عمان ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٥وهو الأبن البكر للأمير طلال بن عبدالله تلقى تعليمه العسكري في اكاديمية ساندهيرست البريطانية ، تولى العرش عام ١٩٥٣ ، للمزيد : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة ، ج٢، المؤسسة العربية للنشر ،د.ت ، ص٥٤١ ؛ عبد المنعم حمزة ، اسرار ومواقف وقرارات الملك حسين ، عمان ، الدار الوطنية ، د.ت.

(٤) هنري كسنجر ، المصدر السابق ، ص٥١١.

تخشى الولايات المتحدة أن يولد دعمها تحرك الُكرد في تركيا وايران حلفاء الولايات المتحدة ، مما يسبب ثورات فيها. كما أنها كانت ترى أن المساعدات المالية تتوفر لدى حلفائها في المنطقة مثل ايران والسعودية وليس ثمة ضرورة لتمويلها المباشر [١].

لم يفقد الملا مصطفى البرزاني الأمل في مساعدة امريكية للحركة الكردية فقد أرسل مبعوثاً عنه الى الولايات المتحدة الامريكية إذ التقى بأحد المسؤولين الامريكيين في ٣ نيسان ١٩٧٢ طالباً دعماً امريكياً مباشراً أو غير مباشر لتشكيل " حركة تحرير " عراقية (عربية –كردية) في كردستان العراق تهدف لإسقاط الحكومة العراقية لكن الولايات المتحدة رفضت تلك المناشدة[٢].

وفي ٩ نيسان١٩٧٢ حدث تطور مهم في العلاقات العراقية السوفيتية إذ وقع العراق مع السوفييت معاهدة الصداقة والتعاون [٣]؛ التي تبقى سارية المفعول لمدة خمسة عشر عاماً ، وتتجدد تلقائياً لمدة خمسة أعوام أخرى في حال عدم اعتراض أي من الطرفين على ذلك[٤].

وقع الاتفاقية من الجانب العراقي الرئيس أحمد حسن البكر ومن الجانب السوفيتي الكسى كوسنجن(Alexei Kusningen) [٥]؛

---

(١) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق ، ص٨–٩.

(٢) اوفرا بيغيو ، المصدر السابق ، ص٩٦.

(٣) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في اسباب ومداخل التأثير)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤ ، ص٣١١.

(٤) أحمد حيدر علي ، المصدر السابق ، ص١٣١.

(٥) الكسى كوسنجن::ولد في عام١٩٠٤ في مدينة بطرسبورغ (لينينغراد سابقاً) ، انضم إلى صفوف الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٢٧، تقلد عدة مناصب حكومية ، وفي عام١٩٦٠ عين نائباً لرئيس الوزراء،ثم أصبح رئيساً للوزراء للفترة (١٩٦٤–١٩٨٠) توفي في ١٨ كانون الأول ١٩٨٠، للمزيد ينظر: **Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago, 2013**

رئيس الوزراء السوفيتي[١].

وقد تضمنت المعاهدة بنوداً مهمة خاصة في المادتين التاسعة والعاشرة إذ نصت المادة التاسعة على "**من أجل تحقيق أمن الطرفين يقوم الطرفان الموقعان بتطوير التعـاون مـن أجـل تعزيـز قـدراتها الدفاعيـة** " ، اما المـادة العاشرة فقد نصت علـى "**يعلـن الطرفـان الموقعـان انهمـا لـن يـدخلا فـي معاهـدات أو مشـاركة فـي أي مجموعات دولية أو أتحاد أي عمل من شأنه الاضرار عسكرياً بالطرف الآخر**" [٢].

وقد سجل التوقيـع علـى معاهـدة الصـداقة والتعـاون السـوفيتي فـي نيسـان ١٩٧٢ نجاحاً في سياسة التعهدات السوفيتية في منطقة الشرق الاوسط [٣].

اعتبر الملا مصطفى البرزاني الاتفاقية موجهة ضد الكُرد اساساً حيث قال " **أن التعاون السوفياتي العراقي يأتي على حسابنا فكميات الاسلحة الهائلة التي سيزود السوفيت العراق بها ، لن تستخدم ضد إيران التي يقيم السوفيت معها علاقات جيدة جداً ، وايضاً لم تستخدم ضد الاسرائيليين الذين لم تقم بغداد بمهاجمتهم ابداً رغم التصريحات التـي تطلقهـا بهـذا الصـدد، وسيقوم العراقيـون باسـتخدام هـذه الاسلحة ضدنا نحن** " [٤].

كـان لتوقيـع معاهـدة الصـداقة والتعـاون العراقيـة – السـوفيتية أثـر كبيـر فـي احـداث تحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والحركة الكردية فقد مهد ذلك لخطوات فعلية ستتم في الشهور التالية لدعم الحركة الكردية[٥].

---

(١) مسعود البرزاني ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص٢٨٢.

(٢) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق ، ص١١-١٢.

(٣) و .خ .ع ، مركز البحوث والمعلومات .سلسلة الدراسات السياسية . الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ، ١٩٩٣/٢/٢٢، ص٣.

(٤)شلومو نكديمون ، المصدر السابق، ص٢٦٤؛ اوفرا بيغيو ، المصدر السابق ، ص٩٠.

(٥) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق ، ص١٠.

وفي هذا الصدد ذكر هنري كيسنجر (Henry Kissinger) [(١)]؛ " **دفعتنا زيارة قام بها رئيس الوزراء الكسى كوسنجن لبغداد في نيسان ١٩٧٢ الى اعادة النظر بسياسة عدم التدخل المباشر التي اتبعناها، وفي ٩ نيسان وقع معاهدة صداقة مع العراق تضمنت حتى في غياب التدخل الامريكي الى جانب الكرد، فقرات توجب تقديم مساعدة عسكرية ضخمة** " [(٢)].

أما موقف الحزب الشيوعي العراقي فقد اشاد بالمعاهدة المذكورة ورأى " أن تطور علاقات الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي الى مستوى عقد الاتفاقية . دليل رائع ومثال حي على أن العلاقات الأخوية التي تستند الى اسس النضال المشترك ضد الامبريالية ومن أجل التقدم على اسس المنافع المتبادلة " [(٣)]؛ واشاد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد بالاتفاقية وقال " إن مهمة توطيد الصداقة مع الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن تنفصل بأي حال عن مهمات النضال ... وفي سبيل التقدم الاجتماعي والديمقراطي والاشتراكية والسلم " [(٤)].

قرعت اتفاقية الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي أجراس الانذار في ايران رغم احتفاظ السوفييت بعلاقاتهم مع ايران إلا أن الشاه نظر إليها على انها موجهة اساساً ضد ايران وكان يخشى أن تضع هذه الاتفاقية جاراً قوياً راديكالياً ذا ميول عربية وحدوية يمثل تهديداً مباشراً لإيران ويفشل الخطط الايرانية للهيمنة على الخليج[(٥)].

---

(١) هنري كيسنجر: ولد عام ١٩٢٣ في المانيا لأبويين يهوديين ، هاجر مع عائلته عام ١٩٣٨ الى الولايات المتحدة الأمريكية واستقر في مدينة نيويورك ، حصل على الجنسية الالمانية ، درس في جامعة هارفارد وحصل على شهادة الدكتوراه وعمل استاذاً فيها ، شغل عام ١٩٦٨ مستشاراً للأمن القومي الأمريكي ، عين عام ١٩٧٣ وزيراً للخارجية وبقي لغاية كانون الثاني ١٩٧٧ . للمزيد ينظر : http//history. State.gov/ departmenthistory/ people/ secretaries.

(٢) هنري كسينجر ، المصدر السابق، ص٥١١-٥١٢ ؛ جواد الملا ،البرزاني وكسينجر والدولة الكردية ، د.ت، ص٤٣.

(٣) سيف عدنان رحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي وموقفهُ من التطورات الداخلية والخارجية ١٩٦٨-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠١٣، ص٩٧.

(٤)سيف عدنان رحيم القيسي ، المصدر السابق ، ص ٩٧.

(٥) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٩٧

وفـي هذا السياق أكد رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسينجن أن المعاهدة لا تستهدف دولـة أخرى ، وبالتأكيد كان يعتزم طمأنـة ايران حول النوايا السوفيتية لأن السوفييت كانوا يرغبون في تحسين العلاقات مع العراق وايران في آن واحد ، وهذا يشكل صعوبة من حيث تحسين العلاقة مع طرف دون التأثير سلباً على الطرف الآخر[١].

قامت ايران بإثارة نزاع حدودي عُدَّ الاخطر منذ نيسان ١٩٦٩ بعد يومين من توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع السوفييت اظهر درجة التهديد التي كانت تشعر به ايران على أثره تصاعدت التهديدات بين العراق وايران بالتلويح بالحرب ونشرت جريدة (آيند كان) الايرانية في افتتاحيتها " **النظام العراقي غير قادر على القتال اما إذا أصر صدام حسين وتحدث عن الحرب مع ايران فلن تكون لدينا مشكلة في معاقبته ومعاقبة طغمته** "[٢].

في المدة ٣٠-٣١ آيار ١٩٧٢ قام الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون ومستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كسينجر بزيارة ايران لإجراء محادثات مع الشاه لتقييم الاوضاع أثر توقيع اتفاقية الصداقة العراقية – السوفيتية والخطر السوفيتي في منطقة الخليج العربي وقد اسفرت المحادثات عن تحول في الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق والكُرد[٣] ؛ كذلك أثار الشاه قضية كردستان العراق واوضح انه يرى مع تزايد التزاماته في الخليج فلا بد من تحييد العراق ، لذا فقد أكد الشاه للبرزاني أن الولايات المتحدة الامريكية سوف تقدم له المساعدة ، واضاف أن أية مشكلة ستحدث في التمويل فانه على استعداد لأن يصبح مسؤولاً عنها[٤].

(1) F.r.u.s,vol,E-4 1969-1976,Doc, 305. Research Study RNAS-10, Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1972,p1.

(٢) نقلاً عن ،اوفرا بيغيو ، المصدر السابق ، ص ٩٧.

(٣) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص١٣٦.

قدم الشاه محمد رضا بهلوي للرئيس الامريكي نيكسون قائمة بالأسلحة التي يحتاجها الملا مصطفى البرزاني ووعده الرئيس نيكسون ببحث القائمة فور عودته الى الولايات المتحدة [١]؛ ومع دعم الولايات المتحدة الامريكية سعى الشاه لزيادة قوته في داخل المنطقة ، كذلك أراد اعادة النظر في الحدود مع العراق ولتحقيق هذا الهدف استخدم القضية الكردية في العراق والولايات المتحدة الامريكية التي قدمت لهم المساعدة ضد النظام العراقي[٢].

كان الملا مصطفى البرزاني يرى ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية إذ قال " **إذا كان السوفييت بطرف يجب أن نكون بالطرف الآخر** " [٣]؛ ويرى شفيق قزاز " **أن الملا مصطفى البرزاني منذ رجوعه الى العراق في عهد عبدالكريم قاسم كان يفكر في ايجاد طريق للاتصال بالولايات المتحدة الامريكية، ليس لخيانة العراق بل لاعتقاده بأن حل القضية الكردية لا يمكن إلا بطريقة مساعدة احدى الدول الكبرى، ولما فشل في محاولته مع السوفييت صب كل جهده على الولايات المتحدة الامريكية، وفي الوقت نفسه كان يعلم أن نظرة الولايات المتحدة بالنسبة لشاه ايران هو الحاكم المسيطرة في المنطقة أو الصالح لأن يكون ، فرأى البرزاني أنه ممكن الوصول الى امريكا على طريقتين أحدهما ايران التي له حدود معها والاخرى اسرائيل صديقة امريكا** " [٤].

قامت الحكومة العراقية بخطوة جرئيه إذ اعلنت في ١ حزيران ١٩٧٢ عن تأميم شركة النفط العراقية[٥].

(١) علي سنجاري ، حقيقة مسيرة ثورة ١١ ايلول ١٩٦١، ط١، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٣، ص٢٠١.

(2) Peshawa Abdulkhaliq munammed,op.cit.p.75.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق .

(٤) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق .

(٥) تشارلز تريب ، المصدر السابق، ص٢٧٨.

وكانت الحكومة العراقية قد بدأت مفاوضاتها مع الشركات النفطية برئاسة وزير الخارجية مرتضى الحديثي من شهر كانون الثاني -٣٠آيار ١٩٧٢ دون الوصول الى نتيجة تذكر مما جعلها تعلن قرار التأميم[١]؛ من خلال قرار (٦٩) الذي يقضي بتأميم شركة نفط العراق[٢].

كان للحزب الشيوعي العراقي موقف مؤيد لقرار تأميم النفط العراقي عندما اشاد الحزب في القرار عبر كلمة القاها عضو المكتب السياسي زكي خيري قال: " بإسم الحزب الشيوعي العراقي واعضائه وانصاره نحيي الحكم الوطني في العراق بتأميم شركة نفط العراق ونهنئ جماهير شعبناً بقومتيه العربية والكردية واقلياته القومية بهذا الانجاز الثوري التاريخي الكبير " [٣]؛ كما اوعز الحزب بجماهيره ومناصريه لمسيرة جماهيرية داعمه لقرار التأميم في ساحة التحرير مؤكداً وضع كل طاقاته من أجل انجاح قرار التأميم[٤].

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد كان مؤيداً لقرار التأميم من خلال عدة مقالات نشرت على صفحات جريدة التآخي الجريدة الرسمية للحزب وذهب للقول: " أن تأييد خطوة السلطة بتأميم شركة نفط العراق واجب وطني تفرضه وحدة الجبهة بالنسبة الى جميع الاطراف على مستوى المسؤولية الوطنية " ، كما أكدت الجريدة تأييد الشعب الكردي لهذا القرار " بأنه قرار تأريخي في حياة الشعب العراقي" [٥]؛ لكن لكن الملا مصطفى البرزاني هاجم قرار التأميم بعد ذلك عندما قال لمراسل

(١) شكيب عقراوي ، صدام نهوضاً ونكوساً ، المصدر السابق ، ص١٠٥.

(٢) قيس فاضل محمد ، ملامح من العلاقات العراقية – الجزائرية ١٩٦٨– ١٩٧٨ ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١٢ ، العدد ٤ ، ٢٠١٣، ص٧٢٣.

(٣) الثورة ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١١٥٧ ، ١٩٧٢/٦/٣.

(٤) بيان الحزب الشيوعي العراقي " لنقف صفاً واحداً من أجل انتزاع حقوق العراق من الشركات الاحتكارية وردعها من التلاعب بمقدراتنا، بغداد، ٢٦حزيران١٩٧٢ ؛ للمزيد ينظر: رحيم عبدالحسين ، الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك ١٩٦٨–١٩٧٢ الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً، المصدر السابق .

(٥)صفاء كاظم عباس ، تأميم النفط العراقي ١٩٧٢– ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة واسط ، كلية التربية ، ٢٠١٧، ص١٤٥.

(هيرولدتربيون) "إننا على استعداد للسير بخطط السياسية الامريكية في هذه المنطقة إذا حمتنا من الذئاب بالقوة سنفرض سلطتنا على آبار نفط كركوك ونضمن تدفق النفط ، وأن قرار التأميم موجه ضد الاكراد ولا نؤيده ابداً وكان التأميم في صالح الحكومة العراقية لأنها تصبح قوية بسبب عائدات النفط وهي اساساً لم تؤمن بحل القضية الكردية والشعب الكردي "[١].

قلل محمود عثمان من قيمة التصريح قائلاً " **أنه كلام جرائد وليس بالضرورة أن يكون صحيحاً أو ينم عن رأي البرزاني مؤكداً أن الكُرد مع تأميم النفط العراقي لكن الاعتراض كان على الطريقة التي امم بها إذ لم يشترك الحزب الديمقراطي الكردستاني في مفاوضات التأميم ولم تأخذ الحكومة حتى رأيه بل سمع بقرار التأميم من خلال وسائل الاعلام[٢] ؛ كذلك أكد كل من محسن دزه اي وشفيق قزاز ما ذكره محمود عثمان عن تأميم النفط وموقف الكُرد منهُ**" [٣].

أثارت هذه التطورات المخاوف من احتمال تعرض المصالح الغربية في المنطقة الى الخطر ، كما أثارت قلق ايران ايضاً من تصاعد النشاط السوفيتي في العراق [٤]؛ وعلى أثر ذلك فقد طالب الشاه في ٧ حزيران١٩٧٢ بالسماح للكُرد أو تشجيعهم على البقاء مصدراً لعدم الاستقرار في العراق وافشال الجهد السوفيتي لترويج حكومة وحدة وطنية باعتبارها قاعدة تعكس السيطرة السوفيتية في العراق والمنطقة [٥]؛ كما بعث برسالة الى كسينجر شدد فيها على حث الدول الاقليمية للعراق دعم الحركة الكردية ومنها السعودية لأن دعم الكُرد سيقيد التحرك السوفيتي ، كما حدد أن المساعدات

---

(١) طالب عبد الجبار حيدر، المصدر السابق، ص٣٣٧؛ عبدالعزيز المفتي ، ج٩، المصدر السابق، ص٣٧٧.
(٢) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق .
(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق ؛ مقابلة شخصية مع الأُستاذ محسن دزه أي ، المصدر السابق .
(٤)خليل علي مراد ، مهيفان محمد حسين ، المصدر السابق، ص٦١٢.
(٥) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق ، ص١٥.

المالية التي تحتاجها الحركة الكردية تتراوح بين (٧,٢٠٠,١٠٠ – ٢٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار من ضمنها التجهيزات العسكرية إذا ما ارتفع عدد البيشمركة الى خمسين الف مقاتل[١]؛ وفي اجتماع خاص في ١٦ حزيران ١٩٧٢ بين الرئيس الامريكي نيكسون وهنري كسينجر مستشار الامن القومي الامريكي تقرر الموافقة على دعم الُكرد واعتماد ستة عشر مليون دولار لتغطية نفقات الشحنة الاولى من الاسلحة الامريكية[٢]؛ وارسال مبعوث خاص هو جون كونالي[٣]؛ لكي يتولى بنفسه ابلاغ الشاه بقرار موافقة الولايات المتحدة الامريكية بدعم الحركة الكردية وبقرار فتح الاعتماد لتغطية نفقات الشحنة الاولى[٤]؛ وفي١٥تموز ١٩٧٢ وصل وفد كردي الى الولايات المتحدة الامريكية مكون من محمود عثمان وادريس البارزاني وأجريا مقابلات شخصية مع مسؤولين في وزارة الدفاع الامريكية ووكالة المخابرات الامريكية (C I A) وكان اللقاء سري للغاية فقد حذر الامريكان الوفد " **بأن اي كلمة تخرج منهم سوف ينهونهم** "[٥]؛ وذكر ممثل الحركة الكردية في الولايات المتحدة الامريكية الامريكية أن الوفد الكردي كان يسكن على مسافة قريبة جداً عن مسكنه ولم يعرف بذلك لأن الامريكان منعوا الوفد بالاتصال حتى مع ممثل الحركة الكردية ولم يعلم بتلك الزيارة إلا بعد العودة الى كردستان العراق[٦].

وقد وجه مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية كلامه الى ادريس البارزاني قائلاً ((**أذكروا الى والدكم الجنرال مصطفى البارزاني بأنه سبق وأن أتصل عدة**

(١) عمر ياس عيسى الدليمي ، المصدر السابق ، ص٩٠.

(٢) علي سنجاري ، مسيرة ثورة ١١ ايلول ١٩٦١ ، المصدر السابق ، ص٢٠١.

(٣) جون كونالي : شغل منصب حاكم تكساس وعضو الحزب الجمهوري وكان محامياً وله صلات مع شركات النفط وشركات السلاح واجهزة المخابرات ، وأصبح فيما بعد وزيراً للخزانة في عهد الرئيس نيكسون ١٩٦٩-١٩٧٤. محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله ، المصدر السابق ، ص ١٣٧.

(٤) المصدر نفسه .

(٥)مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق .

(٦) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز، المصدر السابق .

مرات بنـا طالبـاً العون والمسـاعدة ورفضنا طلبـهُ،غير إننـا سوف نقوم بعد الآن بمساعدته بناءً على طلب شاه ايران)) [(١)]؛ ويشير تقرير بايك أن الرئيس الامريكي نيكسـون منح الحركـة الكرديـة خمسـة ملايـين دولار كإمـدادات واسـلحة عبـر وكالـة الاسـتخبارات المركزيــة وقــدمت بريطانيــا و" اســرائيل" ســبعة ملايــين دولار لتمويــل حركتهم[(٢)].

فـي ١٥ تمـوز ١٩٧٢ حـدث تطـور خطيـر فـي العلاقـات بـين الحكومـة العراقيـة والحركة الكردية على أثر محاولة اغتيال الملا مصطفى البرزاني عن طريق لاجئ سوري (كـردي) يـدعى ابـراهيم كابـاراي قـام نـاظم كـزار مـدير جهـاز الامـن العراقـي بتكليفه بالمهمـة لكـن المـذكور افشـى تفاصيل العمليـة لمسـعود نجـل المـلا مصـطفى البرزانـي الـذي طلـب منـه استمرار التعاون حتـى اللحظـة الاخيرة من العملية المكلف بها ، حيث سلم ناظم كزاز الشخص المذكور حقيبة ملغمة كان الاتفاق أن يضعها في مكتب الملا مصطفى البرزاني الذي أصبح يكن له احتراماً ويثق به وبعد وصوله الـى مقـر البرزانـي حـاملاً الحقيبـة الملغمـة اوعـز الحـزب الـى جريـدة التـآخي الناطقـة باسمه بنشر تفاصيل العملية[(٣)]؛ وردت الحكومة بمنع نسخ جريدة التآخي التـي نشرت التقريـر وهاجمـت وزارة الداخليــة الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني لاتهامـه وكـالات حكومية من دون امتلاك أي دليل يسند التُهم حسب رأي الحكومة العراقية[(٤)]؛ وعلـى أثر ذلك ترك الوزراء الكُرد الخمسة في حكومة بغداد مناصبهم واتجهوا الى كردستان العراق[(٥)]؛ وبناء على طلب من نائب رئيس الجمهورية صدام حسين تم تشكيل لجنة

---

(١) شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق، ص٣٣٤.

(٢) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق ، ص١٦.

(٣)مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق، ص١١٤.

(٥) جيرارد جالياند ، المأساة الكردية ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط٢، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل، ٢٠١٢، ص١١٢.

للتحقيق في الحادث. لكن كعادة الحكومة في مثل هكذا حوادث لم تعلن اللجنة نتائج التحقيق[١].

شنت جريدة الثورة حملة اعلامية على الحزب الديمقراطي الكردستاني وأتهمتهُ بامتلاك سجون خاصة به لاعتقال العرب والكُرد بتهم التعاون مع الحكومة العراقية واتهمته بتزوير هويات مائة وعشرون الف من المواطنين الكُرد للبيشمركة لتمكنهم الهروب من الجيش ، ردت جريدة التآخي على اتهامات الحكومة بالحدة نفسها وفي اعقاب تلك المقالات ارسلت الحكومة عزيز شريف في مهمة وساطة تمخضت عن اعلان كل من الثورة والتآخي عن وضع حد للجدال الدائر بينهما[٢]؛ ونشرت جريدة التآخي مقالاً بعنوان" البرزاني يوعز بإيقاف نشر رد التآخي على الزميلة الثورة " [٣].

كان الملا مصطفى البرزاني يدرك أن نية حزب البعث في تطبيق بيان ١١ آذار ١٩٧٠ غير صادقة إنما لكسب الوقت وترتيب الاوراق لكنه ازداد يقيناً بعد محاولة اغتياله الثانية أن مسألة استئناف القتال أصحبت لا محال منها فأخذ يعزز علاقاتهُ بالولايات المتحدة الامريكية لعدم ثقته بالشاه الذي التقى بالملك حسين بن طلال ملك الاردن بعدها وجه الاخير له دعوة عن طريق سكرتيره الذي زار كردستان العراق والتقى الملا مصطفى البرزاني ونقل له رغبة الملك بتقديم المساعدة للحركة الكردية[٤]؛ وبناءً على ذلك زار الملك حسين ايران من ٣١ تموز -٢آب١٩٧٢ واجتمع مع الشاه محمد رضا بهلوي في مكتبة في بحر قزوين لمناقشة مشاركة الولايات المتحدة في دعم الحركة الكردية ورحب الجانبان بالمساعدات واتفقا على

(١) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق، ص٢٧٠-١٧١.
(٢) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ١١٤-١١٥، ص١٢٠
(٣) جريدة التآخي ، العدد ١٠٩٥، ١٩٧٢/٧/٢٧.
(٤) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق ، ص٢٧٤-٢٧٥.

تركيز دعمهم لتعزيز القدرات الكردية للحفاظ على اكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي(١).

في هذه الاثناء سعى الاتحاد السوفيتي لاحتواء الحركة الكردية بعد الفتور الذي حصل في العلاقة على أثر توقيع العراق مع الاتحاد السوفيتي معاهدة الصداقة والتعاون، فقد وجه السوفييت دعوة للملا مصطفى البرزاني لزيارة موسكو ، لكن البرزاني رفض الزيارة معللاً أن الظروف لا تسمح لهُ بمغادرة كردستان العراق، وكان من المقرر أن يزور الرئيس أحمد حسن البكر موسكو في ١٤ ايلول ١٩٧٢ فأراد السوفييت لقاءً مباشراً بين الطرفين لكن المساعي فشلت ، و بعد ذلك وصلت العلاقات بين الحكومة العراقية والحركة الكردية حد القطيعة (٢).

أرسل حزب البعث العربي الاشتراكي مذكرةً في ٢٣ ايلول١٩٧٢ الى الحزب الديمقراطي الكردستاني شرح فيها تاريخ العلاقة بين الحزبين و أهم المعوقات التي رافقت تنفيذ بيان آذار والقت باللائمة على الجانب الكردي لكل ما وصلت اليه الامور (٣).

حرصت مذكرة حزب البعث على ذكر إنه قد نفذ من جانبهِ عدداً من الانجازات التي نص عليها بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وتعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومي للكرد، وصدرت المراسيم التي جعلت اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق التي تسكنها الغالبيه من الكردية ، واشرك الكُرد في الحكم وفي الوظائف، وسمح لهم

---

(1) Bryan Robert Gibson, u.s.Foreiegn policy ,larq,and the clod war 1958-1975, A thesis submitted to The London School of Economics and political Sciene Department of lnternational History for the degree of Doctor of philosophy ,2013,p.217.

(٢) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص١١٧.

(٣) عبدالخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص٣٠٤.

بإصدار الصحف والمجلات باللغة الكردية واجيزت المنظمات الديمقراطية والثقافية للشعب الكردي مثل اتحاد العمال واتحاد الكتاب واتحاد النساء ... الخ[١]، واوجزت المذكرة تعداد ما أنجز من الحقوق التي نص عليها بيان ١١ آذار ١٩٧٠ بـ ثلاثة وثلاثون فقرة منجزة[٢]؛ وقد اشارت المذكرة الى اسباب نشوء الازمة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية بمحاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني اعطاء الحل السلمي طابع الانتصار وفرض الحل لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي ، كذلك تطرقت الى مسألة العلاقات الخارجية التي ترتبط بها الحركة الكردية مع دول اجنبية معادية للعراق مثل ايران وعدتها ضرباً للوحدة الوطنية وتهديداً لسياسة الدولة، كما بينت سيطرة القوات الكردية على كردستان العراق مما جعل المنطقة بعيدة عن سلطة الحكومة المركزية[٣]؛ وأوضحت المذكرة أن هناك نصوصاً قد تضمنها بيان ١١آذار ١٩٧٠ وانها لم تنفذ بعد، وقد اوجزها بـ ست فقرات في مذكرته منها اسهام الكرد في السلطة التشريعية وتعيين نائب لرئيس الجمهورية وتعيين مدراء الأمن في كردستان العراق وتعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع روح بيان آذار واجراء الاحصاء السكاني وتطبيق الحكم الذاتي خلال مدة الاربع سنوات المتفق عليها في البيان، وقد شرح حزب البعث اسباب عدم تنفيذ تلك البنود بالتفصيل[٤]؛ وفي الختام

---

(١) ابو سيف يوسف ، الاكراد والمشكلات ....والآفاق، مجلة الطليعة ، مصر، العدد ١ ،السنة التاسعة ،كانون الثاني ١٩٧٣، ص٨٨.

(٢) للمزيد ينظر : العراق ، حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية – المكتب الثقافي ، ملف القضية الكردية دراسات ووثائق ، مذكرة حزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٣ ايلول١٩٧٢ المرسلة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الاكاديمية الكردية في اربيل ، ص١٣٢–١٤٥.

(٣) شخصت المذكرة خمس عشرة مجالاً للتعاون الكردي– الايراني بما في ذلك الاسلحة الايرانية الثقيلة والخفيفة وتزويد الكرد بمحطة اذاعة وتدريب افراد البيشمركة في ايران ونقل المعلومات الاستخباراتية الى ايران وتهريب البضائع والاشخاص وتبادل الزيارات بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والمسؤولين الايرانيين . للمزيد ينظر : حزب البعث العربي الاشتراكي ، لكي يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية ، منشورات دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٣، ص١٨٣–٢٣٣.

(٤)للمزيد ينظر : مذكرة حزب البعث الى الحزب الديمقراطي الكردستاني المرسلة في ٢٣ ايلول ١٩٧٢ ، المصدر السابق، ص١٤٦–١٤٩.

ورد في المذكرة واحد وثلاثون شرطاً لاستعادة العلاقة بين الحركة الكردية والحكومة العراقية بما فيها قطع علاقات الحركة الكردية مع ايران ، والتعهد بعدم إعاقة الجيش العراقي اثناء تنفيذه واجباته ، وتسلم المخافر الحدودية للجيش العراقي واختتمت المذكرة بالدعوة الى الحوار "**الجاد والموضوعي**" للوصول لحل تلك المشاكل[١].

رد الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٢ على مذكرة حزب البعث، وعدَّ ما جاء بها اتهامات لا صحة لها وقد اوجزت مذكرته ثلاث وعشرون فقرة معرقلة لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ أهمها عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق العناصر التي اطلقت النار على مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل بعد اسابيع قليلة من اعلان بيان آذار، وعدم معاقبة المسؤولين عن محاولة اغتيال ادريس البرزاني في بغداد، وممارسة سياسة التعريب في كردستان العراق، والشروع باغتيال الملا مصطفى البرزاني مرتين لغاية كتابة هذه المذكرة . وتسفير عشرات الالوف من ابناء الشعب الكردي من الفيليين .... الخ[٢]؛ واصدار ميثاق العمل الوطني بعمل منفرد من جانب حزب البعث على الرغم من أنه قد تم الاتفاق على أن يصدر باتفاق من جانب كل الاحزاب الوطنية[٣].

سرب حزب البعث مذكرته التي ارسلها للحزب الديمقراطي الكردستاني الى وسائل الاعلام الاجنبية مما أدى الى زيادة التوتر بين الحكومة العراقية والحركة الكردية وطالبت الحركة بعدة شروط من أجل استمرارها في الحوار وكان احدهما استقالة سعدون غيدان وزير الداخلية العراقي وناظم كزاز مدير الأمن العام لاتهامهم بمحاولات اغتيال البرزاني مقابل تسليم قسم من اسلحة الحركة الكردية الثقيلة

---

(١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٩٠.

(٢) للمزيد ينظر: في سبيل السلم والوحدة الوطنية في سبيل تطبيق اتفاقية آذار ، منشورات دار التآخي ، ط٢، بغداد ، مطبعة التآخي ، ١٩٧٣ ، ص١٤٥-١٥٢.

(٣) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق، ص٩٠.

للحكومة وايقاف النشاط السياسي ضد الحكومة وفي الوقت نفسه وجهت الحركة انذارين أخيرين الأول هو اجراء التعداد السكاني فوراً ، والثاني وقف عمليات التعريب في المناطق الكردية فوراً [١]؛ وهكذا تهيأ المشهدُ لانهيار الاتفاقية كلياً ولكن لم يحصل هذا سريعاً لأن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً للقتال[٢].

سعت الحكومة العراقية الى كسر احتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني تولي القضية الكردية مستخدمه سياسة فرق تسد حيث دعمت مجموعة من الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة عبدالستار طاهر شريف للانشقاق وتشكيل حزب كردي في كانون الأول١٩٧٢ سمي " الحزب الثوري الكردستاني " قدم على أنه استمرار لحزب كان يقوده جلال الطالباني وابراهيم أحمد وتم حله في اوائل عام١٩٧١ (بعد الصلح مع الملا مصطفى البرزاني)، لكن بعد ايام نفى جلال الطالباني وابراهيم أحمد صلتهم بالحزب المذكور ودعيا الشعب الكردي للالتفاف حول البرزاني[٣].

ومن جانب آخر حاولت الحكومة العراقية حل عدد من المشاكل في كردستان العراق بهدف ابعاد قاعدة الدعم الشعبي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني واستقطاب الاقليات لجانب الحكومة . فعلى سبيل المثال اعفت الإيزيديين من الخدمة العسكرية الالزامية مقابل دفع بدل نقدي ، وسهلت تطبيع شؤون الفيلين المولودين في العراق، وزادت المخصصات المالية لتنمية الشمال وبناء الطرق والمساكن لمحو آثار الحرب منذ عهد الزعيم عبدالكريم قاسم[٤].

(١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص١١٩–١٢٠.
(٢) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٥٠١.
(٣) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص١٢٦.
(٤) محمد سهيل طفوش ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٢٤٤.

وما انقضت اشهر من عام ١٩٧٣ حتى باتت إعادة العلاقات ضعيفة لأن حزب البعث أراد التعاون مع الحركة الكردية لكن لم تكن لدية الرغبة في اشراكهم في السلطة(١).

طلب حزب البعث من قيادة الحركة الكردية تقديم مشروعها الخاص بالحكم الذاتي وقد قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني ذلك المشروع في ٩ آذار١٩٧٣ والخطة التي قدمت بناءً على طلب حزب البعث نفسه عدها الحزب بعيدة جداً عن مفهومه للحكم الذاتي الأمر الذي ادى الى اهمال المشروع بالكامل(٢).

وفي يوم ٢٩ آذار١٩٧٣ أمر كيسنجر زيادة تمويل الحركة الكردية من ثلاثة الى خمسة ملايين دولار سنوياً ، لأنه يرى أن العراق قد اصبح العميل السوفيتي الرئيس في الشرق الاوسط ، وأن حكومة حزب البعث تواصل تمويل المنظمات الارهابية وأنه القوة الدافعة لجبهة الرفض التي تعنى بمنع مبادرات السلام بين العرب و" اسرائيل" (٣) ؛ وفي المقابل زاد الشاه التمويل للحركة الكردية الى ثلاثين مليون دولار سنوياً وبدأ المساعدة اللوجستية وأرسل المدفعية بعيدة المدى. وفي مذكرة ارسلها كيسنجر الى الرئيس الامريكي نيكسون " إننا نشاطر الشاه بخصوص صيانة الموقف الدفاعي عن طريق زيادة الأموال للأكراد " وفي الوقت نفسه حذر الملا مصطفى البارزاني من التصعيد العسكري والانتقال من الدفاع الى الهجوم(٤).

وفي ١ حزيران١٩٧٣ اصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بياناً حول أصرار الحكومة على تغيير الواقع القومي في كردستان العراق ووصف البيان هذه السياسة بأنها " **عنصرية كريهة** " ترمي الى تغيير الواقع القومي لإجزاء

(١) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٥١٠.

(٢) للمزيد حول المشروع المقدم ينظر : العراق – اقليم كردستان العراق ، مؤسسة زين ، الحزب الديمقراطي الكردستاني . النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي قدم بتاريخ ١٩٧٣/٣/٩ الى الحكومة العراقية .

(3) Bryan Robert Gibson,op,cit,p.222 ؛ جواد الملا ، المصدر السابق ،ص ٥١.

(4) Ibid,p.224. ؛ هنري كيسنجر ، المصدر السابق ، ص٥١٥.

من كردستان العراق ومنها كركوك وخانقين وسنجار وبعض اقضية محافظتي دهوك والموصل[١].

وفي ٢ حزيران ١٩٧٣سعى الاتحاد السوفيتي لتقريب وجهات النظر بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال أرسال شخصيتين دبلوماسيتين الى كردستان العراق لحث الملا مصطفى البارزاني مرة اخرى للانضمام الى الجبهة الوطنية . لكن كانت الجهود السوفيتية عقيمة مع البرزاني الذي شدد أن حزب البعث يمارس سياسة التعريب وفشل في اقامة حدود المنطقة الكردية وعدم المشاركة الكردية في الحكومة ومحاولاتها العديدة لاغتياله وضد اسرته ، دليل على سوء نية الحكومة لتنفيذ ما اتفق عليه في آذار ١٩٧٠. ورداً على ذلك حذر السوفييت البرزاني من الاعتماد بشدة على الشاه[٢].

وبتاريخ ٢٤ حزيران١٩٧٣ اجتمع الشاه مع الرئيس الامريكي نيكسون وكيسنجر الذي قال نحن ضد أي تسوية سوفيتية للأزمة الكردية وعلى الإدارة الامريكية العمل على عزل الاتحاد السوفيتي عن التدخل بأي عمل يهدد المصالح الامريكية والايرانية في المنطقة ، وقد حث الشاه الإدارة الامريكية أن تثق ببعض القيادات الكردية وتشجعها لتشكيل حكومة وطنية بدلاً عن حكومة بغداد على أن تكون ضمن نطاق الحكومة العراقية لأنه لم يرد أن يشجع الكرد على فكرة الانفصال عن العراق خوفاً من تأثيرها على كردستان ايران[٣].

وفي خضم ذلك صرح الملا مصطفى البرزاني في مقابلة مع جريدة (واشنطن بوست) "**نحن مستعدون للعمل وفق سياسة الولايات المتحدة إذ ما تعهدت**

(١) للمزيد ينظر: عبد الخالق ناصر العامري، المصدر السابق ، ص٣٠٩.

(2) **Bryan Robert Gibson**,op,cit,p.225.

(٣)أحمد شاكر عبد العلاق، موقف ايران من قضايا سياسية في الشرق الاوسط ١٩٧٣–١٩٧٥قراءة في تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٢٩، ٢٠١٥، ص٢٥٦.

بحمايتنا من الذئاب. وفي حالة الدعم الكافي سوف نتمكن من السيطرة على حقول النفط في كركوك ونمنح حقوق الاستثمار لشركة امريكية "[١]؛ وصرح للجريدة عن أنه لا يثق بإيران وأنهُ يثق بدولة واحدة هي الولايات المتحدة فأمريكا دولة عظمى لا يمكنها إلا الالتزام بوعودها[٢].

استفزت تلك التصريحات الحكومة العراقية فردت في نهاية شهر حزيران بقصف طائراتها العراقية للمواقع الكردية في الوقت الذي حشد فيه الملا مصطفى البرزاني قواته محذراً من حرب شاملة. فسحبت الحكومة الجيش العراقي من شفير الحرب[٣].

ورأى كيسنجر أن الرئيس الامريكي نيكسون توصل الى نتيجة مفادها " أن الانتفاضة الكردية الحالية ضد بغداد سوف تنهار بدون الدعم الامريكي. كما أن المشاركة الامريكية بأي شكل كانت تعتبر أمراً مطلوباً للحفاظ على الروح المعنوية لحلفاء أساسيين مثل ايران والاردن مهما بلغ يأس دوافعهم وباعتبارها اسهاماً في توازن القوى في المنطقة "[٤].

في ١٧ تموز ١٩٧٣ أُعلن عن توقيع البيان المشترك بين الحزب البعث والحزب الشيوعي العراقي عن قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية[٥] ؛ في احتفال كبير اقيم في القصر الجمهوري شارك فيه الرئيس أحمد حسن البكر الذي وقع الاتفاق نيابة عن حزب البعث فيما وقّع سكرتير الحزب الشيوعي عزيز محمد نيابة عن الحزب الشيوعي العراقي وقد سعى الحزب الشيوعي جاهداً لإقناع الحزب الديمقراطي

(١) نقلاً عن ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق، ص٥٠٢؛ مجموعة ابحاث وانطباعات للمؤلفين الكرد والروس، المصدر السابق ، ص٩٨.
(٢) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق ، ص١٦.
(٣) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق، ص٥٠٢.
(٤) هنري كيسنجر ، المصدر السابق، ص٥١٣.
(٥) العراق ، و. خ. ع ، مديرية الامن العامة ، قراءة في الحزب الشيوعي العراقي، ملف/٧٨، ص٦٨.

الكردستاني الدخول للجبهة كطرف ثالث فأرسل الوفود الى كردستان العراق لكن دون جدوى[١].

رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني الانضمام للجبهة المعلن عنها وعلل سبب رفضه لعدة اعتراضات منها غياب التكافؤ في اللجنة العليا لقيادة الجبهة التي مثل حزب البعث فيها ثمان اعضاء بمن فيهم الرئيس بينما اعطت للحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ثلاثة اعضاء لكل منهما، ورأى الحزب الديمقراطي الكردستاني أن هذه النسبة لا تعكس نسبة السكان الكرد بالنسبة الى سكان العراق ، واعترض على حصر السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق بيد مجلس " قيادة الثورة " [٢]؛ وعدم تنفيذ بنود بيان آذار كاملة ، كما اعترض على عدم مشورته اثناء اعلان مسودة ميثاق الجبهة وطلب السماح لهُ بممارسة نشاطه السياسي في الجيش اسوة بحزب البعث مما رفضتهُ الحكومة اطلاقاً إذ صرح الرئيس أحمد حسن البكر قائلاً : " **اننا نقبل الحوار السلمي مع الاكراد على أساس وحدة السياسة الوطنية، ووحدة الأرض ، ووحدة النظام السياسي . لكننا لن نسمح لأحد غير البعث بأي نشاط سياسي أو تنظيمي داخل القوات المسلحة** " [٣]؛ وبالمقابل شدد الحزب الديمقراطي الكردستاني في بيان صدر عن المكتب السياسي للحزب على الاتفاق على اجراء الاحصاء وتحديد موعد له والعمل على إزاله آثار سياسة التعريب التي مارستها الحكومة في كركوك وخانقين ومندلي وسنجار، والاتفاق على صيغة الحكم الذاتي التي سيتمتع بها الشعب الكردي على وفق المدة المقررة والعمل

(١) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص١٤٥-١٤٧.

(٢) ماجد عبد الرضا ، المصدر السابق ، ص٢٨٠.

(٣)عمار علي السيمر، المصدر السابق، ص٣٨٣.

على اجراء انتخابات حرة في العراق بعد سنة من مشاركة الحزب الديمقراطي في الجبهة[١].

وذكر محمود عثمان في هذا الصدد " **أن حزب البعث يريد أن يكون هو القائد وأنت تحت أمرتهِ وهذا ما لا نقبلهُ في الحزب الديمقراطي الكردستاني** " [٢].

رفض الحزب الشيوعي العراقي أيضاً المطالب الكردية للقبول بالدخول للجبهة. فيما رد الحزب الديمقراطي الكردستاني أن الجبهة الوطنية " تبقى كلاماً، لا نريد وجوداً شكلياً كما هو الموجود في مجلس الوزراء وأكد صالح اليوسفي عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني مقللاً من شأن الجبهة واصفاً اياها بأنها اتفاقية ثنائية "[٣].

وعلى أثر ذلك أخذت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي تتخذ منحى خطيراً وتحوّل من فقدان الثقة الى الصراع المسلح ليقضي على علاقات متجذرة لسنوات طويلة [٤]؛ إذ أتهم الحزب الشيوعي العراقي الحزب الديمقراطي الكردستاني باختطاف اثني عشر شيوعياً من كوادر الحزب العائدين من اوربا عن طريق زاخو وأكد الحزب الشيوعي العراقي أن المختطفين قد سلموا الى مسؤول البيشمركة في المنطقة ويدعى (حميد) وبعلم من (عيسى سواره) أحد قيادي الحزب الديمقراطي الكردستاني وقد ضاع كل أثر لهم[٥].

يبدو للباحث أن الحركة الكردية فقدت بعد هذه الأحداث أحد ابرز مناصريها وهو الحزب الشيوعي العراقي الذي بدأ يميل لكفة الحكومة العراقية بعدما كان المطالب الأول بالحقوق القومية للشعب الكردي.

(١) التآخي ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٤١٤ /١٩/٨/١٩٧٣.
(٢) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق .
(٣) سيف عدنان رحيم القيسي ، المصدر السابق، ص٢٢٣.
(٤) سيف عدنان رحيم القيسي، المصدر نفسه ، ص٢٢٦.
(٥) طريق الشعب ، (جريدة) ، العدد ٥٣ / ١١/١٧/ ١٩٧٣.

على أي حال جدد الملا مصطفى البرزاني طلب المساعدة العسكرية والمالية من الشاه من خلال رسالة بعث بها في ١٧ تموز ١٩٧٣ متوقعاً استئناف القتال إذ قال: " **لقد أظهرت الأحداث الآن أن نظام بغداد لا ينوي تنفيذ اتفاق آذار ١٩٧٠ بحلول الموعد النهائي. وبالتالي نتوقع استئناف اعمال القتال ضد شعبناً ... يجب تعزيز الشعب الكردي في العراق إذا ما أراد الصمود أمام القوة من الأحداث، وفي نهاية المطاف أخذ زمام المبادرة ضد المعتدين .... نحن على يقين انك تفعل ما هو الافضل بالنسبة لنا** " [١].

وفي ٢١ تموز ١٩٧٣ قدم الملا مصطفى البرزاني مذكرة الى الحكومة العراقية تتضمن اساسيات الحكم الذاتي وتنظيم العلاقة بين المركز ومنطقة الحكم الذاتي وأهم ما جاء في المذكرة هو التأكيد على وحدة العراق ، وأن تكون مشاركة الكرد في الحكومة حقيقية ، وتعديل قانون العلم والشعار بما يتضمن ما يرمز للشعب الكردي في العراق، وأن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً، وأن يكون لمنطقة الحكم الذاتي مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ومباشراً على وفق قانون خاص باسم المجلس التشريعي الاقليمي الذي من حقه تشريع القوانين . لكن الحكومة لم ترد على المذكرة واهملت[٢].

قيمت وكالة المخابرات المركزية الامريكية الموقف الكردي في كردستان العراق، إذ ذكرت " أن الاكراد الآن لديهم ما يكفي من الاسلحة للحفاظ على موقفهم الدفاعي .

(1) F.r.u.s,vol.xxvll,1969–1976,Doc,225, Memorandum From Acting Directo of Central Intel lige Walters to the Presisident's Assistant for National Securaty Affairs (Kissinger) ,Washington,July 26,1973,pp.641–643.

(٢) جريدة الحياة البيروتية ، العدد ٨٥٨٦، ٢١/تموز/١٩٧٣.

ومع ذلك تحتاج الوكالة الى تجديد مخزوناتها للتأكد من توفر الامدادات بسرعة إذا كانت زيادة وتيرة القتال بشكل أكبر " [١] .

قام الاتحاد السوفيتي في ٢٤ ايلول١٩٧٣ بتسليم العراق اربع عشر طائرة من نوع (TU-22) وقامت بتدريب الطيارين العراقيين عليها في الاتحاد السوفيتي . وكانت هذه الطائرات لأول مرة تُصدَّر خارج الاتحاد السوفيتي ، وقد دخلت تلك الطائرات الخدمة لأول مرة عام١٩٦٢ والتي امتازت بأن لديها مقدرة اندفاع اسرع من الصوت بـ١,٨ [٢]؛ وفي الوقت نفسه بدأت الحكومة محاولاتها العلنية للاتصال بالعناصر الكردية الاقل تمسكاً وتعنتاً بموقفها تجاه الحكومة لتجاوز البرزاني . لذا صرح صدام حسين قائلاً " **إن الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس متطابقاً مع الشعب الكردي وقد تم اختراقهُ من قوى الثورة المضادة** " [٣].

في ٦ تشرين الأول١٩٧٣ اندلعت الحرب العربية – الاسرائيلية (ما عرف بحرب أكتوبر) [٤]؛ فقد حاولت " اسرائيل" اقناع الكُرد مهاجمة الجيش العراقي في كردستان العراق ففي اليوم التاسع للحرب أرسل البرزاني برقية الى كيسنجر يبلغهُ أن " اسرائيل" اقترحت عليه مهاجمة بغداد وأنها ستدعمهُ بالأسلحة عن طريق ايران وهذه الاسلحة لا يوجد للجيش العراقي مثيل لها. وبناءً على ذلك طلب كيسنجر من السفير الامريكي في ايران هيلمنز التشاور مع الشاه الذي رأى ذلك انتحاراً للكُرد وقد ابلغ هيلمنز البرزاني ان لم يكن من المستحسن بالنسبة لك القيام بعمل عسكري حسب

---

(1)F.r.u.s.,vol.xxvll,1969-1976,Doc,229,Backchannel Message From the President's Assistant for national Security Affairs (Kissinger) to Iran (Helms) , Washington, August 16, 1973,p.651.

(2) F.r.u.s,vol.xxvll,1969-1976,Doc,234, Telegram From the Department of State to the Embassy in Iran, Washington, October 4,1973, pp.664-665 .

(٣) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص٢٢٠؛ ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق ، ص٥٠٣.

(٤) راضي دواي طاهر الخزعلي ، المصدر السابق ، ص١١٦.

رأي " اسرائيل" [١]؛ وقد علل كيسنجر الرفض بالقول " **حين اندلعت الحرب العربية– الاسرائيلية لم يكن عمر البرنامج السري يزيد عن السنة. ولم يكن لدى الاكراد سوى القليل من الاسلحة الثقيلة ، والمدفعية الايرانية لا تدعمهم لا تغامر بالابتعاد عن الحدود. كان الاكراد قادرين عن الدفاع عن أرضهم الجبلية حيث تجد الدبابات والطائرات العراقية صعوبة في العمل ، لكن قواتهم المجهزة بالأسلحة الخفيفة لا تملك أدنى فرصة في الأرض المنبسطة خارج مناطقهم أمام الجيش العراقي الضخم المجهز بالأسلحة السوفيتية الثقيلة المتقدمة وبمئات الدبابات مما لاشك فيه أن هجوماً كردياً وراء المعاقل الجبلية الحصينة سوف يؤدي حتماً الى التدمير الكامل للقوات العسكرية الكردية** "[٢].

أما مسعود البرزاني فقد ذكر أن والدهُ عارض المقترح الاسرائيلي بالرغم من أن جميع القيادات رأتها فرصة ذهبية فقد قال البرزاني " **لو قمنا بعمل كهذا فسوف نكون كمن اخترنا العداء الابدي للشعب العربي وهو خطأ كبير فادح ليس بوسعنا تحمل نتائجه الوخيمة وهناك بونٌ شاسع بين مقاتلة نظام ومقاتلة شعب** " [٣].

يرى الباحث إن التطورات المذكورة آنفاً أثرت على تغير الموقف الحكومي الذي بدأ بالتطور العسكري لدى الجيش العراقي ودعم الاتحاد السوفيتي للنظام العراقي ورأى أن تجدد القتال حتماً سوف يكون لصالح الحكومة، أما الكرد فقد تغير موقفهم ايضاً وذلك بتأثير من ايران والولايات المتحدة وحتى اسرائيل التي دخلت ضمن معادلة تحجيم قوة العراق النامية في هذه الفترة لا سيما بعد مشاركة الجيش العراقي في الحرب العربية– الاسرائيلية .

---

(1) Peshawa Abdulkhaliq munammed,op.cit.pp. 229–231 .

(٢) هنري كيسنجر، المصدر السابق، ص ٥١٦.

(٣) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق، ص٢٨٩.

خيم التوتر على العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية [١]؛ ففي ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ صرح صدام حسين " **انتم تعلمون بأن اخواننا في الحزب الديمقراطي الكردستاني قدموا مسودة ولكننا لم نناقشها بعد والحقيقة ومن وجهة نظرنا أن مسودتهم قد ابتعدت كثيراً عن مفهوم الحكم الذاتي**" [٢]؛ وكان ذلك واضحاً على تصميم الحكومة على التخلص من الحزب الديمقراطي الكردستاني إذا استدعت الضرورة وبناءاً على ذلك فقد اعلنت الحكومة انها سوف تمضي قدماً في تنفيذ مسودة قانون الحكم الذاتي وعقدت مناقشات مع ستمائة شخص من المناوئين للملا مصطفى البرزاني[٣]؛ وشهدت العلاقات العراقية الايرانية توتراً على أثر اشتباكات حدودية بين البلدين في ٢٤ كانون الأول١٩٧٣ وقد حمل كل طرف مسؤولية الاشتباك على الطرف الآخر [٤].

قدمت اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية في ٣٠ كانون الأول١٩٧٣ في اجتماع برئاسة صدام حسين مشروع الحكم الذاتي الى الحزب الديمقراطي الكردستاني وطلبت منه الاسراع في دراسته[٥] ؛ واجتمع في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٤ ممثلون عن حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي وشخصيات كردية مستقلة وجرى التباحث حول نقاط الخلاف في تحديد منطقة الحكم الذاتي ، ووضعت مسألة كركوك ، وسياسة التعريب التي مارستها الحكومة في بعض المناطق وحصة الكرد من موارد الدولة على اولويات المباحثات لكن لم يتوصلوا لنتيجة تذكر لأن الحكومة لم تقبل بأي مشروع للحكم الذاتي غير الذي وضعتهُ

(١) علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢) ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، المصدر السابق، ص٢٢١.

(٣) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، المصدر السابق، ص٥٠٣.

(٤) راضي دواي طاهر الخزعلي ، المصدر السابق، ص١١٩.

(٥) علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص٩٦.

الجبهة الوطنية التقدمية دون الأخذ باعتراضات الحزب الديمقراطي الكردستاني[١] ؛ وفي ٢١ كانون الثاني من العام نفسه أصدر مجلس " قيادة الثورة " قراراً بإلغاء لجنة السلام وتشكيل ما سمي بـ(اللجنة العليا لشؤون الشمال) وقد ترأس صدام حسين اللجنة [٢]؛ وفي ٢٥ شباط ١٩٧٤ قام صدام حسين مع وزير الدفاع عبدالجبار شنشل بزيارة سرية للاتحاد السوفيتي وعلى ما يبدو لطلب مباركة خطة الحكم الذاتي ، كما أن وجود وزير الدفاع العراقي قد اسهم في فرضيات أن العراق كان يسعى للحصول على اسلحة اضافية تهيئاً لتجدد القتال[٣].

قام الملا مصطفى البرزاني بأرسال نجله ادريس الى بغداد للتفاوض في ٨ آذار ١٩٧٤ والتقى صدام حسين لكن لم يتوصل الطرفان لحل حول الخلافات وبالأخص كركوك[٤]؛إذ اقترح صدام حسين تقسيم المدينة فتكون الجهة الشرقية لمنطقة الحكم الذاتي وهي خالية من النفط تماماً بينما تكون الجهة الغربية تحت سلطة الحكومة فرفض ادريس هذا المقترح[٥].

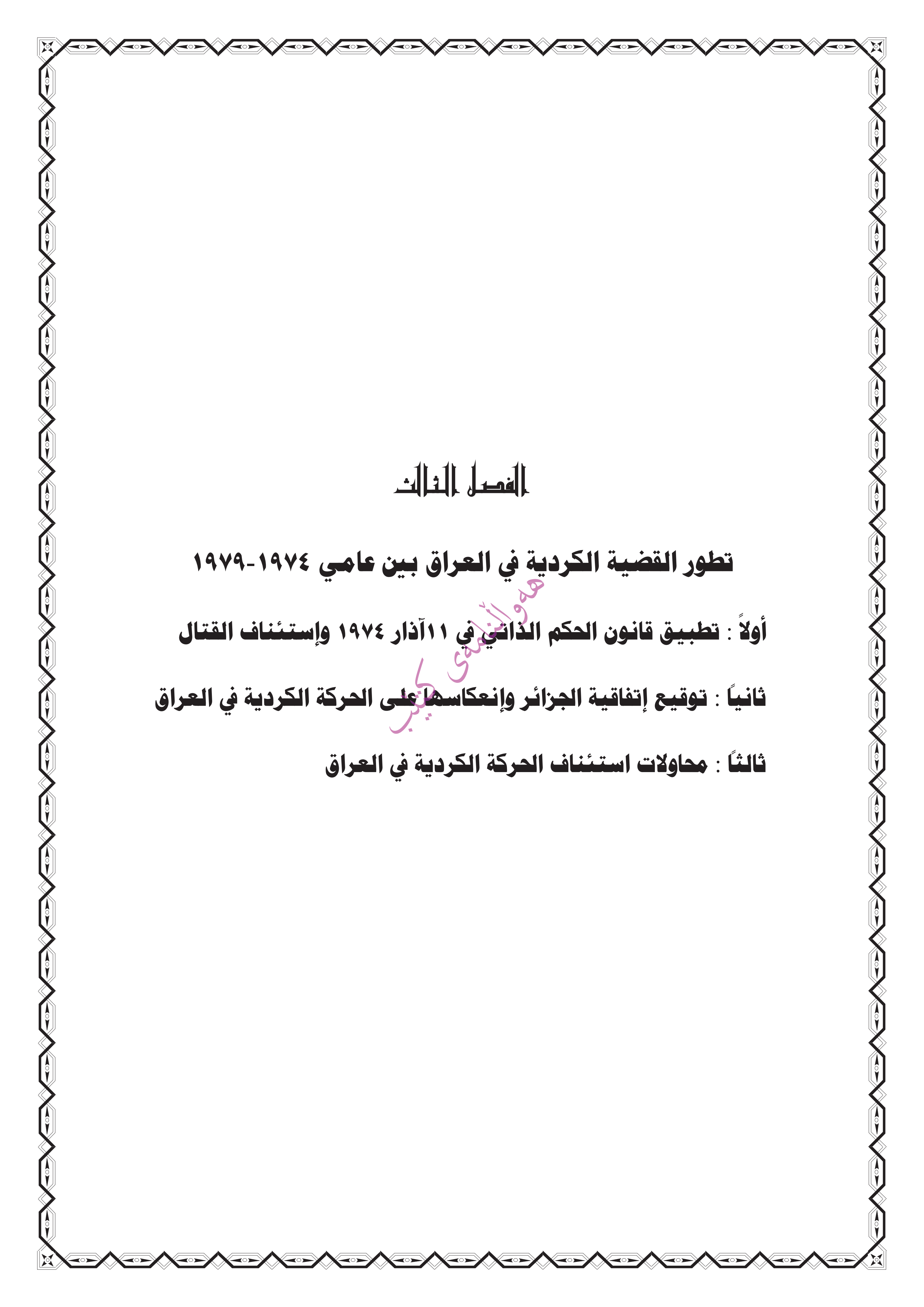
وفي التاسع من آذار انعقد المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث وقرر اصدار قانون الحكم الذاتي في موعده المحدد [٦] وتم منح الكُرد خمسة عشر يوماً لقبول القانون فأوقف ادريس البرزاني المفاوضات ورجع الى كردستان العراق ، و في ١٠ آذار ١٩٧٤ أرسل البرزاني دارا توفيق عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني الى بغداد كمحاولة أخيرة يحمل مقترحاً يتضمن إدارة مشتركة لمدينة كركوك برعاية

---

(١) عمار علي السيمر، المصدر السابق، ص٣٩١.
(٢) علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص٩٦.
(٣) اوفرا بيغيو ، المصدر السابق، ص١٥١–١٥٢.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) مقابلة شخصية مع الاستاذ محسن دزه أي ، المصدر السابق .
(٦) الثورة ،(جريدة) ، بغداد ، العدد ١٧٠٨ / ١٠ /٣/ ١٩٧٤.

حكومة الحكم الذاتي مقابل موافقة الملا مصطفى البرزاني على قانون الحكم الذاتي لكن الحكومة رفضت المقترح ، وبهذا تكون جميع المحاولات قد فشلت [١].

(١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص١٥٢.



الفصل الثالث

تطور القضية الكردية في العراق بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٩

أولاً : تطبيق قانون الحكم الذاتي في ١١آذار ١٩٧٤ وإستئناف القتال

ثانياً : توقيع إتفاقية الجزائر وإنعكاسها على الحركة الكردية في العراق

ثالثاً : محاولات استئناف الحركة الكردية في العراق

اولاً : تطبيق قانون الحكم الذاتي في ١١آذار ١٩٧٤ وإستئناف القتال

أصدر مجلس "قيادة الثورة" في ١١آذار ١٩٧٤ القرار (٢٤٧) الذي نص على تعديل الدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ و ذلك بأن تضاف إليه الفقرة " **تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي و فقاً لما يحدده القانون**"[١].

وفي نفس اليوم أصدر القرار (٢٤٨) الذي صدر بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ و هو قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق[٢].

يتكون القانون من ثلاثة ابواب يتضمن الباب الأول أُسس الحكم الذاتي والباب الثاني يتضمن هيئات الحكم الذاتي بينما تضمن الثالث العلاقة بين السلطة المركزية و إدارة الحكم الذاتي[٣].

تضمن القانون نقاطاً شكلت محل خلاف شديد مع الحركة الكردية، إذ استبعدت كركوك من السيطرة الكردية و جعلت أربيل عاصمة للحكم الذاتي، و أكد القانون على تعزيز السلطة المركزية للدولة فنص على أن المنطقة الخاصة للحكم الذاتي تحدها وجود أغلبية كردية فيها، و بإعتبارها وحدة متكاملة في إطار العراق و أن هذه المنطقة سيكون لها وحدة مالية مستقلة و لكن ميزانيتها ستكون ضمن الميزانية الموحدة للدولة، وتكون تشكيلات الشرطة في المنطقة تابعة لمديرية الأمن العام في وزارة الداخلية، و يعمل وفقاً للقوانين و التعليمات المعمول بها في الجمهورية العراقية، و تخضع مكاتب السلطة المركزية في المنطقة للوزارة المتعلقة بها و تخضع

(١) قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان، منشورات وزارة الإعلام ، الجمهورية العراقية – السلسلة الوثائقية رقم ٣٣، مطابع الحكومة دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٧٤.

(٢) للإطلاع على بنود قانون الحكم الذاتي كاملة ينظر : الملحق رقم٤.

(٣) المسألة الكردية و الحكم الذاتي، منشورات المؤسسة الثقافية العمالية، مطابع المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٧٥.

للتوجيهات العامة، وتمارس محكمة الاستئناف العليا في العراق الإشراف على شرعية القرارات التي تتخذها هيئات الحكم الذاتي[١].

كما اعطى القانون رئيس الجمهورية حق تعيين عضو من المجلس التشريعي "**المنتخب**" لتشكيل المجلس التنفيذي[٢]؛ و قد رأت الحركة الكردية أن ذلك يعني تجريد المنطقة الكردية من أي حكم ذاتي حقيقي[٣].

مما تقدم يبدوا أن قانون الحكم الذاتي لم يحتوِ على أي نص يشير الى مبدأ الاستقلال الذاتي الذي يعد العنصر الاساسي في مفهوم الحكم الذاتي، بمعنى استقلال الهيئات التي تمارس السلطة فهي منطقة الحكم الذاتي. هناك أكثر من نص في القانون يؤكد مبدأ وحدة الدولة و بأن المنطقة جزء لا يتجزأ من العراق في حين يقضي مفهوم الحكم الذاتي الإعتراف بالمبدأين "الاستقلال الذاتي و وحدة الدولة"[٤].

كانت كركوك مما لا شك فيه العقبة الكبرى و حجر عثرة كبيرة أمام التوصل الى تسوية مناسبة للطرفين[٥]؛ فتخلي الحكومة عنها لصالح الكُرد يعني خسارة أهم مورد للإقتصاد العراقي، كما أن منح منطقة نفطية للكُرد حسب إعتقاد الحكومة من شأنه أن يؤدي الى تطور المنطقة الكردية مما يجعلها تعمل على الانفصال مستقبلاً. لذلك تراجعت الحكومة عن العمل عن تحديد التركيبة السكانية للمناطق التي يدور حولها الخلاف[٦]، و اعتبرت إصرار الكُرد بشأن كردية كركوك إعلان للحرب و قررت عدم التفاوض مع الملا مصطفى البرزاني بل "ستستأصله هو وجماعته"[٧].

(١) ديفيد ومكدول، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق، ص ٥٠٦-٥٠٧.
(٢) محمد سهيل طقوش، تاريخ الاكراد ، المصدر السابق، ص ٢٤٧.
(٣) عماد يوسف قدرة، المصدر السابق، ص ٢١.
(٤) علي عباس الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٠٠.
(٥) محمد إحسان، المصدر السابق، ص ٤٩.
(٦) ويفي خبرة، المصدر السابق، ص١١٦
(٧) فايز عبد الله العساف، المصدر السابق، ص١٠٤.

وأصـدر مجلـس " قيـادة الثـورة" فـي ١٢ آذار ١٩٧٤ قـراراً خـول بموجبـهِ صـدام حسين كافة صلاحيات اللجنة العليا لشؤون الشمال ، و من جانب آخر أعلن صدام حسـين فـي اليـوم نفسـه أنـه أمهـل المـلا مصـطفى البرزانـي و الحـزب الـديمقراطي الكردستاني مدة خمسة عشر يوماً أضافة للموافقة على القانون الذي قدمته الجبهة الوطنية و الإشتراك في الجبهة(١).

رفضت الحركة الكردية قانون الحكم الذاتي الذي أصدرته الحكومة العراقية و ذلك من خلال بيان صدر عن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٣ آذار ١٩٧٤ والذي شخص بعض النقاط التي عدها الحزب نقاطاً اساسية للخلاف مثل اعتراضـه علـى الحصـة الماليـة لمنطقـة الحكـم الـذاتي علـى اسـاس مبـدأ نسـبة السكان، و فيما يخص الرقابة الدستورية فقد اقترح الحزب الديمقراطي الكردستاني أن تكون الرقابة على أجهزة الحكم الذاتي و الأجهزة المركزية على حد سواء، و تكون الهيئة من الجانبين بدل من الجانب الحكومي فقط ، وفيما يتعلق بمساهمة الشعب الكردي في السلطة التشريعية و المناصب الحساسة في الدولة و الجيش وفق ما جاء فـي بيـان ١١ آذار ١٩٧٠ فقد رأى الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني تكـوين مجلـس وطنـي منتخـب إنتخاباً حراً و مباشراً خـلال ستة أشـهر اعتبـار مـن ١١آذار ١٩٧٤ علـى أن تكـون لـهُ صـلاحيات تشـريعية كاملـة و يشـترك فيـه ممثلـوا الشـعب العراقـي وطالـب، الحـزب أن يكـون للمجلـس التشـريعي صـلاحية إصـدار قـوانين اقليميـة أو محلية وفق الدستور(٢).

---

(١) منشورات الثورة، المسألة الكردية–الوضع الراهن و آفاق المستقبل، مطابع الثورة ، بغداد، ١٩٧٤،ص٤٠.

(٢) بيان المكتب السياسي الديمقراطي الكردستاني حول قانون الحكم الذاتي الصادر في ١٣ آذار ١٩٧٤، ناوبردان/جومان ،كردستان العراق، ١٩٧٤/٣/١٣.

أعتبرت الحكومة هذه المقترحات بعيدة كثيراً عن مفهوم الحكم الذاتي وأن "الكُرد لا يريدون الحكم الذاتي، لكن دولة داخل دولة"[١].

والجدير بالذكر أن كلا الطرفين (الحكومة العراقية و الحركة الكردية) يعترفان بوجود اخطاء في تنفيذ صيغة بيان ١١آذار ١٩٧٠ ، فقد اعترف حزب البعث العربي الاشتراكي في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن بوجود اخطاء "**وفي مقدمتها تعدد الأجهزة و المراكز التي كانت تتعامل بدون تنسيق في غالب الاحيان مع مختلف شؤون المسألة الكردية**"[٢] ؛ اما مسعود البرزاني فيرى " **أن مسؤولية تعثر تطبيق القرار تقع على عاتق الطرفين الثورة و الحكومة، لكن ليس على سبيل المناصفة فنصيب الجبهة الحكومية من التنكر كان أكبر من نصيبنا بكثير**"[٣].

على اي حال بعد رفض الحركة الكردية قانون الحكم الذاتي الذي أصدرته الحكومة العراقية من طرف واحد أصرت الحكومة على تنفيذه وأقنعت عدداً من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون معها لتأسيس الجمعية التشريعية في أربيل و كان هؤلاء المنشقين بزعامة عزيز عقراوي الذي انظم للجبهة القومية مع بعض المنشقين لإعطاء إنطباع بوجود تحالف قومي "**حقيقي**" . لكن الواقع كان يختلف تماماً لأن معظم الفصائل الكردية بما فيها تلك التي كانت على خلاف مع الملا مصطفى البرزاني تحالفت معه[٤]. و هكذا أصبحت المعركة على الأبواب وأخذ كلا الطرفين يتهيأ للقتال.

---

(١) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق، ص ٢١.

(٢) ثورة ١٧ تموز التجربة و الآفاق ، القرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي– القطر العراقي،كانون الثاني، ١٩٧٤، ص ٧٠–٧١.

(٣) مسعود البرزاني، ج٣، المصدر السابق ، ص ٢٤٣.

(٤) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

سحبت الحكومة حاميتها من معظم الأماكن المكشوفة في كردستان العراق مثل راوندوز، وقلعة دزه ، رانيا ومنطقة الحدود التركية بأكملها ومنطقة الحدود الإيرانية الى أسفل حلبجة واصبحت هذه المناطق تحت سيطرة الحركة الكردية واحتفظت الحكومة بحاميات عسكرية في السدين الحيويين (دوكان و دربندخان) [١].

طلب الملا مصطفى البرزاني اثناء زيارة قام بها مع محمود عثمان في ١٦ آذار ١٩٧٤ من المسؤولين الإيرانيين الدعم العسكري الكافي لمواجهة الحكومة العراقية وقال "**إذ لم يستطع الحصول على الدعم الكافي من إيران و الولايات المتحدة الأمريكية ربما يكون أفضل شيء بالنسبة له هو مغادرة المنطقة و اللجوء الى إيران وأن يطلب من الشعب الكردي التوصل الى افضل صفقة مع الحكومة لأنهُ يرى أن لدى الكُرد خيارين فقط أما قبول مقترحات الحكومة للحكم الذاتي والانضمام إلى الجبهة الوطنية أو الرفض و القتال**"[٢]؛ وفي هذا الصدد ايضاً قال مخاطباً الولايات المتحدة الأمريكية " **فإذا أنتم مستعدون لتزويدنا بسلاح يقابل سلاحهم فإننا سنذهب الى الحرب ضدهم و إلا فأننا سنعقد معهم اتفاقية سلام حيث إننا لا نريد أن يذبح شعبنا على ايديهم**"[٣]

شكك الجنرال نعمة الله ناصري رئيس جهاز السافاك الإيراني من تصريحات البرزاني قائلاً: "**أن هذا كان ربما حيلة تكتيكية من البرزاني لزيادة الضغط على الإيرانيين والولايات المتحدة الامريكية لتقديم المزيد من الدعم**" وفي الوقت نفسه

(1)F.r.u.s. vol,xxvll ,1967–1976 .Dic , 242 , Backchannel Message From the Ambassador to Iran (Helms to the President's Deputy Assistant for National security Affairs Scowcroft, Tehran, March 18, 1974, 1237Z,p,678.

(2)Ibid

(٣) نقلاً عن ، ديفيد مكدوال، الكرد شعب انكر عليه وجودة، المصدر السابق،ص١٣٨

رأى من الضروري زيادة الدعم للحركة الكردية بشكل كبير[١]؛ وشدد أن تركيا اغلقت حدودها مع كردستان العراق ونشرت قواتها على الحدود وأن الحكومة العراقية فرضت حصاراً اقتصادياً على الكرد وأنهم يحتاجون الى الف صاروخ أرض جو، ومضادات للطائرات، وصواريخ مضادة للدبابات ومزيد من البنادق، كما يحتاجون الى الخيام والملابس والمواد الغذائية والمستلزمات الطبية[٢].

وبعد أن اصبحت المعركة على الأبواب التحق بالحركة الكردية في آذار الإلوف من الشعب الكردي الذين تركوا منازلهم في المدن الكبيرة والقصبات[٣]، فقد انضم أكثر من سته آلاف شرطي بكافة اسلحتهم وذخائرهم وانضم واساتذة وطلبة جامعة السليمانية الى الحركة، كذلك انضم اكثر من خمس آلاف معلم ومدرس، وأكثر من ستون الف طبيب، و ١٥٠ مهندس، واتحاد النقابات وخمسون لجنة نقابية وعدد كبير من فلاحي كردستان، وعدد من انصار الحزب الشيوعي العراقي حسب احصائية جريدة صوت الثورة[٤]؛ وأن دل هذا على شيء فإنما يدل على المستوى الذي يتمتع به الملا مصطفى البرزاني من الدعم الشعبي بين الجماهير الكردية[٥].

الجدير بالذكر أن هذا الزحف كان تحت انظار الحكومة ودون تدخل منها لمنع الإلتحاق.

ويرى الاستاذ دلشاد ميران عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني أن هذه الأعداد شكلت عبئ على الحركة الكردية فكان عليها توفير مستلزمات العيش لهم وكان عدد منهم غير مقاتلين كالسابق و بسبب الزخم السكاني إضطرت الحركة الإعتماد أكثر

(1) **Fr.u.s,vol,xxvll1967–1976,Doc,242,op.cit,p680**.

(2)**Ibid,p,679**.

(٣) صلاح الخرسان التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٤) جريدة (لانكي شورش – صوت الثورة الكردية في اوربا)، العدد ١، ١٩٧٤/٤/٢٥.

(٥) ديفيد مكدوال ، الكرد شعب انكر عليه وجوده ، المصدر السابق، ص ١٣٨.

فـأكثر علـى الـدعم الإيرانـي وكـان هـؤلاء يتصـورون أن الحـرب قصـيرة الأمـد وسترجع المفاوضات كالسابق لكن التوقعات كانت عكسية[١].

وعلى صعيد تنظيم عمل الهيئات القيادية في الحركة الكردية فقد أتخذ المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني منطقة جومان مقراً لها، كما قامت بنصب الاذاعة (٨ كيلو) واعادت بث اذاعة صوت كردستان التي كانت قد توقفت بعد بيان ١١ آذار ١٩٧٠ بكلمة للملا مصطفى البرزاني دعا فيها الشعب الكردي الى الدفاع عن كردستان[٢] وفي خضم ذلك أنسحب الوزراء الكُرد الخمسة من الحكومة العراقية وانضموا إلى الحركة الكردية[٣].

أصدر " مجلس قيادة الثورة" القرار رقم (٣٠٧) الذي صدر بموجب القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٤ وهو قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان[٤].

تكون المجلس التشريعي لكردستان العراق من بابين حدد الباب الأول عدد أعضاء المجلس بـ ثمانين عضواً منتخباً بطريقة الاقتراع الحر المباشر وفق قانون انتخاب المجلس التشريعي، وكان لعضوا المجلس تمثيل سكان المنطقة كلهم، وأن يكون عراقي الأبوين واكمل الخامسة والعشرين من عمره ، وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اجتماعه الاول و تنتهي بآخر اجتماع له، واعطى مدة الدورة الواحدة تسعة أشهر وتكون الجلسة الأولى تحت رئاسة اكبر الاعضاء سناً وتنتخب في هذه الجلسة بالاقتراع السري رئيس المجلس ونائبه وأمين سر المجلس[٥].

---

(١) مقابلة شخصية مع الاستاذ دلشاد ميران ، اقليم كردستان العراق، اربيل، ١٦ تموز، ٢٠١٨.

(٢) صلاح الخرسان التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦ – ٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٣) م.س. لازاريف و آخرون، المصدر السابق ، ص ٣١٣.

(٤) للإطلاع على بنود القانون كاملة ينظر: جريدة الوقائع، العدد ٢٣٣٢، ٢٦ /١٩٧٤/٣.

(٥) الوقائع العراقية ،(جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٣٣٢، ١٩٧٤/٣/٢٦؛ منذر الشاوي، المسألة القومية و الحكم الذاتي في العراق، مجلة قضايا عربية، العدد ٨ كانون الأول ١٩٧٤، ص ٤٤–٤٦.

كـان المجلـس التشـريعي مجلسـاً شـكلياً فهـو مجـرد مـن السـلطة الفعليـة وخالفـت الحكومة المادة الأولى من قانون المجلس التشريعي الذي إشترطت أن يكون اعضاء المجلس منتخبون عن طريقة الاقتراع "**الحـر المباشـر**" فقد كان من بين الثمانين عضواً اثنان وسبعون معينون من قبل الرئيس أحمد حسن البكر [١] وكانت الحكومة بين فترة و آخرى تعين مجموعة من الاعضاء حيث عينت بقرار مجلس " قيادة الثورة " المرقم (٨١٤) في ٣٠ تموز ١٩٧٤ ستون عضواً و عينت في ٢٤ أيلول ١٩٧٤ اثنـي عشـر عضـواً مـن بيـنهم أحـد المنشـقين عـن الحـزب الـديمقراطي الكردستاني هاشم حسن عقراوي[٢] رئيساً للمجلس في بغداد الذي كلفه رسمياً برئاسة المجلس التنفيذي[٣]؛ وعين (بابكرآغا البشدري) رئيساً للمجلس التشريعي و هو رئيس عشيرة لم يلعب في حياتهِ أي دور في الحركة الكردية[٤].

وأصدر مجلس " قيادة الثورة " في ٢٦ آذار ١٩٧٤، قانون العفو العام عن الكُرد العسكريين والمدنيين واعطى مدة لنفاذ العفو ثلاثون يوماً من تاريخ إصداره[٥].

بـدأت الحكومـة العراقيـة بحشـد القطاعـات العسـكرية فـي كردسـتان العـراق بهـدف الهجـوم علـى المعاقـل الرئيسـية للحركـة الكرديـة، ومـن جانبهـا أخـذت الأخيـرة تتهيـأ لمواجهة الحملة العسكرية الوشيكة بعد تدفق السلاح الإيراني الى كردستان العراق[٦]؛

(١) جراند جاليائد ، شعب بدون وطن (الكرد وكردستان)، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٢) هشام حسن عقراوي: ولد في قضاء عقرة عام ١٩٢٦، بدأ نشاطهُ السياسي في الخلايا السرية لحزب (هيوا) ثم حزب (رزگاري)، انضم للحزب الديمقراطي الكردستاني بعد تأسيسه و كان مسؤول الحزب في منطقة عقرة، انشق عام ١٩٧٤ عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، شغل منصب رئيس المجلس التنفيذي،كما شغل عدة مناصب مختلفة في الحكومة العراقية مثل محافظ دهوك عام ١٩٧٠، ومحافظ بابل عام ١٩٧٢،وزير بلديات عام ١٩٧٧، ووزير الدولة عام ١٩٨٠، توفي في بغداد ١٠ آيار ١٩٩٠. ينظر:

https://ar.wikedia.ovg/wiki/هاشم–حسن–رشيد–عقراوي

(٣) طريق الشعب ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٣١٠، ٢٥ / ٩ /١٩٧٤.

(٤) جيراند جاليائد، شعب بدون وطن (الكرد و كردو ستان) ، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٥) الوقائع العراقية ،(جريدة) ، العدد ٢٣٣٢، ٢٦ /٣/ ١٩٧٤.

العراق[١]؛ وأتهمت الحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات الى الكُرد ، كما عد العراق وجود الجيش الإيراني بكثافة على الشريط الحدودي للعراق تشجيعاً للكُرد لقيامهم بعمليات ضد الحكومة، وهددت الأخيرة بإستخدام القوة ضد إيران إذا ما أستمرت بدعمها للحركة الكردية[٢].

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية و مالية للحركة الكردية مستهدفة بذلك إستنزاف قدرات العراق الإقتصادية كجزء من سياستها الرامية لمعاقبة العراق بسبب عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وتأميم النفط العراقي؛ إما الشاه فقد كان داعماً للحركة الكردية من أجل الضغط على العراق للحصول على تنازلات تخص المشاكل الحدودية[٣].

أصدر مجلس" قيادة الثورة" في ٧ نيسان قراراً بإعفاء خمسة وزراء كُرد وهم كل من (إحسان شيرزاد، محمد محمود عبد الرحمن "سامي"، ونوري صديق شاويس، صالح عبد الله اليوسفي ، محسن دزه اي)، وعينت خمسة كُرد غيرهم و هم كل من (عزيز رشيد عقراوي، هاشم حسن عقراوي، عبيد الله مصطفى البرزاني، عبد الستار طاهر شريف، عبد الله اسماعيل) [٤]؛ وفي نيسان ١٩٧٤ صرح نائب رئيس الجمهورية صدام حسين "**أن الكُرد مسلحين بأسلحة أمريكية نقلت من إيران ، وأن الملا مصطفى البرزاني لم يعد يمثل الشعب الكردي وأن أفراد اسرته مع الحكومة ويختلفون عن موقف البرزاني، و آشار أن الجمعية الوطنية سيتم إنشاءها في**

---

(١) خليل محمد طاهر بدواري، مصطفى البرزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون و العلوم السياسية للدراسات العليا، ٢٠١١، ص ٨٠.

(٢) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٣) علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٤) الثورة ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٧٣٢، ٨/٤/ ١٩٧٤؛ طريق الشعب ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٦٨، ٨ /١٩٧٤/٤.

الأشهر القليلة القادمة بالتعاون مع القيادة الكردية الجديدة" [(١)]؛ مما يدل على تصميم الحكومة القضاء على البرزاني وانهاء دوره كقائد لحركة الكردية.

بدأت المعارك بين الحكومة العراقية والحركة الكردية واستخدمت الأولى كل ما لديها من امكانيات في سبيل القضاء على الحركة الكردية المسلحة بشكل نهائي[(٢)]؛ إذ زجت الحكومة العراقية بمعظم وحداة الجيش العراقي المؤلف من ٨ فرق معززة بـ(٦٠٠) دبابة، أضافة الى طائرات القوة الجوية، كما شاركت قوات الفرسان الكردية المؤلفة من ١٢٠ الف مقاتل في المعارك لإسناد الجيش العراقي، إما بالنسبة لقوات الحركة الكردية (البيشمركة) فقد ضمت حوالي (١٦٠) الف مقاتل موزعين على ١٨ لواء ، آضافة الى ١٤ فوج من الجيش والشرطة الملتحقين بصفوف الحركة ، وقد بلغ عدد تلك الوحدات (٦٥) فوجاً تساندهم ميليشيات قوات الدفاع الشعبي التي يبلغ افرادها (٤٣) الف مقاتل[(٣)].

قصفت طائرات الجيش العراقي في ٢٤ نيسان مدينة (قلعة دزة) معقل قوات الحركة الكردية، كما قامت بقصف مركز الجامعة فيها مما آدى إلى مقتل (١٢٣) طالب جامعي و أصابة (٤٠٠) [(٤)]؛ كذلك شنت الطائرات هجوماً على المواقع الكردية في جهة (رزكَاري) و تعرضت مدن جومان – راوندوز– رانية فردت قوات الحركة الكردية بهجوم بري لقوة عسكرية عراقية ادت الى تحطيم ثلاث آليات وثلاث دبابات، وفي اليوم ٢٥ نيسان ١٩٧٤ استطاعت المقاومات الكردية اسقاط طائرة نوع

(1)F.r.u.s.vol,xxvll,1967–1976,Doc,245, Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State Baghdad, April 11, 1974,p685.

(٢) ناظم رشم معتوق، إنعكاس إتفاق الجزائر ١٩٧٥ على الحركة الكردية المسلحة في العراق، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، المجلد ٤٢ ، العدد ٢، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة، ٢٠١٧.ص ١٩٣.

(٣) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٤) مسعود البرزاني، ج٣، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

ميغ في كركوك و قتل قائدها الذي يدعى (الملازم أحمد سلمان)[١]؛ ومع إتساع المعارك ابلغ الشاه الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيزيد الدعم للحركة الكردية من ٣٠ مليون دولار إلى ٧٥ مليون دولار والتقى في طهران بالملا مصطفى البرزاني ومحمود عثمان وابلغهم قراره بزيادة الدعم[٢]؛ وفي ١٥ آيار ١٩٧٤ طلب الملا مصطفى البرزاني عن طريق و كالة المخابرات الأمريكية في إيران مقابلة كيسنجر كي يشرح له القضية الكردية بشكل شخصي لكن اللقاء لم يحصل لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن يكون الدعم مباشر وإنها كانت ترى أن المساعدات التي يقدمها الشاه كافية لإدامة المعركة[٣]؛ ولأنها لا تريد للكُرد النجاح في حربهم ضد العراق بل استنزاف الموارد العراقية للضغط على العراق لإخراجه من تحالفه مع الإتحاد السوفيتي والدخول بالمحور الأمريكي الإيراني، أضافة الى أن تحقيق الكُرد انتصاراً على العراق سيمكنهم من المطالبة بشيء من الإستقلال مما يسبب كثيراً من الحرج لحليفها إيران التي توجد على أرضها أقلية كردية كبيرة، لم يستند الدعم الامريكي للحركة الكردية أو مشروعيتها أنما لتحقيق مصالحها[٤].

أرسل الشاه في ٢٧ تموز ١٩٧٤ طلباً قدم له الملا مصطفى البرزاني للمساعدة العاجلة محذراً من عواقب وخيمة بالنسبة لإيران و الخليج العربي برمته إذا ما

(١) جريدة لانكي شورش (صوت الثورة الكردية في أوربا)، العدد ٢، ٢٧ /٤/ ١٩٧٤.

(2) F.r.u.s, vol ,xxvll, Doc 248, Backchannel Message From the Ambassador to Iran (Helms to Secretary of State Kissinger, Tehran, April 22, 1974,p,689.

(3) F.r.u.s, vol, xxvll, 1967–1967 ,Doc,250, Memorandum From Director of Central Intelligence Colby to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger , Washington, May 23, 1974,p693.

(٤) نبيلة محمود مليحة ، السياسة الأمريكية تجاه ايران ١٩٤٥–١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٢٧٦–٢٧٧.

أنهارت الحركة الكردية[١] ولم تستجب الولايات المتحدة الامريكية للاسباب المذكورة آنفاً.

كذلك ساهمت "إسرائيل" خلال ارسالها شحنة من الاسلحة [٢]؛ التي كانت قد اغتنمتها أثناء الحرب العربية-" الاسرائيلية" أضافة الى الدعم المالي وتدريب من خلال خبرائها، لكن المساعدة الإسرائيلية كانت ضئيلة جداً مقارنة بما يقدم الشاه فالمساعدة الأكبر كانت تأتي من أيران[٣].

ذكر شفيق قزاز أن شحنة الاسلحة العسكرية " الإسرائيلية" كانت فاعلة، لكن "إسرائيل" أخذت مقابل أرسالها للحركة الكردية اسلحة أمريكية حديثة أو منحت أمولاً من الولايات المتحدة الأمريكية وتأتي المساعدة لأنها كانت ترى أن خلق مشكلة لأي دولة عربية ممكن أن يخدم مصالحها[٤].

وبحلول شهر آب بلغت الحرب مستوى لم تبلغهُ من قبل سواء من جهة إتساع المسرح، أو ضراوة القتال أو أنواع الأسلحة المستخدمة في القتال، ولعبت إيران دوراً كبير في امداد الكُرد بما يحتاجونه من أسلحة كذلك استقبلت الفارين من العمليات العسكرية في كردستان العراق[٥]؛ وبدأت اشتباكات بين العراق و إيران في المناطق الحدودية مما أدى إلى توتر شديد في المنطقة وضغط كبير على العراق[٦]؛ وقامت إيران بتزويد الحركة الكردية بأسلحة متنوعة شملت صواريخ مضادة للطائرات من نوع (هوك) ومدافع ثقيلة عيار (١٣٠) ودخلت قوات إيرانية الحدود العراقية للضغط على

(١) هنري كيسنجر، المصدر السابق، ص ٥٢٠.
(٢) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٢٠.
(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق.
(٤) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق.
(٥) فايز عبد الله العساف، المصدر السابق، ص ١٢٠؛ هادي علي ، المصدر السابق، ص١٢٥
(٦) عماد يوسف قدرة ، المصدر السابق، ص٢٣.

العراق من الجانب الشرقي[١]؛ وارتدى مقاتلي تلك القوات الزي الرسمي للكرد[٢]. وبالرغم من ذلك لم تستطع الدفاعات الكردية من صد تقدم الجيش العراقي الذي بدأ حملته على محورين الأول : محور دزه و راوندوز لاستعادتها والثاني : حصار المواقع الرئيسية المتقدمة للبيشمركة ومقرات قيادة الحركة الكردية إضافة الى السيطرة على الطريق الذي يربط كردستان العراق بإيران (هاملتون) [٣]؛ إذ سقطت منطقة دزة في ١٩ آب ١٩٧٤، واستسلمت راوندوز في ٢٢ آب من نفس العام لكن الجيش فشل في السيطرة على طريق هاملتون الاستراتيجي والذي كان يعد هدف للجيش العراقي منذ عام ١٩٦١[٤].

ومع إشتداد المعارك ضراوة اقترح الملا مصطفى البرزاني في ٧ آيلول ١٩٧٤ على الشاه أن تقوم الحركة الكردية بضرب حقول نفط كركوك، وبدوره ابلغ الشاه كيسنجر عن ذلك فجاء الرد في ١٨ أيلول ١٩٧٤ " يعتقد كيسنجر أن هجوماً كردياً على المنشآت النفطية في كركوك سيكون خطأً فادحاً...أن مثل هذا الهجوم قد لا يسبب إنخفاض ملحوظ في الهجمات العراقية على الكُرد، بل على العكس من ذلك ممكن أن يولد المزيد من الهجمات المركزة و تصميم الحركة على كسر المقاومة الكردية بسرعة . علاوة على ذلك قد يعزوا العراقيين الهجمات إلى إيران، وفي مثل هذه الحالة هناك إحتمال قوي أن يشن العراق هجمات إنتقامية ضد المنشآت النفطية في عبادان ، ومن الممكن أن يزيد الإتحاد السوفيتي دعمه إلى العراق ، وهذا سيكون

---

(١) شذى رشو فيصل العبيدي ، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٢) ناظم رشم معتوق ، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٣) هاملتون: و هو طريق استراتيجي أنشأ عام ١٩٢٨ يربط طهران بالموصل و المرتفعات الإيرانية بالسهول العراقية الطريق وسط و ديان عميقة و خلال مضايق منحنية و متعرجة عبر تضاريس جبلية و عرة، بشكل الطريق اهمية كبيرة لجبهات القتال منذ عام ١٩٦١، صمم هذا الطريق المهندس النيوز لندي هاملتون و سمي الطريق بأسمه تخليداً له من قبل الكرد . ينظر: حبيب تومي، المصدر السابق، ص ٦٣٣.

(٤) اوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ص ١٦٧.

اكثر ضرراً على القضية الكردية" [١]؛ وذكر كيسنجر ايضاً في مذكراته (سنوات التجديد) سبب رفض الاقتراح قائلاً " رفضنا الإقتراح في ١٨ آيلول لأننا لم نكن نريد أن تتفاقم أزمة الطاقة– الخطيرة أصلاً – عبر دورة من العنف تستهدف المنشآت النفطية في الشرق الاوسط"[٢].

ومع إستمرار القتال و تقدم الجيش العراقي طلب الملا مصطفى البرزاني من الشاه تزويد الحركة الكردية بدعم واسناد من الجيش الإيراني لكي يمكنها من حماية مقر القيادة الكردية وتجنب سقوطه في ايدي القوات المهاجمة وفي ٢ تشرين الأول ١٩٧٤ وصلت إلى كردستان العراق كتيبة مدفعية ميدان عيار (١٣٠) [٣]؛ أضافة إلى بطاريات صواريخ مضادة للطائرات بريطانية الصنع من طراز (رايبر) تمركزت عند الحدود ويديرها عسكريون بريطانيون متقاعدون[٤].

ساهم وصول الإمدادات العسكرية ومشاركة الجيش الإيراني في القتال الى تحسن وضع الكُرد العسكري وتمكنت الحركة من ايقاف تقدم الجيش العراقي على محور قتال كلالة – جومان حاج عمران المعقل الأخير لقيادة الحركة الكردية حيث دارت معارك ضارية [٥]، اسفرت عن تعرض الجيش العراقي الى خسائر كبيرة في المعدات والأرواح[٦].

---

(1)F.r.u.s, vol,xxvll, 1967–1976, Doc, 262 , Memorandum From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to Director of Central Intelligence Colby, Washington, September 18, 1974,p,616.

(٢) هنري كيسنجر ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠.

(٣) شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان، المصدر السابق،ص ٣٧٤.

(٤) جوثنان راندال، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها. ترجمة : ماري حمود، ط١، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٣.

(٥) عمار علي السيمر، المصدر السابق ، ص ٤١٢.

(٦) ناظم رشم معتوق ، المصدر السابق، ص ١٩٣.

طلب الملا مصطفى البرزاني زيادة الدعم الأمريكي للحركة الكردية لاستمرار المقاومة من خلال رسالة أرسلت الى كيسنجر موضحاً فيها الحال العسكرية الغير متكافئة ، وحرب الإبادة التي تشنها الحكومة العراقية، مبيناً أن الكُرد قد فقدوا إثنا عشر الف بين قتيل وجريح على جبهة قلعة دزة و راوندوز لوحدها ، مقابل ستة آلاف بين قتيل وجريح خسائر الجيش العراقي(١)؛ كذلك أراد الملا مصطفى البرزاني من الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة متطورة مضادة للطائرات والدبابات ومدفعية بعيدة المدى وتزويدها بما يكفي من الذخيرة لتحقيق الضغط العسكري، وأوضح أن الشعب الكردي يمر بحالة إقتصادية سيئة و متدهورة خاصة في المناطق المجاورة للحدود التركية التي أُغلقت ، وطلب من الولايات المتحدة بذل الجهود لإقناع تركيا بفتح حدودها على الأقل لإغراض إنسانية محذراً إذا لم تستجب تركيا فإن المجاعة ستأتي قريباً خاصة مع قرب فصل الشتاء(٢) ؛ وبحلول شهر كانون الأول ١٩٧٤ أرتفع عدد اللاجئين الكرد إلى (١٣٥) الف و حاول (١٠٠) الف آخرين عبور الحدود التركية لكن تركيا استمرت بإغلاقها لحدودها مع العراق (٣).

حذر تقرير امريكي صادر في ١٨ تشرين الثاني من زيادة الدعم الإيراني للحركة الكردية قائلاً " **هناك احتمال حقيقي للإصطدامات الكبيرة بين العراق و إيران**"(٤)؛

(1) f.r.u.s,vol,xxvll,1967–1976,Doc,264, Memorandum From Director of Central Intelligence Colby to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger , Washington, November 2, 1974 ,p,721.

(2)lpid,p722

(٣) اوفر ابينغيو، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(4) f.r.u.s,vol,xxvll 1967–1967,Doc,267, Briefing Memorandum From the Directorof the Bureau of Intelligence and Research (Hyland) to the Under Secretary of State for Political Affairs Sisco , Washington, December 16,1974,p728.

وقامـت إيـران نهايـة الشـهر بقصـف مواقـع الجيـش العراقـي علـى الحـدود العراقيـة-الإيرانية وتصاعدت المواجهات لأن تصبح حرباً شاملة بين العراق وإيران[١]؛ واصبح القتال عبئاً ثقيلاً على الكُرد والحكومة العراقية والإيرانية في آنٍ واحد[٢].

وارسل نائب رئيس الجمهورية صدام حسين رسالة الى الرئيس المصري انور السادات[٣] يبلغهُ أن العراق سوف يشن هجوم جوي على إيران في غضون عشرة أيام إذا لم تتوقف الهجمات المدفعية الإيرانية على الفور[٤].

بالرغم من المساعدات العسكرية التي كانت تقدم من إيران بسخاء إلا إنها كانت تعمـد بإسـتمرار إلـى قطـع المعونـة عـن الكـرد كلمـا رجحـت كفـتهم علـى الصـعيد العسكري، و لا تستأنفها إلا عندما ترجع كفة الحكومة العراقية، وحرصت إيران على ضمان عدم تمكن الكُرد من تخزين كميات من القذائف المدفعية تفوق ما يحتاجون إليه لثلاث ايام من القتال[٥] مما يدل على إنها لا تريد انتصاراً حاسماً للكُرد بل تريد احكام سيطرتها على استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط على العراق.

على الرغم من توقف القتال في فصل الشتاء بسبب تساقط الثلوج في كردستان العراق بدأ في مطلع العام ١٩٧٥ أن موقف الحركة الكردية و مقاتليها صعب جداً ، كما تـأثرت معنويـات الجيـش العراقـي نتيجـة الخسـائر فـي المعـارك وظـروف القتـال

---

(١) جريدة زوروك، نشرة يصدرها الحزب الديمقراطي الكردستاني في اوربا، العدد ٤ ، ١٩٧٥/٤/٧.

(٢) ماريون فاروق سلوغلت بيترسلوغلت، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٣) انور السادات : ولد في قرية ميت ابو الكرم في محافظة المنوفية في مصر ٢٥ كانون الأول ١٩١٨، تخرج من الاكاديمية العسكرية ١٩٣٨ و انضم الى حركة الضباط الاحرار التي اسقطت الملكية في مصر اثر ثورة ١٩٥٢، تقلد مناصب في الدولة المصرية، مثل رئيس مجلس الامة المصري لفترتين ١٩٦٠-١٩٦١ و ١٩٦٤-١٩٦٨ ، أصبح رئيساً لمصر بعد وفات جمال عبد الناصر في ٢٨ كانون الأول ١٩٧٠، أغتيل في يوم ٦ تشرين الأول ١٩٨١ اثناء عرض عسكري . ينظر: ايمن الشربيني وآخرون) ، محمد انور السادات، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٨.

(4) F.r.u.s,vol,xxvll 1967–1967,Doc,267,op.cit,p,730.

(٥) جوثنان راندال ، المصدر السابق، ص ٢١٣.

الصعبة وازدياد القصف المدفعي الإيراني[١]؛ وأدركت الحكومة أن الكُرد ليسوا قادرين على الاحتفاظ بموقعهم بمساعدة المدفعية الإيرانية فحسب، بل قادرون على قصف مدينة اربيل، وأدركت إنها لا تستطيع كسب الحرب مع الحركة الكردية إلا بعد قطع المساعدات الإيرانية عنهم، وفي نفس الوقت لم تكن بمقدورها خوض حرب مع إيران بشكل مباشر، ولم ترغب في اي تطور لإحداث حرب مفتوحه[٢]؛ وكانت الحكومة تزداد قناعة بعدم امكانية حل القضية الكردية عسكرياً فكانت تبحث عن طريق للتسوية مع إيران[٣] . وبالتالي بدأت الحكومة تبحث عن حل آخر لقطع المساعدات العسكرية عن الحركة الكردية لإحتوائها والسيطرة عليها وإنهاء الحرب لذا توجهت للتفاوض مع إيران للوصول لتسوية ترضي الطرفين فكانت نتائج ذلك الوصول لإتفاقية الجزائر.

ثانياً : توقيع إتفاقية الجزائر وإنعكاسها على الحركة الكردية في العراق

لم تستطع الحكومة العراقية ولا الحركة الكردية من إحراز النصر النهائي في الحرب بالرغم من الدعم السوفيتي للعراق و الدعم الإيراني للحركة الكردية ، وأفضى توصل المعارك الى إنهاك الجيش العراقي وأوشكت ذخيرتهُ على النفاذ[٤]؛ إذ شكلت الحرب عبئاً ثقيلاً على الحكومة العراقية وكلفت العراق ثلاثة ملايين دينار عراقي يومياً، أي ما يقارب (١٠ ملايين دولار أمريكي) [٥]؛ لذا فقد لمحت الحكومة

(١) عمار علي السيمر، المصدر السابق ، ص ٤١٢.

(٢) ديفيد مكدوال ، الكرد شعب انكر وجوده ، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٣) عمر ياس عيسى الدليمي ، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٤) خليل طاهر بدواري، المصدر السابق، ص ٨.

(5) f.r.u.s,vol,xxvll,1967–1976,Doc,285, Briefing Memorandum From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hyland) to the Under Secretary of State for Political Affairs Sisco, Washington, December 16, 1974,p764.

العراقية بشكل غير مباشر عن إمكانية التوصل مع إيران إلى إتفاق تعديل الحدود في شط العرب مقابل قطع الأخيرة مساعداتها عن الحركة الكردية مما لاقى إستحسان الشاه[١].

بدأ صدام حسين الإتصال بالدول التي تربطها علاقة قوية بالولايات المتحدة الأمريكية كالأردن ومصر السعودية والمملكة العربية ،كون أن تلك الدول ترتبط بعلاقة طيبة مع شاه إيران والولايات المتحدة الأمريكية بنفس الوقت [٢] .

وعلى أثر شكوى قدمها العراق إلى مجلس الأمن الدولي حول الإعتداءات الإيرانية على الاراضي العراقية ،أصدر المجلس (بعد دراسة شاملة وأرسال عدة وفود للبلدين) قرار (٣٣٨) الصادر في ٢٨ آيار ١٩٧٤ الذي دعا في الفقرة الرابعة منه إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتنازعين، وبناءاً على ذلك بدأت الحكومتان العراقية و الإيرانية استعدادها لخوض جولة من المحادثات ابتدأت في تركيا خلال شهر آب ١٩٧٤[٣]؛ وبدأت المفاوضات في الثاني عشر من آب بين الوفد العراقي والوفد الإيراني لوضع جدول اعمال المباحثات المركزية على مستوى وزراء خارجية البلدين و في ٣١ آب أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً صحفياً حول المحادثات إذ اكتفت بالقول "**إن المحادثات جرت في جو من التفهم المتبادل وقد وافق الجانبان على قائمة نقاط تتناقش في مرحلة لاحقة وعلى المستوى المناسب**"[٤].

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في المغرب في تشرين الأول ١٩٧٤[٥] ؛ قدم صدام حسين شكايتهُ ضد إيران و توتر العلاقات ، لذا أتخذ المؤتمرون قراراً

(١) ناظم رشم معتوق، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٢) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها و حتى عام ١٩٩٠، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٣) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤) سجل العالم العربي، (تموز –كانون الأول ١٩٧٤)، دار الابحاث و النشر، شؤون سياسية (العراق) ، ص ١١٩٢.

(٥) ماريون فاروق سلوغلت ، بيترسلوغلت، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

لوساطة بالإجماع وأُوكلت تلك الوساطة لكل من ملك الأردن الحسين بن طلال وملك المغرب الحسن الثاني والرئيس المصري انور السادات الذي يرتبط بعلاقة وثيقة مع شاه إيران، والذي كان يأمل في أن توسطهُ لإنهاء النزاع بين العراق وإيران، قد جعل الحكومة العراقية تغض الطرف عن مفاوضات فك الارتباط التي كانت مصر تجريها مع "إسرائيل"(١).

أرسل السادات سكرتيره أشرف مروان(٢) الى عواصم الدولتين في تشرين الأول ١٩٧٤ التقى خلالها نائب الرئيس العراقي صدام حسين الذي ابلغه استعداد العراق لتقديم تنازلات لإيران بشأن الملاحة في شط العرب شريطة وقف المساعدات الإيرانية عن الحركة الكردية وبدوره أبلغ أشرف مروان الشاه ما قاله صدام حسين فكان جواب الشاه أنهُ لا يشجع الكرد على المطالبة بالإستقلال التام عن العراق بل نيل حكم ذاتي " محدود" وأنه يتحكم بوضع الكرد وأن بأستطاعهِ أن يبقي أو يقضي عليهم(٣).

وفي إطار ذلك و خلال الفترة الواقعة بين ٦ و١٢ كانون الثاني ١٩٧٥ زار الشاه كلا من مصر والأردن وكانت القضية المركزية التي ناقشها هي النزاع العراقي – الإيراني(٤)؛ وللفترة من ١٧–١٩ كانون الثاني ١٩٧٥ جرت مفاوضات بين وزراء خارجية العراق و إيران في مدينة اسطنبول التركية إذ مثل العراق سعدون حمادي

---

(١) فلاح خلف محمد، إتفاقية الجزائر ١٩٧٥، مقدماتها ، نتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية، ٢٠٠٦، ص ٧٦–٧٧.

(٢) اشرف مروان : ولد عام ١٩٤٤ في القاهرة حصل على البكلوريوس في العلوم من جامعة القاهرة ١٩٦٥ و الدكتوراه عام ١٩٧٤ ، التحق بالقوات المسلحة المصرية عام ١٩٦٥ فعمل بالمعامل المركزية للقوات المسلحة ،كما عمل مساعداً للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، في عام ١٩٧٠ أصبح المستشار الأمني و السياسي للرئيس أنور السادات، ترأس الهيئة العربية للتصنيع   بين عامي ١٩٧٤–١٩٧٩، عاش في بريطانيا بعد تقاعده كرجل أعمال ، قتل في لندن أثر اسقاطه من شرفة منزله عام ٢٠٠٧. للمزيد ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki.

(٣) فلاح خلف محمد، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٤) شلومونكديمون، المصدر السابق، ص ٢٩٧؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

ومثل إيران عباس خلعبتري وكان المطلب الرئيسي لإيران هو عقد إتفاق ملاحة جديدة مع العراق تضمن لإيران حقوقاً متساوية مع العراق في شط العرب، علاوة على ذلك طرحت إيران ثمة مطالب من اجل الضغط على العراق لتحقيق المطلب الرئيسي والأهم (النصف من شط العرب) وقد تمثلت تلك المطالب بعدم اعطاء قواعد عسكرية للاتحاد السوفيتي في العراق وعدم ايواء عناصر المعارضة الإيرانية، والكف عن شن الحملات الإعلامية ضد إيران والتعاون مع إيران لحماية أمن الخليج العربي[١]؛ ومقابل تلك المطالب طلب العراق من إيران وقف الحملات الدعائية ضد العراق، ولعدم الإتفاق على ما طرح تقرر الإتفاق على عقد اجتماع للطرفين في المستقبل[٢].

أعلن صدام حسين في إجتماع عقدته الجبهة التقدمية في الموصل في شهر كانون الثاني ١٩٧٤ " **إن نهاية الحركة الكردية باتت قريبة وإن البرزاني سيرفع الراية البيضاء**" دون أن يوضح كيفية تحقيق ذلك[٣] يبدو أن الإتصالات التي كانت تجري بين الطرفين تسير بشكل انسيابي و تختلف عن ما يصرح به للإعلام.

وفي نفس الوقت أعلن صدام حسين في ١١ شباط ١٩٧٥ عن تمسك العراق بسيادته واستعداده للدفاع عن أرضيه ومياهه الإقليمية في شط العرب[٤].

لم تكن تلك التحركات بعيدة عن الإدارة الأمريكية ، ففي ١٨ شباط ١٩٧٥ التقى كيسنجر مع الشاه في جنيف وخلال اجتماع ابلغ الأخير كيسنجر أنه يدرس صفقة مع العراق للتخلي عن الكرد مقابل التنازل عن شط العرب[٥]؛ وبدوره ابلغ كيسنجر

---

(١) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق، ١٤١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٢.

(٣) نقلاً عن عمار علي السيمر، المصدر السابق ، ص ٤١٣.

(٤) اوفرا بينيغيو، المصدر السابق ، ١٨٢.

(5) Bryan Rodert Gibson, op.cit.p260.

الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (Gerald Rudolph Ford) [١] في التاسع عشر من شباط مانقلهُ له الشاه، وما كان على الرئيس الأمريكي إلا أن أرسل في ٢٠ شباط رسالة اطمئنان إلى الملا مصطفى البرزاني دون أن يضمنها أي اشارة إلى خطط الشاه في ابرام إتفاق مع العراق[٢]؛ فقد جاء في الرسالة التي كانت رداً على رسالة الملا مصطفى البرزاني إلى كيسنجر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٥ "**أَسعدني تلقي رسالتك.. أريدك أن تعرف بإننا معجبون بك وبشعبك وبالجهود الباسلة التي تبذلها. فالصعوبات التي واجهتها مرعبة. وأنا أقدر كثيراً تقويمك للوضع العسكري والسياسي. ويمكنك التأكد بإن رسالتك تنال أقصى قدر من الإهتمام الجدي على أعلى المستويات في حكومة الولايات المتحدة بسبب الأهمية التي تعزوها اليها... إذا رغبت بإرسال مبعوث موثوق إلى واشنطن لتقديم مزيد من المعلومات حول الوضع لحكومة الولايات المتحدة فسوف يشرفنا ويسعدنا إستقبالهُ**"[٣].

يرى الباحث أن الرسالة أن دلت فإنها دلت على المستوى اللاإنساني الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية بمصير الشعب الكردي وتكشف ايحائها المزيف بإنها الراعي والحامي لحقوق الأقليات في العالم.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة بحاجة إلى إستخدام ورقة العراق في معالجة القضايا العالقة في ملف الصراع العربي –" الإسرائيلي" خاصة على مسارها السوري، فالعراق إذ ما وصل مع إيران إلى إتفاق سيبتعد عن سوريا

---

(١) جيرالد فورد: ولد في نبراسكا عام ١٩١٣ ، نشأ في مدينة ميشغان، عمل في المحاماة ، انتخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية ميشغان ، شغل منصب نائب الرئيس عام ١٩٧٣، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقالة الرئيس نيكسون أثر فضيحة ووترغيت ١٩٧٤، و هو أول شخص يتولى منصب نائب الرئيس و من ثم الرئيس من دون إنتخاب، منح الرئيس الامريكي السابق نكسون عفواً رئاسياً عن دوره في فضيحة ووترغيت و كان القرار مثار للجدل انتهت فترة رئاسته في كانون الثاني ١٩٧٧، توفي عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر:

http:// www.whitehouse . gov/about /presidents / Gerald ford.

(٢) ناظم رشم معتوق، المصدر السابق، ص ١٩٤–١٩٥.

(٣) هنري كيسنجر، المصدر السابق ، ص ٥٢٣؛ جونثان راندال ، المصدر السابق ،ص ٢١٤–٢١٥.

وسيخفف الضغط المحتمل على إسرائيل في الجهة السورية حسب رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، لذا عمل كيسنجر لإجتذاب العراق في الدخول في مفاوضات تعد الاهم في السياسة العراقية القائمة آنذاك [١].

ومن المهم الإشارة إلى أن تلك الفترة قد شهدت حصول لقاءات لمسؤولين عراقيين مع الولايات المتحدة إذ حصل لقاء في مدينة نيويورك بين هنري كيسنجر وطالب شبيب ممثل العراق الدائم في الامم المتحدة ، وكان إبعاد النفوذ السوفيتي ، و إعتدال موقف العراق بالنسبة لحل القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط ضمن شروط الولايات المتحدة لتحسين علاقتها مع العراق، واستكملت اللقاءات مع غانم عبد الجليل السكرتير الشخصي لنائب رئيس الجمهورية صدام حسين والقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي وهناك التقى خلالها بالمسؤولين العراقيين ووضع اسس إتفاقية الجزائر، وكان ذلك في آخر اسبوع في شهر شباط ١٩٧٥[٢].

بدأت الحكومة العراقية تقلل من هجماتها الإعلامية ضد إيران والشاه وزاد تركيزها على الملا مصطفى البرزاني ، ففي مقابلة أجرتها الإهرام المصرية مع صدام حسين نائب الرئيس العراقي في ٢١ شباط ١٩٧٥ قال " **إن الأكراد بدأوا يتخلون عن البرزاني وأنه بقى وحيداً مع مستشاريه " الإسرائيليين**" ولم يتطرق صدام حسين في المقابلة إلى المساعدات التي تقدمها إيران إلى الملا مصطفى البرزاني ، وأشار إلى رغبة العراق في حسن الجوار مع إيران، ولم يتطرق إلى حق العراق في السيادة على شط العرب ! [٣].

---

(١) سامي شورش ، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٢) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الإحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ١٩١٤- ٢٠٠٤، المصدر السابق، ص ١٧٢-١٧٣.

(٣) نقلاً عن شلومونكيمون ، المصدر السابق، ص ٢٩٨؛ اوفرا بيغيو، المصدر السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

لـم تكـن قيـادة الحركـة الكرديـة بعيـدة تمامـاً عمـا يجـري مـن مفاوضـات للوصـول لإتفاق عراقـي- إيرانـي إذ ذكـر محمـود عثمـان أن الكـرد كـانوا علـى علـم بالإتصـالات العراقيـة- الإيرانيـة التـي جـرت بـين وزراء خارجيـة البلـدين[١]؛ وفـي نفـس الصـدد قـال : محسـن دزه اي " **إننـا كنـا نعـرف بلقـاءات وزراء خارجيـة البلـدين، لكـن لـم نتصـور أن يكـون الإتفـاق وزراء خارجيـة البلـدين بهـذا الشـكل ، ولـم نظـن إن صـدام سـيتخلى عـن شط العرب**[٢]؛ كـذلك أرسـل جـلال الطالبـاني الـذي كـان يعـيش فـي القـاهرة تحـذيراً إلـى الحركـة الكرديـة حـول تقـارب عراقـي- إيرانـي وطلـب مـن الحركـة مواصـلة القتـال[٣].

وبنـاءاً علـى تلـك المعلومـات اجتمعـت قيـادات الحركـة الكرديـة مـع المـلا مصـطفى البرزانـي و المسـؤولين عـن العلاقـة مـع إيـران وطرحـوا فرضـية إمكانيـة حصـول إتفـاق عراقـي_ إيرانـي يـؤدي لتخلـي الأخيـر عـن دعمـهُ للحركـة الكرديـة و بعـد المناقشـات اختـتم المـلا مصـطفى البرزانـي الإجتمـاع بـالقول : " **إذا كـان الأمـر متروكـاً لإيـران فإنهـا ستتفق. ولكـن هنـاك مـن هـو أكبـر منهـا فـي العمليـة**" [٤] . يبـدو للباحـث ان تصـريح البرزانـي يمثـل اشـارة للـدور الـذي كانـت تلعبـه الولايـات المتحـدة فـي القضـية الكرديـة مـن دعـم واسـناد، كـذلك للثقـة التـي كـان المـلا مصـطفى البرزانـي يوليهـا للولايـات المتحـدة كونهـا دولـة كبـرى لا يمكـن أن تـنقض تعهـداتها لـذا لـم تضـع القيـادة الكرديـة خطـة بديلـة فـي حـال حـدوث الإتفـاق.

(١) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق ، ص ٢٢٤.
(٢) مقابلة شخصية مع الاستاذ محسن دزه اي ، المصدر السابق ٢٠١٨.
(٣) خالد يونس خالد ، الزعيم الوطني الكردستاني جلال الطالباني قائد وفكر و عصر، ط٢، منشورات مكتب الفكر و التوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني، ٢٠٠٥، ص٢٤.
(٤) عبد الخالق ناصر العامري، المصدر السابق، ص ٣٢٨-٣٢٩؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الإحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، المصدر السابق، ص ٢٧١-٢٧٢.

كان الملا مصطفى البرزاني يعتقد أن الشاه لا يمكن أن يتخلى عن دعم الحركة الكردية خاصة بعد برنامج الدعم الأمريكي – الكردي[١].

وفي خضم ذلك بعث الرئيس أنور السادات رسالة إلى الملا مصطفى البرزاني يطلب منه أرسال مبعوث ينوب عنه فتقرر إرسال محمد محمود عبد الرحمن "سامي" إلى القاهرة[٢]؛ حاملاً رسالة من الملا مصطفى البرزاني الذي طلب وساطة عربية بين الحكومة العراقية والحركة الكردية[٣]؛ فقام السادات بتسجيل اللقاء وأرسل شريط التسجيل إلى الشاه محمد رضا بهلوي الذي غضب من الطلب الكردي[٤] ؛ وكان أنور السادات قد نوه لمبعوث الملا مصطفى البرزاني بإمكانية حدوث إتفاق عراقي – إيراني لكنهُ أكد أن الإتفاق لا يضر الكرد[٥]؛ بل مدح الإتفاق و قال : " **أن هناك إلتزام من الشاه و صدام بعدم أذيتكم**"[٦]؛ " **وأن الشاه رجل نبيل و شريف و موقفه موقفه من قضيتكم نبيل وشريف**"[٧].وبالتالي عمل على تضليل الكُرد.

أرسل الملا مصطفى البرزاني رسالة الى الإدارة الأمريكية حول المعلومات التي تفيد حصول تقارب عراقي – إيراني إلا أن الإدارة الأمريكية نفت أن يكون هناك أي تقارب أو اتفاق سياسي من شأنه أن يلحق ضرراً بالحركة الكردية وفي نفس الوقت نقلوا المعلومات للشاه الذي عمد بدوره إلى إرسال رسالة تطمينيه إلى الملا مصطفى

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق .
(٢) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، المصدر السابق .
(٣) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق، ص ٣٤٤.
(٤) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٢٦.
(٥) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، المصدر السابق.
(٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ محسن دزة اي ، المصدر السابق .
(٧) نقلاً عن : حامد محمود عيسى المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها و حتى عام ١٩٩١، المصدر السابق ، ص ٢٣٦.

البرزانـي قـال فيهـا : " **أنــه لـم يتخلـى عـن الكُـرد**"[١] مما يـدل علـى رعايـة الولايـات المتحدة للإتفاق الذي يجري التحضير له سراً.

وفـي نفـس الوقـت الـذي كانـت الحكومـة الإيرانيـة منشـغلة بالإتصـال مـع العـراق بواسطة الحكومة الجزائرية لعقد لقاء مباشر بين صدام حسين وشاه إيران في قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المزمع عقدها في الجزائر ، كانت إيران تحاول اشغال قيادة الحركة الكردية و تشتت رؤيتها من خلال طرح مشروع تشكيل حكومة عراقية مؤقتـة وأوهمـتهم أن الأردن هـي الدولـة الأولـى التـي يجـب مفاتحتهـا بالمشـروع[٢] ؛ فسـافر محسـن دزة أي مـع عـدد مـن الضـباط العـراقيين نهايـة شـباط ١٩٧٥ لمقابلـة الملـك حسـين بـن طـلال لكنـه لـم يحضـى بمقابلتـه بـل اسـتقبلهُ السـفير الإيرانـي فـي الأردن الذي إدعى إن الملك حسين قد اعتذر عن لقاء الوفد لأنه سوف يسافر اليوم بزيارة رسمية لأحدى الدول العربية لكنهُ أكد أنه إستحسن فكرة تأسيس حكومة عراقية (عربية – كردية) تطيح بحكومة حزب البعث وانه موافق على ما يراه الشاه ويوافق عليه، لكن تبين أن رواية السفير الإيراني غير صادقة وأنه اراد فقط تضييع الوقت على الكُرد لإتمام صفقة الجزائر حيث نقل محسن دزة آي انه التقى الملك حسين بعد عـدة سـنوات وعنـدما استفسـر عـن الحادثـة رد الملـك حسـين قـائلاً " **والله لــم أرى السفير الإيراني، و لم أسافر ولم أقل لهُ مثلما قال**"[٣].

وفي ٢٦ شباط ١٩٧٥ توجه الملا مصطفى البرزاني إلى إيران بغية لقاء الشاه لكنه لم ينجح بلقاءه بسبب سفر الشاه خارج البلاد، و حاول التعرف من المسؤولين الإيرانيين حول إمكانية توصل إيران لإتفاق مع العراق فلم يخفوا عنه الإيرانيون حول

(١) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٢) محسن دزة أي ،ج٢، المصدر السابق، ص ٢٨٧؛ جوثنان راندال ، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٣) مقابلة شخصية مع الاستاذ محسن دزه أى ، المصدر السابق .

إمكانية توصل إيران لإتفاق ، لكنهم في نفس الوقت حرصوا على طمأنتهِ بأن الشاه " لن يتخلى عنه"[١].

وفي ١ آذار ١٩٧٥ أرسل الملا مصطفى البرزاني رسالة إلى كيسنجر قال فيها "**اصبح من المستحيل مواصلة القتال في ظل الظروف القائمة، أنه سيتم ذبح شعبنا مالم يكن هناك شيء يمكن القيام به... القوات الكردية (البيشمركة) يجب أن تكون أكثر تطوراً... الاسلحة والمزيد من الدعم العسكري الإيراني ، أو السماح للكرد أن يعلنوا استقلالهم مثل قبرص**" [٢]. ولم تحصل مناشدات البرزاني بأي رد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بل بقت تتجاهل رسائل الكُرد.

في اليوم الثاني من آذار ١٩٧٥ وصل العاصمة طهران أَشرف مروان مستشار الرئيس المصري أنور السادات، ووفقاً لمسؤولين امريكان أن صدام أبلغ المبعوث المصري أنهُ على إستعداد لإخراج العراق من المد السوفيتي إذا كانت إيران من شأنه أن تزيل الضغط العسكري الذي يجبر العراق الوقوع في أحضان السوفييت وبدوره أبلغ أشرف مروان الشاه ما قاله صدام حسين[٣]. ويبدوا أن هذا اللقاء قد حدد مصير الحركة الكردية المسلحة في العراق.

وفي مساء ٣ آذار ١٩٧٥ هبطت طائرة نائب الرئيس العراقي صدام حسين في مطار الجزائر[٤]؛ وكان الهدف الظاهري من الزيارة هو المشاركة في مؤتمر قمة

---

(١) شلومو نكديمون ، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(2) F.r.u.s,vol,xxvll,Doc,276, Backchannel Message From the Ambassador to Iran Helms to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs Scowcroft, Tehran, March 8, 1975,p749.

(3) Bryan Robert Gibson, op.cit.p262.

(٤) فلاح خلف محمد، المصدر السابق، ص ٨٠.

الدول المصدرة للنفط (أوبك) [١]؛ وفي نفس اليوم وصل الوفد الإيراني برئاسة الشاه محمد رضا بهلوي[٢].

ذكر فخري قدوري القيادي في حزب البعث ووزير الاقتصاد السابق الذي كان ضمن الوفد العراقي المرافق لصدام حسين لحضور قمة (أوبك) " نزل صدام حسين من الطائرة- وكنت عضواً في الوفد المرافق- وبقى جالساً في قاعة الإستقبال على غير عادة الرؤساء الآخرين ممن كانوا يتوجهون إلى محل إقامتهم مباشرة بعد الاستقبال. وكان التنسيق تم مسبقاً مع هواري بومدين[٣] وقضى بإنتظار صدام حسين حتى هبوط طائرة شاه إيران و هكذا تم اللقاء الأول و جهاً لوجه بين صدام والشاه بحضور الرئيس الجزائري[٤]؛ فعقد الطرفان حال وصولهما اجتماعهما الأول الذي لم يرد أكثر من نصف ساعة، فيما تم الإجتماع الثاني مساء ٤ آذار ١٩٧٥ في محل إقامة الرئيس الجزائري هواري بومدين و برعايته ، أما الإجتماع الثالث والأخير فقد عقد في يوم ٥ آذار ١٩٧٥، وكان الإجتماع الأكثر أهمية واستمر حتى الساعة الرابعة والنصف من فجر السادس من آذار فقد حسم فيه الإتفاق

---

(١) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٢) قيس ناصر محمد، ملامح العلاقات الجزائرية – العراقية ١٩٦٨-١٩٧٨، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، الموصل، المجلد ١٢ ، العدد (٤) ، ٢٠١٣، ص ٧٢٧.

(٣) هواري بومدين: و لد عام ١٩٣٢ في غويلما قرب قسنطينة في الجزائر، و اسمه الحقيقي هو (محمد بن خروبة)، وهو من عائلة ريفية تعمل في الزراعة، وملتزمة دينياً ، دخل المدرسة القرآنية وهو في سن الرابعة من عمره ، وبعد بلوغه سن السادسة دخل المدرسة الفرنسية ، بعد بلغه سن الثامنة عشر استدعي للخدمة العسكرية مع قوات الاحتلال الفرنسي فقرر الهرب الى تونس التي درس فيها آداب اللغة العربية،وفي عام ١٩٥١ غادر الى مصر ودرس الدين، عمل مدرساً في احدى المدارس المصرية ، في جامع الأزهر انضم عام ١٩٥٥ إلى جيش التحرير الجزائري ضد الفرنسيين ، شغل منصب رئيس اركان الجيش عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٢ عين كأول وزير للدفاع في الجزائر بعد استقلالها ، في حزيران ١٩٦٥ تزعم انقلاب عسكري واصبح رئيساً للبلاد، توفي في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٨ أثر مرض عضال .للمزيد ينظر: صباح نوري هادي العبيدي ،هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي(١٩٣٢-١٩٧٨)،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى ،كلية التربية ،٢٠٠٥.

(٤) مذكرات فخري قدوري ، هكذا عرفت البكر و صدام- رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث، ط١، دار الحكمة، لندن، ص ٢٠٦.

ووصل الجانبان لحل نهائي(١) وفي اليوم السادس من آذار أعلن الرئيس الجزائري أمام رؤساء الوفود المشاركة في مؤتمر قمة (أوبك) النفطية وصول كلاً العراق و إيران لإتفاق حل بموجبه النزاع الحدودي القائم(٢)؛ وتعانق الشاه مع صدام أمام الحاضرين قال الأخير أن العراق و إيران قررا حل نزاعهما نهائياً، وأن خط الحدود بين الدولتين سيمر في منتصف شط العرب(٣)؛ وهكذا تم التوقيع على الإتفاقية بين صدام حسين نائب الرئيس العراقي وشاه إيران محمد رضا بهلوي برعاية الجزائر، وجاء هذا الإتفاق بعد صراع طويل بين البلدين حول الحدود وخاصة المائية منها المتمثلة في شط العرب(٤)؛ وتضمنت إتفاقية الجزائر : إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين العراق و إيران بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤(٥)؛ وترسيم الحدود النهرية للبلدين وفق خط التالوك(٦)؛ وأن يلزم الطرفان بأجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودها المشتركة لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي(٧) .وهذا بالتأكيد يعني الكُرد الذين سيسحب الشاه تأييده لهم.

" لم ينتظر الشاه طويلاً لوضع ما تم الإتفاق عليه في الجزائر موضع التنفيذ فما أن عاد إلى العاصمة طهران في مساء ٦ آذار ١٩٧٥ حتى عقد اجتماعاً سريعاً مع

(١) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) صلاح الخرسان التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق ، ص ٢٢٦.

(٣) شلومو نكدريمون ، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٤) محمد خالد سرحان ابو الريش ، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٥) سركيس أبوزين ، إيران و المشرق العربي مواجهة ام تعاون، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي و اتجاهاته، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣١١.

(٦) خط التالوك: هو نقطة خط القعر التي يكون شط العرب فيها بأشد حالات انحداره حسب ترسيم الحدود بين الدولة العثمانية و إيران. ينظر: عماد يوسف قدرة، المصدر السابق، ص ٢٤.

(7) f.r.u.s,vol,xxvll,1967–1967,Doc, Defense Intelligence Notice Prepared in the Defense Intelligence Agency, Washington, March 7, 1975,p745.

رئيس اركان الجيش الإيراني غلام رضا أزهري وأمره بسحب جميع الوحدات العسكرية الإيرانية العاملة في العراق وفي صباح اليوم التالي ابلغ ادريس البرزاني والده الذي كان يقيم في طهران بإنسحاب تلك الوحدات الإيرانية ليلاً وعودتها إلى الأراضي الإيرانية حاملة معها كل عتادها و مدفعيتها و ذخائرها وتمويلها من دون انذار مسبق"(١)؛ فقد كان الشاه أشد صرامة في تطبيق الإتفاق وبنوده مما كان يتوقعه صدام إذ طبق الشاه الإتفاق بعد ثمان ساعات فقط(٢)؛ وبناء على ذلك شنت القوات العراقية في ٨ آذار ١٩٧٥هجوماً واسعاً على المواقع الكردية(٣)؛ ووضع الهجوم العراقي إتفاق الجزائر بخطر وصدم الشاه من صدام حسين الذي إنتهك على الفور نص و روح الإتفاق عن طريق شن هجوم شامل على الكُرد ومن جميع الجهات(٤)؛ بالرغم من الوعد الذي قدمه صدام للشاه وبحضور الرئيس الجزائري هواري بو مدين أن الحكومة ستمهل البرزاني والكُرد أسبوع واحد لتقرير ما إذا كانوا يريدون البقاء في العراق والرضوخ للحكومة أو اللجوء إلى إيران حيث سيكون لهم ملاذ آمن ، وحياة كريمة ، ويكونون قادرين على الانسحاب دون سفك للدماء(٥).

وفي اليوم التاسع من آذار وصل محسن دزه أي الذي كان مع البرزاني في إيران إلى كردستان العراق و شرح للقادة العسكريين الوضع بعد اتفاق الجزائر وأوصى بالحذر والإستمرار بالدفاع ، وأكد من المحتمل أن لا يدع الشاه الملا مصطفى البرزاني يعود الى العراق(٦).

(١) نقلا عن: ناظم رشم معتوق، المصدر السابق ، ص ١٩٧.

(٢) جيراد جاليا‌ند، شعب بدون وطن – الكرد و كردستان ، المصدر السابق، ص ٦٢٢

(٣) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(4) Bryan Robert Gibson, op.cit.p266.

(5) f.r.u.s,vol,xxvll,1967–1976,Doc,276,op.cit,p749.

(٦) مسعود البرزاني، ج٣، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

ناشد الملا مصطفى البرزاني الولايات المتحدة الأمريكية التدخل من خلال رسالة أرسلها إلى كيسنجر في ١٠ آذار ١٩٧٥ ومما جاء فيها " إن قلوبنا دامية لرؤية أولى انعكاسات هذه الإتفاقية وهي إبادة شعبنا بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد اغلقت إيران حدودها بوجوهنا ، في حين بدأ العراق هجوماً واسعاً علينا، نحن نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية إخلاقية و سياسية نحو شعبنا الذي ربط مصيره بمصير بلادك... نرجو من سيادتك اتخاذ اجراء فوري قدر الإمكان لوقف الهجوم العراقي علينا وفتح الطريق للمحادثات بيننا... ونطلب منك التدخل واستخدام نفوذك لدى إيران لحملها على تقديم المساعدة لنا... في طريقة تمكن شعبنا والبيشمركة في الحفاظ على سبل العيش، والسماح للحزب الديمقراطي الكردستاني لممارسة نشاطه الحزبي داخل كردستان على الأقل"(١).

واختتم البرزاني رسالته بالقول :" نحن ننتظر إستجابة سريعة من الولايات المتحدة الأمريكية بفارغ الصبر ، لأننا على يقين إنها لن تبقى غير مبالية خلال هذه الأوقات الحرجة و العصيبة"(٢)؛ ولم يرد كيسنجر على تلك المناشدات العاجلة لأنه هو نفسه كان منهمكاً سراً في عملية التقارب بين العراق وإيران، وبهذه الطريقة كان كيسنجر يأمل في ضمان نية العراق " **الحسنة**" لاحقاً وموافقته السرية على إجراءات فك الاشتباك بين مصر و "إسرائيل" التي كان منشغلاً بها(٣). وهكذا بقيت جميع الرسائل

(1) f.r.u.s, vol,xxvll, 1967–1976,Doc,278, Backchannel Message From thePresident's Deputy Assistant for National Security Affairs= to Secretary of State Kissinger, Washington, March 10, (Scowcroft) 1975,p,751–752; Bryan Robert Gibson, op.cit.p266.

(2) Ibid.

(٣) اوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص ١٨٩.

المتعلقة بالشأن الكردي من دون رد ولم تستجب الإدارة الأمريكية للطلبات المتكررة فيما بعد لعشرات الالاف من اللاجئين الكُرد.

وفي ١١ آذار ١٩٧٥ أستقبل الشاه الملا مصطفى البرزاني وقال: " أني إضطررت لعقد هذا الإتفاق ولو لم أفعل لتورطت في قتال واسع النطاق مع البعثيين العراقيين فيما سيرمي السوفيت بكل ثقلهم ثم أن الإتفاق من الناحية الآخرى في مصلحة الشعب الإيراني تماماً كما وجدتم من مصلحتكم أن تعقدوا إتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ ، أن لديكم مهلة حتى نهاية شهر آذار حيث ستكون الحدود مفتوحة أمام كل من يريد اللجوء إلى إيران والحرية مضمونة لكل من يريد أن يبقى و بعد تمام المهلة سنغلق الحدود"[١]؛ و عندما حاول محمود عثمان أن يجادل ضد القرار قطع الشاه كلامهُ وقال: " أنا أقول لك ما هو قراري ولا مجال للجدل أو المناقشة"[٢].

ذكر وزير البلاط الإيراني (أسد الله علم) في مذكراته أن الشاه اختار يوم الحادي عشر من آذار تعمداً، على سبيل الإنتقام في إشارة إلى توقيع الملا مصطفى البرزاني إتفاق مع الحكومة العراقية قبل خمس سنوات بنفس التأريخ كان ضد رغبة الشاه[٣].

وفي ١٢ آذار ١٩٧٥ عاد الملا مصطفى البرزاني إلى كردستان العراق، لبحث القرار النهائي للحركة الكردية في ظل الظروف الراهنة[٤]؛ وفي ١٣ آذار تمكن الشاه من إقناع الحكومة العراقية بوقف عملياتها العسكرية في كردستان العراق، و أن

---

(١) مسعود برزاني، ج٣ ، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(2) **Bryan Robert Gibson, op.cit.p267.**

(٣) شامل عبد القادر ، اتفاقية الجزائر و الاسرار الكاملة لإنهيار الحركة الكردية المسلحة في آذار ١٩٧٥، دار المجلة ، بغداد، ٢٠١٦، ص ٦٣.

(٤) مسعود برزاني، ج٣ ، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

يسمح لـه بالتشـاور مـع المـلا مصـطفى البرزانـي لإنهـاء القتـال[١]؛ و بالفعل أوقف الجيش العراقي عملياته العسكرية لمدة أسبوعين، وأكد أن إيقاف العمليات العسكرية لا تعنـي وقـف لأطـلاق النـار، أو النيـة فـي التفـاوض مـع الكـرد بـل أن العمليـات ستستأنف بعد نفاذ المدة المحددة[٢]؛ كذلك أصدرت الحكومة العراقية عفواً شاملاً عن جميع الكرد الذين يسلمون أنفسهم و أسلحتهم حتى الأول من نيسان ١٩٧٥، ومدد فيما بعد إلى نهاية شهر نيسان[٣].

عقـد المـلا مصـطفى البرزانـي حـال وصـوله إلـى كردسـتان العـراق سلسـلة مـن الإجتماعـات اسـتمرت حتـى ١٩ آذار وكـان هنـاك ثلاثـة خيـارات مطروحـة للنقـاش الأول: هـو الاستسـلام للجـيش العراقـي والإسـتفادة مـن العفـو العـام الـذي أصـدرته الحكومة ، والثاني: هو اللجوء إلى إيران ، والثالث: الاستمرار في القتال[٤]؛ فيما كان رآي بعض اعضـاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني القيام بمحاولـة لفتح قناة للإتصال مع الحكومة العراقية للتفاوض، إلا أن هذا الرأي لم يحض بموافقة المـلا مصـطفى البرزانـي ونجليـه (أدريـس ومسـعود) لكنـه وافـق علـى مضـض فـي النهاية[٥]؛ وفعلاً بعث المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٨ آذار ١٩٧٥ برقيـة إلـى مجلـس " قيـادة الثـورة" طالبـاً فيهـا الجلـوس علـى طاولـة الحـوار وتغليب المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، وعدم استغلال القضية الكردية من اطراف خارجية و أكد الحزب أنـه علـى إستعداد للـدخول لحـوار فـوري مـع الحكومـة وحـزب

(1) **Bryan Robert Gibson**, op.cit.p266.

(٢) اوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٣) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي ١٩٦٨-١٩٧٦، ط١ ، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٧٨.

(٤) عمار علي السيمر، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٥) ناظم رشم معتوق ، المصدر السابق، ص ٢٠١.

البعث وارسال مندوب من قبل الحزب الديمقراطي في كردستان إذا وافقت الحكومة على الحوار [١].

وفي ١٩ آذار رد مجلس "قيادة الثورة" ببرقية جوابية و كان الرد سلبي فقد جاء في عنوان تلك المذكرة (إلى ما يسمى بالمكتب السياسي للمتمردين) ومما جاء في البرقية " **لا مجال لإختبار نواياكم بعد الآن لفقد الثقة بسبب التجارب المرة السابقة"[٢]؛ إن المجال الوحيد المفتوح أمامكم والذي سيحقن الدماء هو الإستفادة من العفو الصادر عن مجلس قيادة الثورة والذي سينتهي في الأول من نيسان وبدون قيد أو شرط"[٣].**

وبعد فشل المسعى الأخير الذي قام به المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني قرر الملا مصطفى البرزاني في ١٩ آذار ١٩٧٥ إنتهاء الحركة الكردية المسلحة[٤]؛ و في اليوم الثالث والعشرون من آذار غادر أدريس البرزاني كردستان متجهاً الى إيران للتنسيق مع السلطات الإيرانية حول اللاجئين الكُرد الذين سيدخلون إيران، وفي ٢٥ آذار غادر الملا مصطفى البرزاني مقره في عمران إلى إيران و أُسكن في مدينة (نغدة) إذ وفرت السلطات الإيرانية منزلاً له ولعدد من مساعديه[٥].

يرى الدكتور شفيق قزاز قرار الملا مصطفى البرزاني بوقف القتال كان ينم عن تصور البرزاني أن الجميع متفقون ضد الحركة الكردية فالسوفييت ، والأمريكان، والدول العربية ومنظمة أوبك لديهم علم بالإتفاق قبل حصوله، لهذا فالاستمرار في القتال سوف يكثر الضحايا ، وكان رأيهُ " **أن الشعوب الصغيرة خاضعة للدول**

---

(١) علي سنجاري ، القضية الكردية و حزب البعث العربي الاشتراكي. ط١، مطبعة حاجي هاشم، اربيل، ٢٠٠٦، ص ٧٣.

(٢) نقلاً عن : المصدر نفسه.

(٣) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي ١٩٦٨–١٩٧٦المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٤) ناظم رشم معتوق ، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٥) شامل عبد القادر ، المصدر السابق، ص ١٢٩.

الكبرى فإذا السوفييت والأمريكان موافقون على الإتفاق (الجزائر) فلماذا نضحي نحن، يجب أن ننتظر الفرصة"[١].

أما مسعود البرزاني فقد نقل عن والده أنهُ قال : " أخشى من إجتماع كل معدومي الضمير هؤلاء علينا أن نبقى وحدنا في الميدان، وأن يؤدي ذلك إلى التطويح بقضيتنا وتصفية شعبنا، و أنا شخصياً وقد بلغت من العمر عتيا لم تعد سني تساعدني على حرب الأنصار التي تقتضي سرعة الإنتقال من جبل إلى جبل ليل نهار،. لذلك رأيت إن مواصلة القتال ليس من مصلحتنا. ولا ضير في أن يتأخر كفاحنا فترة من الزمن ولابد أن تحن فرصة أخرى للشعب الكردي لإستئناف نضاله وإن كان هناك من يقوى على تسلم قيادة حرب الأنصار الآن فأنا على استعداد لبذل كل مساعدة لهُ"[٢].

وهكذا فقد أنتهت الحركة الكردية المسلحة بشكل كامل بعد انتهاء آخر جيوب للمقاومة الكردية في ٢٦ آذار ١٩٧٥، وسيطر الجيش العراقي على كافة مناطق كردستان العراق التي كانت تسيطر عليها الحركة الكردية في عمران[٣]، وعبر الملا مصطفى البرزاني بالقول: " **نحن اليوم وحيدون دون أصدقاء ، ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدة، و ننتظر أياماً سوداء قاتمة"**[٤].

وبعد القضاء على المقاومة المسلحة تحرك الحكومة لإحكام سيطرتها على كردستان إذ خلف حزاماً أمنياً على طول الحدود العراقية مع كل من تركيا و إيران، وتم ترحيل ستمائة الف وربما أكثر بكثير من الكُرد إلى مجمعات إعادة التوطين (وهي مناطق تقع قرب المدن الرئيسية وفيها شوارع عريضة وطويلة يسهل السيطرة

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز، المصدر السابق .
(٢) نقلاً عن: مسعود البرزاني، ج٣، المصدر السابق، ص ٣٤٧.
(٣) صلاح خرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص٢٣٤.
(٤) نقلاً عن: حامد شريف الحمداني ،لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، العراق، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.

عليها ومرور السيارات العسكرية) [١]؛ وكان هناك ما يقارب ثلاث مائة الف مواطن كردي نزحوا إلى إيران إجراء العمليات العسكرية موزعين في معسكرات خاصة في إيران تدار من قبل الهلال الأحمر الإيراني جلهم من عوائل البيشمركة و كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني فضلوا العودة إلى العراق وبدأ الآلاف من البيشمركة وعوائلهم يدخلون العراق ويسلمون انفسهم واسلحتهم لقطاعات الجيش وعاد الالاف من الطلبة والموظفين والعمال والفلاحين الى موطن سكاناهم ، لكن النظام قام بنقل آلاف العائدين الى مناطق وسط العراق وجنوبه ووصل عدد الكرد المرحلين من كردستان الى جنوب العراق والانبار الى مليون مرحل[٢]؛ كما تضمنت خطة الحكومة إجراءات غير مسؤولة، مثل اعطاء مكافئة مالية للعرب الذين يتزوجون من كرديات من أجل الانصهار القومي، وتعريب اسماء بعض المناطق الكردية، ونقل الجنود والشرطة الكُرد إلى خارج كردستان[٣].

وهكذا مهدت الإتفاقية بداية جديدة للعلاقات العراقية – الإيرانية، وأوقفت حرباً كانت وشيكة بين الدولتين، وعلى آثر ذلك بدأ أعضاء اللجنة الوزارية المشكلة حسب إتفاق الجزائر عقد إجتماعاتً دورية متبادلة في كلا الدولتين، أضافة إلى زيارة مسؤولين كبار في الدولتين أهمها زيارة رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا[٤] الى بغداد تبعها زيارة نائب الرئيس العراقي صدام حسين إلى طهران في نيسان

(١) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث، المصدر السابق، ص ٥١١.

(٢) شامل عبد القادر ، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٣) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق، ص ٥١٢

(٤) أمير عباس هويدا: ولد عام ١٩١٨ في إيران ، درس المرحلة الثانوية في بيروت، واكمل دراسته الجامعية في البرازيل حيث حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ثم حصل على شهادة الدكتوراه من فرنسا ، عمل ضابطاً في سلاح المدفعية الإيراني ، شغل عدة مناصب في الدولة الإيرانية مثل وزارة المالية للفترة (٧-٣-٢٩٦٤) إلى (١٩٦٥/١/٢١) اصبح رئيساً للوزراء بعد اغتيال رئيس الوزراء الإيراني منصور في ١٩٦٥/١/٢٦ وبقي حتى استقالت وزارته في ١٩٧٨/٩/٩، اعتقل في يوم ١٩٧٨/١١/٨ في عهد حكومة أزهاري العسكرية ، اعدم في ١٩٧٩/٤/٧. ينظر: محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي، ١٩٨٣،ص ١٢٣-١٢٤.

١٩٧٥ لوضع الإتفاقية موضع التنفيذ، وفي ١٣ حزيران ١٩٧٥ تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق و إيران [١].

وهكذا أصبح الإتفاق عقداً مكتوباً على الورق ووقعه وزراء خارجية الدولتين بحضور شاهد آخر هو وزير خارجية الجزائر[٢].

إنتهت الحركة الكردية بتنازل العراق عن سيادتهُ في شط العرب وبعض الأراضي الحدودية وبدل أن تتنازل الحكومة العراقية إلى شعبها و تحقق له بعض الحقوق. تنازلت لإيران محققة بذلك حلم تاريخي لم يتحقق في أوج ضعف العراق، فلم يتنازل العراق عن السيادة الوطنية على شط العرب في عهد الإحتلال العثماني ، ولافي عهد الإحتلال البريطاني، ولا في العهد الملكي ولافي عهد الزعيم عبد الكريم قاسم ولا في عهد العارفين. بل تنازل في عهد حزب البعث اثناء حكمه للعراق...

(١) للإطلاع على بنود معاهدة الحدود الدولية و حسن الجوار ينظر: سالم محمد بديوي الكبيسي، الحدود العراقية الإيرانية – دراسة جيوبولتيكية ،رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١.

(٢) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

ثالثاً : محاولات إستئناف الحركة الكردية في العراق

أدى قرار إعلان الملا مصطفى البرزاني وقف القتال و انتهاء الحركة الكردية المسلحة في العراق إلى رفض العديد من قيادي الحزب الديمقراطي الكردستاني والبيشمركة قائلين " **نحن اخترنا الكفاح المسلح منذ ١٣ سنة لنيل حقوق شعبنا ، وقمنا في الجبال و الوديان و السهول برد هجمات العدو، وسنستمر دون مساعدة شاه إيران إلى آخر انفاسنا في الكفاح المسلح**" [١].

فعلا سبيل المثال لا الحصر كان رأي صالح اليوسفي في الاجتماع الأخير الذي قرر فيه الملا مصطفى البرزاني إيقاف القتال إستمرار القتال قائلاً " **في الوقت الذي كان علينا أن لا نحارب حاربنا و الأن يجب أن نقاتل و نصمد ، لكنكم تقولون إن القتال والمقاومة ليست في صالحنا**"، وأجمع بعض المقربين به قائلاً " **لا تسلموا أسلحتكم للنظام ، خبئوا أسلحتكم، فنحن سنوقد نار الثورة في كردستان في أقرب فرصة**"[٢]؛ كذلك كان رأي محمود عثمان أيضاً الإستمرار في القتال و عبر عنه قائلاً : " **كان رأيي أن نستمر حتى نثبت إننا باقون وربما يجهض الإتفاق، كان رأي و لو حرب عصابات**" [٣] ؛ والجدير بالذكر أن نجل مصطفى البرزاني مسعود كان يرى الاستمرار في القتال و عبر عن ذلك قائلاً :" **كان رأيي المقاومة و الدفاع**" [٤].

و حتى قائد الحركة الكردية في العراق الملا مصطفى البرزاني الذي أعلن إيقاف القتال كان هو الآخر ينوي إستئنافه في وقت لاحق، وهذا ما أجاب عليه عندما وجه

---

(١) سرور عبد الرحمن عامر، تاريخ الإتحاد الوطني الكردستاني ١٩٧٥-١٩٧٦ تأسيس و إندلاع الثورة، ترجمة : جمال الهموندي ،ج١، ط١، مطبعة هيفي، اربيل، ، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) عبد السلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة، ط١، ١٩٩٢، ص٢٥.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان، المصدر السابق .

(٤) مسعود البرزاني، ج٣، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

الصحفي المصري محمد حسنين هيكل سؤاله إلى البرزاني لماذا أستسلمت؟ رد قائلاً: " **إنني لم أستسلم. لقد أخترت إنهاء الثورة في الوقت الحاضر... كنت أستطيع الإستمرار في المقاومة بعد إغلاق الحدود مع العراق. لكني آثرت أن أحقن دماء الشعب الكردي، و الشعب العراقي... و حين إتفقوا مع إيران سألت نفسي إلى متى؟ فقلت : اريح الناس من العذاب و امشي خارج العراق**" [١].

كان الرافض الأكبر و "الأكثر أهمية" لوقف القتال هو جلال الطالباني لما سيلعبهُ من دور بارز على الساحة الكردية بعد إنهيار الحركة الكردية المسلحة في آذار ١٩٧٥، إذ طالب بأستمرار القتال المسلح و أرسل رسالة ٬الى الملا مصطفى البرزاني يبلغه أنه التقى السوفييت في بيروت و طلبوا من الكُرد مواصلة القتال وعدم الإستسلام لطلب الشاه قائلاً: " **إن الحركة الكردية بإستسلامها ستسجل على نفسها كونها حركة عميلة و تابعة و بمقاومتكم يمكننا التوسط بين الحركة وبغداد، ونقول لهم غير موالين لإيران و إنهم مجرد حركة كردية**" وروى جلال الطالباني أن مقر الملا مصطفى البارزاني أجاب على الرسالة " **أتركوا هذا لأنه يريد أن يخدعنا**" [٢]؛ وفي هذا الصدد قال جلال الطالباني أنه في يوم ٢٧ آذار ١٩٧٥ أدلى من بيروت بتصريح دعا فيه لإستمرار المقاومة و قال : "**أنني سأرجع قريباً من أجل شحذ همم المقاتلين**" [٣].

ظهرت على المسرح السياسي الكردي آنذاك عدة تيارات سياسية دعت إلى إعادة تنظيم الحركة الكردية في العراق و البدء بالمرحلة الجديدة بما يناسب ظروف المنطقة . فقد ظهرت ثلاث تيارات الأول: تيار أصلاحي قومي يدعو إلى تأسيس

---

(١) نقلاً عن: ايوب البرزاني، المصدر السابق، ص ٤٧٣.

(٢) غسان شربل، سلسلة يتذكر جلال الطالباني –دفاتر الثورة الكردية، نشرت مجلة الوسط بين ١٦ تشرين الثاني– ٧ كانون الأول ، ١٩٩٨، ص٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

الحزب الديمقراطي الكردستاني من جديد و مواصلة العمل تحت رايتهِ لما يمتلك الحزب من دور تأريخي في قيادة الحركة الكردية و ينقسم هذا التيار إلى قسمين :

أ- تيار يدعوا إلى إحياء الحزب بموافقة الحكومة العراقية وضمن صيغة الجبهة الوطنية. بحيث يقبل بمشروع الحكم الذاتي الذي أصدرته الحكومة في آذار ١٩٧٤ ، ويسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وضم هذا التيار العديد من العائدين إلى العراق وهم من العناصر المتعلمة التي انهكتها سنين القتال و غمرها اليأس بعد الإنهيار ، أضافة إلى عناصر انتهازية تبحث عن المناصب ، لكن هذا التوجه لم يستطع إستقطاب عموم الكرُد و التعبير عن طموحهم ، والدفاع عن حقوقهم لأن الحكومة العراقية رفضت السماح له بالعمل مما خيب آمال العاملين فيه فأنحسر المد الإصلاحي وتراجع إلى الوراء [١].

ب- تيار يدعوا إلى إحياء الحزب على أسس جديدة برضى البرزاني، و المحافظة على تراثه، وتمسكاً بأهداب أمجاده وينتمي لهذا القسم بعض المتقفين الكُرد في خارج العراق و في معسكرات اللاجئين في إيران.

أما التيار الثاني: فكان يدعوا إلى إحياء الحزب بزعامته التقليدية و بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية و إيران على أن يكون نشاطه مرهون بما تسمح به الدول و لما كانت الدولتان لا تسمح الآن، فقد قررت الزعامة التقليدية للحزب إحياء فرع الخارج فقط، وحاولت الإستفادة كبداية للعمل من العناصر اليسارية و التقدمية التي هيمنت على هذا الفرع، فهي مقبولة و قادرة على استقطاب الشباب [٢].

---

(١) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) محمد سهيل طقوش، تاريخ الأكراد ٦٣٧-٢٠١٥، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

أما التيار الثالث: فهو تيار آمن بالنضال الجماهيري الثوري للقوى التقدمية وسعى إلى تحقيق الاهداف الديمقراطية المشتركة و الاماني القومية الخاصة، وكان هذا التيار موجود داخل الحركة الكردية و استهجن الارتباط بإيران ويدين العلاقة مع امريكا و الدوائر الغربية، لذا وجد هذا التيار حقيقة وجود فئات اجتماعية مختلفة ومتباينة داخل الحركة القومية الكردية لذا دعى إلى صهرها في بوتقة إتحاد وطني من اجل اعادة التنظيم و النضال ، وقد تبلور هذا التيار في قيام الاتحاد الوطني الكردستاني[١]. وبناء على ذلك سيعيد جلال الطالباني إحياء الحركة الكردية سياسياً و عسكرياً عن طريق تأسيس حزب الإتحاد الوطني الكردستاني، فيما سيعيد الحزب الديمقراطي الكردستاني نشاطهُ السياسي و العسكري ايضاً هذه المرة تحت عنوان (القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني)، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات النضال الكردي في كردستان العراق.

تعود فكرة تأسيس الإتحاد الوطني الكردستاني إلى جلال الطالباني سكرتير العصبة الماركسية اللينينية (كوملة) [٢] وتركزت الفكرة حول إنشاء تنظيم شبه جبهوي تكون العصبة الماركسية اللينينية المحرك الاساس له[٣].

(١) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، المصدر السابق، ص٣٨١-٣٨٢.

(٢) العصبة الماركسية اللينينية (كوملة) : تعود فكرة تأسيسها إلى عام ١٩٦٤ بعد إنشقاق جماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني- إبراهيم أحمد) فقد تشكلت بإنشاء خلايا تثقيفية للفكر الماركسي الماوي و اهم من مثلها (نيشروان مصطفى- شازاد صائب- شيهاب شيخ نوري- فريدون عبد القادر- أنور زوراب) وغيرهم، بعد اعلان بيان آذار ١٩٧٠ و حل جماعة المكتب السياسي لنفسهم و الدخول مرة آخرى في الحزب الديمقراطي الكردستاني، كان الكثير قد رفض العودة للحزب و بالتالي عقد عدة إجتماعات توصلت إلى تشكيل ما سمي (العصبة الماركسية اللينينية (كوملة) في ١٠ حزيران ١٩٧٠ وكانت تعمل بصورة سرية حتى عام ١٩٧٥ ، مقابلة شخصية مع الاستاذ عادل مراد- عضو الاتحاد الوطني الكردستاني العراق- بغداد، ١٨ نيسان ٢٠١٨.

(٣) فائزة حسين عباس، الإستبداد و مواجهتهُ في العراق- دراسة مقارنة في فكر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والإتحاد الوطني الكردستاني، إطرووحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٧، ص ٨٣.في الأحزاب الكردية

أجرى جلال الطالباني إتصالات مع اعضاء العصبة في داخل العراق ومع بعض السياسيين الكُرد خارج العراق و كان القصد تشكيل منظمة واسعة تضم في احضانها كل الطبقات و الشرائح المختلفة في المجتمع الكردي، وبعد أن درس الإقتراح ونوقش قرار تأسيس الإتحاد الوطني الكردستاني في ٢٢ آيار ١٩٧٥ في دمشق، وعقد مؤسسو الإتحاد (جلال الطالباني- فؤاد معصوم- عادل مراد- عبد الرزاق الفيلي). أول أجتماع لهم[١]؛ وعقد جلال الطالباني في برلين بتاريخ ٢٦ أو ٢٩ آيار ١٩٧٥ اجتماع آخر حضره عدد من الشخصيات الكردية في أوربا ، فعلى سبيل المثال لا الحصر (نيشروان مصطفى أمين – هيرو إبراهيم أحمد- حسن حمة علي – لطيف جمال رشيد – عمر الشيخ موسى) و غيرهم ، وقد تمخض عن هذا الإجتماع أضافة ثلاث شخصيات للهيئة المؤسسة للإتحاد الوطني الكردستاني وهم كل من (نيشروان مصطفى أمين – كمال فؤاد_ عمر شيخ موسى)، و الإتفاق على أن يتم إعلان بيان تأسيس الحزب بعد عودة جلال الطالباني لدمشق[٢]؛ و في ١ حزيران أعلن رسمياً إنشاء الإتحاد الوطني الكردستاني من دمشق وقد نشر البيان بعدة لغات منها العربية والانكليزية والالمانية والفارسية[٣].

وأصبح يمثل أضافة إلى العصبة الماركسية اللينينية (كوملة) الحركة الاشتراكية الكردستانية[٤]؛

(١) فؤاد علي أحمد، الإتصال السياسي في الأحزاب الكردية- الإتحاد الوطني الكردستاني إنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية ،كلية العلوم الإنسانية، ٢٠٠٨، ص ٩٣.

(٢) فؤاد علي أحمد، المصدر نفسه، ص٩٤.

(٣) سرور عبد الرحمن عمر، المصدر السابق، ص ١١١.

(٤) الحركة الإشتراكية الكردستانية: بدأت فكرة تأسيسها بعد إنهيار الحركة الكردية و بالتحديد شهر نيسان ١٩٧٥، تأسست من عدد من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني و بمشورة صالح اليوسفي الذي بقي في العراق بعد انهيار الحركة المسلحة، اعلن أول بيان لها في آب ١٩٧٦، تكونت من (صالح اليوسفي- علي العسكري- خالد سعيد- رسول مامند- سعدي عزيز – عمر دبابة- علي عبد الله علي- عارف عبد القاهر- ملا ناصح اسماعيل أحمد- ملازم طاهر علي و الي بك) . للمزيد ينظر: سرور عبد الرحمن عمر، المصدر نفسه، ص ١٣٧-١٤٧.

و الخط العام[١].

تبنى الاتحاد الوطني الكردستاني الماركسية- اللينينية- الماوية فكراً للثورة على النظام[٢]؛ وقد إنشأ الحزب قوة عسكرية خاضعة له تسمى قوات الأنصار[٣]؛ والتي تشكل العصبة الماركسية اللينية (كوملة (٨٠)% من مقاتليها و أغلبهم من طلاب جامعة السليمانية، بينما شكل (٢٠)% الباقون حركة كردستان الاشتراكية[٤].

عقدت الهيئة المؤسسة للإتحاد الوطني الكردستاني إجتماعها الأول في ١٧ كانون الأول ١٩٧٥ في دمشق[٥]؛ وقد حدد في هذا الإجتماع الخطوط الأساسية لنشاطات الحزب في داخل العراق و خارجه، و إعادة البدء بالحركة المسلحة، لذا أقيم مركز للتدريب ، وكان الفلسطينيون يشرفون على التدريب[٦]؛ إذا كان جلال الطالباني يرتبط بعلاقة وطيدة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعندما كان ممثلاً للحزب الديمقراطي الكردستاني في بيروت كان قد كتب عدة مقالات في جريدة (الهدف) الفلسطينية[٧].

عقدت الهيئة المؤسسة للإتحاد الوطني الكردستاني في ٢٩ آذار ١٩٧٦ إجتماعها الثاني في فيينا، وبين ٢٣-٢٤ آيار ١٩٧٦ عقد سلسلة من الإجتماعات

---

(١) الخط العام: يقول جلال الطالباني أصبح الإتحاد الوطني الكردستاني يتكون من ثلاثة أَجنحة رئيسية جناح الكوملة، وجناح الحركة الإشتراكية الكردستانية، والجناح الإخير كان يتكون من الأعضاء الغير منتمين إلى الجناحين السابقين و سميناهم= =(بالخط العام) و أن أي شخص يقبل ببرنامج الإتحاد الوطني الكردستاني يصبح عضواً فيه. للمزيد ينظر: سرور عبد الرحمن ، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٢) فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٣) نائل الدهشان ، القضية الفلسطينية، نشر معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، ٢٠٠٩، ص ١٦.

(٤) مقابلة شخصية مع الأستاذ عادل مراد عضو الاتحاد الوطني الكردستاني، بغداد ، ١٨ نيسان ٢٠١٨.

(٥) فؤاد علي أحمد، المصدر السابق، ص٩٥.

(٦) فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص٩٣.

(٧) مقابلة شخصية مع الاستاذ عادل مراد ، المصدر السابق .

وطرح جلال الطالباني مشروع إعادة الحركة المسلحة في كردستان العراق، تقرر على أثره أرسال المقاتلين لإعادة النشاط العسكري[١].

وفي متصف عام ١٩٧٦ أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني عن إنطلاق الكفاح المسلح في كردستان العراق تحت مسمى (الثورة العراقية المنطلقة من جبال كردستان، بهدف محاربة الدكتاتورية من أجل الديمقراطية، و حقوق الإنسان، وإنهاء الظلم و الإضطهاد القومي و المذهبي، وضد الرجعية و الإقطاعية) [٢].

شكلت الأراضي السورية قاعدة رئيسية لبدء حركة كردية مسلحة جديدة في كردستان العراق إذ وفرت الملاذ الآمن للإتحاد الوطني الكردستاني وفتحت لمقاتليه معسكرات تدريب، واعطت مجال للتحرك عبر حدودها مع العراق[٣]؛ وفي هذا الصدد تحدث جلال الطالباني عن الدعم السوري بالتدريب و التسليح وذكر أن الاتحاد الوطني الكردستاني له معسكران لتدريب في سوريا الأول قرب دمشق والثاني في القامشلي مع دعم مالي و سلاح مجاني في بعض الأحيان[٤]؛ وكان الرئيس السوري حافظ الأسد[٥]؛ قد شن هجوماً عنيفاً على إتفاقية الجزائر واصفاً إياها إياها " **المؤامرة السرية مع الامبريالية لتسليم اراضي عربية- عربستانية إلى أيادي**

---

(١) فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢) سرور عبد الرحمن عمر، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) مقابلة مع الأُستاذ عادل مراد المصدر السابق .

(٤) معد فياض، من ذاكرة جلال الطالباني، حلقات نشرت في جريدة الشرق الاوسط بين ٩-١٨ آب ،٢٠٠٩، ص١٥٧.

(٥) حافظ الأسد: ولد في مدينة القرداحة عام ١٩٣٠ في دمشق وتلقى تعليمهُ فيها، تخرج من الكلية الجوية عام ١٩٥٤، بدأ بدأ نجمه يصعد مع سيطرة حزب البعث الاشتراكي على اثر نقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ حيث رقي إلى رتبة لواء طيار، عين عام ١٩٦٤ قائداً للقوة الجوية السورية انتخب للمجلس الوطني لقيادة الثورة لمرتين متتاليتين (١٩٦٥-١٩٦٦) كما انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث ثلاث مرات في الاعوام التالية ١٩٦٦، ١٩٦٨، ١٩٦٩، شغل منصب وزير الدفاع في أربعة حكومات سورية(١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩)،قاد عام ١٩٧٠ إنقلاب أبيض واصبح رئيساً للجمهورية العربية السورية، توفي آثر مرض سرطان في ١٠ حزيران٢٠٠٠ .ينظر: هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الأسد ١٩٧١-٢٠٠٠، ط١، مكتبة رياض للكتب و النشر، ٢٠١٤، ص١٧-٣٧.

اجنبية و خيانة للثورة"[١]؛ كما وصفت جريدة البعث السورية الإتفاقية بـ" **الاستعمارية الجائرة**"[٢]؛ كما تحدث جلال الطالباني عن دعم مالي قدرهُ (خمسون الف دينار ليبي) شهرياً يرسلها الرئيس الليبي معمر القذافي[٣] لدعم التحرك الكردي الجديد في كردستان العراق، أضافة إلى دعم سياسي كان الإتحاد السوفيتي يقدمه للإتحاد الوطني الكردستاني[٤].

على اي حال أرسل الاتحاد الوطني الكردستاني عدد من المجاميع المسلحة من كوادره، وكانت مهمتها في البداية توعية الجماهير الكردية و رفع معنوياتها للبدء بحركة مسلحة تبدأ من خلال تنفيذ هجمات عسكرية على مواقع و مراكز القوات العراقية المتواجدة في كردستان[٥].

نفذت قوات الإتحاد الوطني الكردستاني (الأنصار) عدة عمليات على المواقع العسكرية في كردستان العراق ، أضافة إلى تنفيذ عملية اغتيال محافظ السليمانية، إذ أدت العمليات لجرح المحافظ و مقتل سائقه، و أصبحت بعد ذلك مفارز قوات الأنصار تنتشر في كل مناطق كردستان[٦] وتشن الهجمات المسلحة على المقار الحكومية حيث هاجمت قوة من الأنصار حفلاً أقيم في مصيف أحمد آوه بمناسبة ذكرى إنقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨ أدى إلى مقتل عدد من الجنود ، كذلك تصادمت

(١) نقلاً عن شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٢) جريدة البعث (سوريا)، العدد ٥٤٣٢، ١٣ /١١/ ١٩٨٠.

(٣) معمر القذافي: ولد عام ١٩٤٢ في مدينة سرت الليبية وتلقى تعليمه فيها، تخرج من الكلية الحربية في بنغازي عام ١٩٦٥ ثم ارسل إلى بريطانيا ودرس وتخرج من الكلية العسكرية الملكية ،كون القذافي مجموعة الضباط الوحدويين الاحرار، قاد انقلاب عسكري في ١ آيلول ١٩٦٩ وطرد الملك ادريس السنوسي و اعلن النظام الجمهوري، سقط نظامه وقتل في ٢٠ آيلول ٢٠١١ .ينظر: هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاظر ، ترجمة شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع والإعلان،٢٠١٤، ص ١٢١.

(٤) معد فياض، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٩.

(٥) سرور عبد الرحمن عمر، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٦) مقابلة مع الإستاذ عادل مراد ، المصدر السابق .

قوات الأنصار مع قوة من الجيش العراقي الذي كان قد شن عملية عسكرية في قرية (قاينجة) في السليمانية بحثاً عن مقاتلين كُرد[١].

كان موقف الحكومة العراقية من تجدد نشاط الحركة الكردية في كردستان العراق حازماً، إذ سعت للقضاء عليها و ملاحقة عناصرها، خاصة بعدما أصدرت جماعة العصبة الماركسية اللينينية (كوملة) بياناً تأكد فيه مواصلة الكفاح المسلح في كردستان، إذ عملت الحكومة العراقية على ملاحقة عناصرها، وبالفعل القي القبض على مراسل بين جلال الطالباني و جماعة الكوملة، مما أضطر عناصرها للهروب إلى إيران لكن الشاه استطاع من القاء القبض عليهم و سلمهم للحكومة العراقية التي كان مرتبط معها بإتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥، فجرت محاكمة لهم واعدمت قيادة الخط الأول وسجن الباقون[٢].

وفي تموز ١٩٧٧ عاد جلال الطالباني إلى كردستان العراق و أصبح مركز القيادة في السليمانية عند الحدود العراقية الإيرانية[٣]؛ وعقدت اللجنة القيادية للإتحاد الوطني الكردستاني إجتماعها للمدة بين ٣١/٨-١٢/٩/١٩٧٧ هذه المرة في العراق وضمت اللجنة القيادة ممثلي الأطراف المشتركة في الأتحاد، وتقرر أن تعمل كلجنة موحدة، كما عدت قوات الأنصار التابعة للإتحاد الوطني (قوة ثورية موحدة) تخضع لنظام واحد و قيادة مشتركة، وتم انتخاب جلال الطالباني سكرتير للجنة القيادية، و (علي العسكري) المسؤول العسكري لقوات الاتحاد، و (رسول مامند) مسؤول الإدارة

(١) سرور عبد الرحمن عمر، المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) كاضم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكوردي في كردستان العراق، ط٢، دار آدريس للطباعة و النشر، ٢٠٠٥، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٣) مقابلة مع الأُستاذ عادل مراد ، المصدر السابق.

و المالية، و (شاسوار جلال "آرم") مسؤول العصبة الماركسية اللينينية ، و(سالار عزيز) مسؤول تنظيم الاتحاد العسكري[١].

عملت مفارز الإتحاد الوطني الكردستاني على نصب الكمائن للجيش العراقي والقوات الكردية الساندة له و شنت حملة أغتيالات على قيادة المفارز الكردية الموالية للحكومة العراقية فقد تم تصفية الكثير منهم بإعتبارهم " خونة" لقضية شعبهم، وأستمرت هذه السياسة إلى انتهاء عهد الرئيس أحمد حسن البكر فلم يمر يوماً دون حوادث اغتيال أو هجوم على مقار حكومية في كردستان العراق[٢].

لم تنتهي الحركة الكردية تماماً كما توقعت الحكومة العراقية رغم الضعف الذي أصابها فبالإضافة إلى تأسيس الإتحاد الوطني الكردستاني أعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني تنظيم نفسهُ تحت عنوان القيادة المؤقتة[٣]؛ فقد قرر نجلا الملا مصطفى البرزاني (مسعود و أدريس)، ومعهم محمد محمود عبد الرحمن (سامي) النهوض بالحزب من جديد و أن يكون الإنطلاق من فرع اوربا فقد بدأت الإتصالات منذ شهر نيسان ١٩٧٥ بالكوادر الشابة المشهود لها بالكفاءة وعقدت عدة إجتماعات في مدينة (نفدة) الإيرانية التي يتواجد فيها اللاجئين الكُرد[٤]؛ وتم الإتفاق على أن مجموعة من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني ترجع إلى كردستان لإعادة التنظيم الحزبي والحركة المسلحة، وقسم آخر يتوجهون إلى أوربا إذ كان للحزب مكتب في لندن الذي سيصبح على عاتقه إعادة التنظيم، فقد التحق بمكتب لندن كل من (محمد محمود

---

(١) فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) جريدة صوت الاتحاد، نشرة دورية يصدرها الاتحاد الوطني الكدردستاني فرع اوربا، العدد (٣) آذار ١٩٧٩؛ تقرير حول الوضع العسكري في كردستان العراق، الإتحاد الوطني الكردستاني قسم الإعلام، إقليم كردستان العراق، السليمانية، مؤسسة زين، ص ١-٥.

(٣) مثنى قادر أمين ، المصدر السابق ، ص ١٧٤-١٧٥.

(٤) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

عبد الرحمن(سامي)، نوري شاويس، علي عبد الله، ومحسن زيد، دلشاد ميران) [١]؛ وانتخب مسعود البرزاني رئيساً للقيادة المؤقتة و محمد محمود عبد الرحمن (سامي) اميناً عاماً لها[٢] ؛ و رفض التنظيم الجديد التعامل مع بعض القيادة السابقة في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان اعتماده هذه المرة على الكوادر الشابة ما بين ٢٠-٤٠ عام، ولم يتبقى من أعضاء المكتب السياسي السابق إلا خمسة اشخاص هم (مسعود-أدريس- محمد محمود عبد الرحمن "سامي"- نوري شاويس- على عبد الله)، أضافة إلى عشرة آخرين مثل محمد رضا- عارف طيفور- كريم سنجاري - جوهر نامق - آزاد برواري- كمال كركوكي- صالح عبد الرحمن بيداوي - دلشاد ميران-وريا ساعاتي) [٣].

واجهت القيادة المؤقتة الصعوبات في بداية عملها، إذ أن السلطات الإيرانية كانت قد حضرت أي نشاط سياسي للاجئين الكرد على أرضها، فقد حذرت الحكومة الإيرانية الكُرد من أي تحرك ضد النظام العراقي عبر أراضيها و هددت بتسليم من يلقي القبض عليه بتلك التهمة إلى الحكومة العراقية و بالفعل القت القبض على شخصين في مطار مهاباد قبل مغادرتهم إلى اوربا و معهم أختام مزورة و منشورات و كمية من الأموال، لكن اطلق سراحهم بعد تحذيرهم[٤].

كانت الفترة عصيبة على القيادة المؤقتة خاصة أن تلك الفترة كانت الحركات اليسارية مسيطرة على المنطقة سواء في لبنان أو سورية أو العراق، وكان المد اليساري طاغي، وقد لاقت القيادة المؤقتة صعوبة في التعامل و العلاقات لأن

(١) مقابلة شخصية مع الإستاذ دلشاد ميران ، المصدر السابق .

(٢) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، المصدر السابق، ص ٢٥٣ .

(٣) مقابلة شخصية مع الإستاذ دلشاد ميران ، المصدر السابق .

(٤) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٤٨ .

البعض كان يعتبر قيادتها من اليمين، أضافة إلى إتهامها بعلاقات سابقة مع الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و "إسرائيل" ، لكن لم تستمر تلك الصعوبات خاصة أن القيادة المؤقتة تقربت من أصحاب الفكر اليساري في منهجها الجديد، واعترفت ببعض الأخطاء التي أرتكبتها الحركة الكردية السابقة سواء في الادارة أو الحزب أو التوجه السياسي بشكل عام(١).

نجحت القيادة المؤقتة في إعادة تنظيم الداخل في كردستان العراق ، إذ بعد فترة وجيزة أصبحت تنظيماتها تنتشر في كردستان العراق و عدد من المحافظات العربية ذات التواجد الكردي الكبير(٢)؛ قررت إرسال عناصرها إلى تركيا للإختفاء في المناطق المحاذية للحدود العراقية– التركية للإستعداد لبدء حركة مسلحة جديدة في كردستان العراق(٣).

إنطلقت الحركة الكردية المسلحة الجديدة في ٢٦ آيار ١٩٧٦ وسميت بـ(ثورة كَولان) (٤)؛ و التي بدأ بتنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية ضد المواقع العسكرية للجيش العراقي في منطقة بادينان و أستخدمت الأراضي التركية قاعدة لإطلاق(٥)؛ وكان أتراك تركيا يساعدون بالاسلحة والتنقل والأرزاق، ولم تكن الحكومة التركية تستطيع السيطرة على تلك المنطقة التي يصعب التنقل و العيش فيها، كذلك كانت سوريا قد فتحت حدودها مسهلة بذلك مرور كوادر القيادة المؤقتة(٦).

(١) مقابلة شخصية مع الإستاذ دلشاد ميران ، المصدر السابق .

(٢) حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٣) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٤) علي سنجاري ، القضية الكردية و حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق، ط٢، مطبعة خاني، دهوك، ج٢، ٢٠٠٩، ص ١١١.

(٥) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٤٨–٢٤٩.

(٦) مقابلة شخصية مع الإستاذ دلشاد ميران ، المصدر السابق .

أما بالنسبة للتمويل فقد كان لدى بعض المقاتلين الكُرد اسلحة بسيطة أُخفيت في الكهوف قبل الإنسحاب إلى إيران ، وكانت تلك الأسلحة من الاسلحة الخفيفة، كذلك كان لدى الحركة الكردية بعض الامكانيات المالية التي كانت تمتلكها الحركة في السابق، ولم تقدم أي دولة دعم مادي للقيادة المؤقتة، والذي ساعد أن القوات الجديدة التي تشكلت كانت في مناطق بهيدنان و بعض مناطق السليمانية كانت تكاليفها قليلة وتعتمد على أهل القرى و المنطقة، و أن القيادة كانت تشتري بعض الاسلحة من لبنان أو سوريا و تنقلها للعراق[١].

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو هل انتهى دور الملا مصطفى البرزاني نهائياً بعد اعلان توقف القتال و الإنسحاب إلى إيران؟

بقي الملا مصطفى البرزاني في إيران لبعض الوقت ، ثم غادرها في حزيران ١٩٧٥ متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي العلاج من مرض السرطان الذي اصيب به، و هناك حاول جاهداً الإتصال بشخصيات أمريكية مؤثرة لكن الـ(CIA) لم تسمح لهُ ، وبقي معزولاً حتى أن نجلهُ مسعود الذي كان مرافقاً لهُ وصف الوضع بأنه كان كالإقامة الجبرية[٢].

كان الملا مصطفى البرزاني يستغل كل مناسبة كي يلتقي مع رجال الصحافة والسياسة الأمريكان ويتحدث عما حدث للكُرد من نكسة عقب إتفاق الجزائر[٣]؛ ويتحدث لهم عن خيانات متكررة من جانب إيران وتركيا والإتحاد السوفيتي و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، التي رأى أنه عام ١٩٧٢ لم يكن ليتحالف

(١) المصدر نفسه.

(٢) عمار علي السيمر، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٣) مجموعة ابحاث و إنطباعات للمؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق،ص ١٠٤.

مع الشاه لو لم يحصل على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية لأنه أصلاً لا يثق بالشاه[١].

وخلال وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية انتخب جيمي كارتر[٢]، رئيساً للولايات المتحدة فوجه الملا مصطفى البارزاني له رسالة قدم له التهاني بمناسبة تسلمهُ منصب الرئيس و كتب يقول" **سيادة الرئيس لسنا ضد الإتفاقية العراقية-الإيرانية لكن هل كانت هناك ثمة ضرورة في أن يصبح الكُرد ضحاياها؟ لقد صدقنا نحن الكُرد و عود الولايات المتحدة الأمريكية و إيران، وحاربنا ضد الطغمة الحاكمة في العراق. أين تلك الوعود التي قدمت بأسم الحرية؟ هل هي معسكرات اللاجئين في إيران؟ أم في جنوب العراق حيث تم ترحيل الكورد رغماً عنهم؟ أم في تشتت الكُرد في اوربا؟ أو في التفريق بين الاسر و بين الازواج و الاطفال؟ أم في اعمال التعذيب المميتة؟ وهل بوسع المجتمع الدولي الذي يحمل الحرية والاستقلال والديمقراطية إلى شعوب الأرض قاطبة أن يبقى لا مبالياً تجاه اخفاق الحركة الكردية و أزاء كل ما يجري الآن ضد الكُرد؟ هل له أن يضل مكتوف اليدين دون تقديم أية مبادرة**"[٣]؛ لم يرد كارتر على رسالة البرزاني فكتب له ثانية يطلب منه إستقباله كي يبحث معه القضية الكردية لكنه لم يتلق الرد[٤].

(١) جوثنان راندال، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٢) جيمي كارتر : ولد عام ١٩٢٤ في مدينة جورجيا، تلقى تعليمة الأولي و الثانوي فيها، ودرس في المعهد التكنولوجي، ثم التحق بالأكاديمية البحرية في مدينة ميرلاند وتخرج عام ١٩٤٦ عمل في البحرية الأمريكية، مثل مدينة جورجيا للفترة (١٩٩٦٣-١٩٦٧) في مجلس الشيوخ الامريكي ، ترشح عام ١٩٧٦ لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و اصبح رئيساً للفترة (١٩٧٧-١٩٨١) شهد عهده عدة تطورات سياسية منها (اتفاقية كامب ديفد بين مصر و "إسرائيل" و دوره في عقدها)، و أزمة الرهائن الأمريكان عقب الثورة الإسلامية في إيران، الاحتلال السوفيتي لأفغانستان)، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢، مازال على قيد الحياة. للمزيد ينظر: أدورد زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٨٩ حتى اليوم، ط١، دار الحكمة ، لندن، ص ٢٧٥-٢٨١.

(٣) مجموعة ابحاث و إنطباعات للمؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه.

أخيراً يؤكد دلشاد ميران عضو القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني أن دور البرزاني لم ينتهِ قائلاً : " **كان تأسيس القيادة المؤقتة بموافقة ومشورته ، وكان كل شيء يعرض عليه، وهو مطلع على كل شيء حتى بعد سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لكن كقيادة مباشرة وضعه الصحي لا يسمح لهُ، وكان يتصل هاتفياً بنا لبث روح الحماس لدينا، وأن أبناءه الاثنين هم قادة في الحركة الجديدة**"(١) في اشارة إلى أدريس و مسعود البرزاني.

أما فيما يخص العلاقة بين الإتحاد الوطني الكردستاني و القيادة المؤقتة، فقد كان عنوانها" التوتر الشديد"، و أحياناً " الصراع المسلح" فبالرغم من محاولات رأب الصدع التي كانت تقوم بها بعض الشخصيات الكردية مثل (علي سنجاري)، فضلاً عن وساطة حزب البعث العربي الأشتراكي (القيادة القطرية في سوريا)، فقد حصل اللقاء الأول في لندن بين جلال الطالباني و مسعود البرزاني بواسطة عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (علي سنجاري) في يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦، واتفق الطرفين على حل الخلافات الموجودة(٢).

وبعد ذلك وجهت الحكومة السورية الدعوة إلى مسعود البرزاني لغرض اجراء الحوار مع جلال الطالباني فلبى الدعوة و بعد عدة إجتماعات ووساطة من قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا و بعض المسؤولين السوريين، إذ وصل الطرفين إلى توقيع إتفاق للتعاون المشترك في ١ آذار ١٩٧٧(٣)؛ وقد وقع على إتفاق التصالح أضافة الى جلال الطالباني و مسعود البرزاني، (باقر ياسين) الذي كان يشغل منصب الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي

---

(١) مقابلة شخصية مع الأُستاذ دلشاد ميران ، المصدر السابق .

(٢) شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان العراق، المصدر السابق، ص ٤٥١ .

(٣) علي سنجاري، القضية الكردية و حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق،ج٢، المصدر السابق ، ص ١٤٩.

(الجناح اليساري العراقي الموالي لسوريا) [١]؛ ولم يجف حبر الإتفاق حتى تجددت الحملات الإعلامية المضادة بين الطرفين بعد شهرين من توقيع الإتفاق، وغادر مسعود البرزاني دمشق في ٢٦ آيار و عاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليستمر الصراع الكردي – الكردي، الذي وصل حده، إذ جرت معركة سميت بمعركة هكاري[٢]؛ التي استمرت من ١ –١٩ حزيران ١٩٧٨ راح ضحيتها عدد من كوادر الحزبين[٣].

ومع نهاية العام ١٩٧٨ أزدادت حدة التظاهرات ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران ، وبهذه المناسبة أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٠ تشرين الأول بياناً رجح فيه إحتمالات سقوط نظام الشاه، وعقب ذلك أرسلت القيادة المؤقتة اثنين من أعظائها إلى باريس لمقابلة الإمام الخميني[٤] أحد أبرز المعارضين لنظام الشاه، إذ أعربا عن اسنادهم للنضال الذي يقوده ضد الشاه ونظامه "العميل"[٥].

(١) شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان العراق، المصدر السابق، ص ٤٥١.

(٢) هكاري: تقع هكاري في تركيا، وتتكون من منطقة جبلية تقع على الحدود العراقية التركية، وتقابل محافظتي أربيل و دهوك العراقيتين، وعاصمة الولاية هي مدينة (جولمدك)، التي تبعد حوالي خمسين كيلوا متر عن حدود كردستان العراق، وهي ابعد الولايات من العاصمة التركية (أنقرة)، وأقلها تقدماً من حيث البناء و العمران.ينظر: شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان العراق، المصدر السابق، ص ٤٥٤–٤٥٥.

(٣) علي سنجاري، القضية الكردية و حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق،ج٢، المصدر السابق ، ص ١٥٣.

(٤) الإمام الخميني : ولد عام ١٩٠٢ في مدينة خمين (محافظة مركزي) ، درس في خمين حتى سن التاسعة عشرمقدمات العلوم، وفي عام ١٩٢١ التحق بالحوزة العلمية في مدينةآراك ، وبعد عام هاجر الى قم المقدسة لمواصلة الدراسة في حوزتها ، وفي عام ١٩٢٩ بدء مزاولة التدريس في الحوزة ،انطلق نشاطه الثوري مع بداية شبابه إذ شارك في إنتفاظة خرداد (١٩٦٣/٦/٥) ، وبعد اخماد الإنتفاضة نفي الى تركيا ، ثم العراق ،ثم فرنسا ، قاد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، توفي عام ١٩٨٩.أحمد فاضل السعدي ،موسوعة اعلام الثورة الإسلامية في ايران ١٩٦٣–٢٠١٧ ، ط١، مركز الدراسات ، بغداد ، ٢٠١٧ .

(٥) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٤٨–٢٤٩.

وخلال تلك الفترة نضجت الثورة الإسلامية في إيران و انتصرت وسقط الشاه محمد رضا بهلوي في ١١ شباط ١٩٧٩[١]. أدى هذا السقوط لإحياء الآمال الكردية في دعم إيراني يحقق للحركة دعماً عسكرياً وسياسياً ويشكل ضغوطاً على الحكومة العراقية.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران " أرسل الملا مصطفى البرزاني برقية تأييد إلى الإمام الخميني تمنى عليه فيها أن يَعتبره من المجاهدين السائرين على هذا الطريق".[٢].

أما جلال الطالباني فقد زار إيران و التقى بالإمام الخميني في مقر إقامته في قم المقدسة وتبادل معه و جهات النظر وسبل إقامة العلاقات بين إيران الإسلامية والإتحاد الوطني الكردستاني، لأن الطالباني كان يرى أن العلاقات مع النظام الإيراني الجديد ضروري، لإعتبارات مختلفة منها جغرافية، وإقتصادية ، وسياسية بالرغم من الإختلاف الفكري والآيدلوجي بينه وبين النظام الجديد[٣]؛ وبالرغم من هذه الزيارة لم يتمكن الإتحاد الوطني الكردستاني بآيديولوجيته العلمانية و اليسارية الإستفادة من النظام الإيراني الجديد، فمثل الشاه شعر النظام الجديد بأمان اكثر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة العائلة البرزانية[٤].

توفي الملا مصطفى البرزاني في ١ آذار ١٩٧٩ في مستشفى جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية ونقل جثمانه الى إيران ليدفن في مدينة (شنوية) الحدودية مع العراق[٥].

---

(١) زكي خيري، الحرب العراقية الإيرانية– قضايا الدفاع عن الوطن والثورة،د.ت، ص ١٣.

(٢) نقلاً عن: صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٥٢

(٣) سالار أوسي، جلال الطالباني– أحداث و مواقف، ط١، دار أبعاد للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨،ص١١٢.

(٤) ديفد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، المصدر السابق، ص ٥١٩.

(٥) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٣٨–٢٣٩.

وفي مساء يوم ١٦ تموز أعلن الرئيس أحمد حسن البكر عن تنازله عن السلطة إلى نائبه صدام حسين[١]؛ قائلاً:" **اشعر بالثقة العميقة في أن القيادة أختارت بحق الرجل المؤهل خلقاً و نضالاً و شجاعة ومقدرة...**"[٢]

وبذلك يكون قد أُسدل الستار على فصل مهم من تاريخ العراق المعاصر و الحركة الكردية ليبدأ فصل آخر اكثر دموية وعنفاً ابتدأ بالحرب العراقية الإيرانية وانتهى بغزو العراق في ٩ نيسان٢٠٠٣.

(١) الوقائع العراقية ،(جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٧٢١/ ١٦ /٧ ١٩٧٩.

(٢) نقلاً عن : شامل عبد القادر ، مجزرة (قاعة الخلد) تموز ١٩٧٩ ، ط٤ ، مكتبة الازل ، بغداد ، ٢٠١٣. ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.



الخاتمة

الخاتمة

في ضوء ماورد في الرسالة توصل الباحث إلى جملة من النتائج وهي كالآتي :

١- لم يجد الباحث إختلافاً يمكن ان يعتمد به على مستوى نقل المعلومة فيما يخص تطورات القضية الكُردية بين الحكومة العراقية وقادة الكُرد، إذ كان هناك اشبه ما يكون بالاتفاق على المعلومات التي تعلقت بوضع الكُرد خلال حكم الرئيس أحمد حسن البكر.

٢- أن ما حصل عليه الكُرد في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم ، يعد مكسباً معنوياً وسياسياً لا يضاهي ما حصلوا عليه من الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق، لأنه كان دون ضغط سياسي أو عسكري ، إنما لاقتناع الزعيم عبد الكريم قاسم بأن الكُرد جزء من العراق ، وإن الحركة القومية الكُردية هي جزء من الحركة الوطنية العراقية.

٣- كان بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ حلاً سلمياً وتتويجاً لسلسلة شاقة من المفاوضات والصراعات السياسية والعسكرية بين الحكومات المتعاقبة على حكم العراق والحركة الكُردية ، الا ان من ابرز المشاكل التي اعترضت تطبيق بنود هذا البيان هو عدم وجود رغبة حقيقية لدى صانع القرار السياسي في بغداد في حل القضية الكُردية بشكل جذري، ولو قدر له ان يطبق بالشكل الصحيح -كما جاء في بنوده- لكان نموذجاً يقتدى به في دول العالم التي تعاني من مشاكل مثيلة.

٤- لقد كان الاتفاق حول مدينة كركوك عقبة كأداء في العلاقات بين الحكومات العراقية المتعاقبة في بغداد والكُرد، إذ كان التوصل إلى تسوية بشأنها كفيل بإيجاد تسوية للكثير من المشكلات بين الطرفين، الا ان عدم التوصل إلى حل توفيقي بين الطرفين ساهم في دفع الامور باتجاه التوتر ودفع الكُرد إلى حمل السلاح من جديد.

٥- العامل الدولي كان ذا تأثير مزدوج على الحركة الكُردية ، فتارة كان تأثيره إيجابي على المستوى الإعلامي واللوجستي والعسكري ، وبالتالي كان دافعاً ورصيداً مهماً مكن الكُرد من مشاغلة الجانب الحكومي وتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية ، وتارةً أُخرى ذا تأثير سلبي لأنه جعل الكُرد يعتمدون كلياً على هذا الدعم ، مما جعل مصير الحركة الكُردية رهن المتغيرات الإقليمية والدولية ولعل ما جرى في الجزائر خير شاهد ودليل على ذلك.

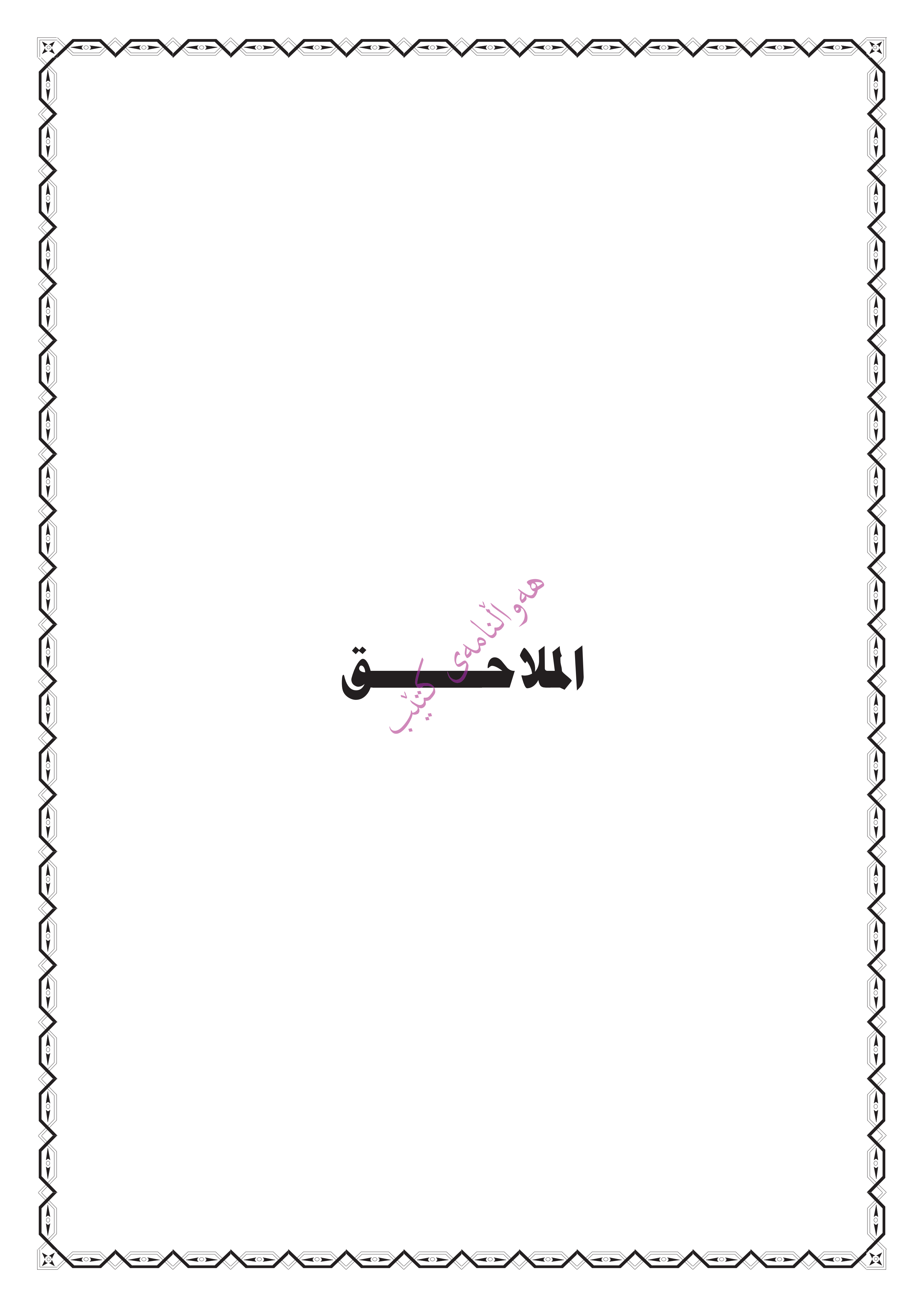
٦- تتحمل الحكومة المركزية في بغداد والكُرد ما آلت إليه الأحداث في كردستان العراق عام ١٩٧٤ ، فالحكومة العراقية فرضت قانون الحكم الذاتي على الكُرد رغم اعتراضاتهم على بعض بنود القانون ، اما الحركة الكُردية فقد كان لها نصيب مما حدث ، فقد كان الأَولى أن تتريث في إتخاذ قرار المواجهة، إذ اعتمد الكُرد على الدعم الذي قدمه شاه ايران الذي كان له حسابات خاصة تتفق ومصلحة بلاده، وهو ما تحقق له في توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي حصل بموجبها على مكتسبات .

٧- لم تكن إتفاقية الجزائر "جزائرية" الصنع ، بل صنعتها ظروف دولية وإقليمية ، كما لا يمكن تصنيفها ضمن المعاهدات والإتفاقيات الحدودية بين البلدين ، إذ لم تكن تسويات حدودية فحسب ، بل كانت فاصلة تاريخية بين حدثين هما غاية في الأهمية ، تمثل الأول في إن عقدها كان مصحوباً بانتهاء أهم وأطول حركة كردية في تاريخ العراق والتي امتدت للمدة (١٩٦١ – ١٩٧٥) ، في حين يمثل الحدث الآخر في الغائها وكل ما ترتب على هذا الإلغاء من تداعيات سياسية وعسكرية تمثلت بإشعال الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

٨- أن الحقبة التي امتدت بين الأعوام (١٩٧٥ – ١٩٧٩) ، لم تشهد حركات كردية مسلحة واسعة كالسابق، بل اقتصرت على عمليات تنفذها مجموعات صغيرة

لعدة تجمعات سياسية كردية تشبه في أدائها حرب العصابات ، وإن ما يميز تلك الحقبة هو الصراع الداخلي بين القوى الكُردية، في الوقت الذي استطاعت فيه الحكومة العراقية من فرض سيطرتها العسكرية والامنية على كل اجزاء كردستان العراق .





الملاحـــق

ملحـــق رقم (١)

اتفاقية ١٠/ شباط / ١٩٦٤

نص بيان الحكومة العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على مقتضيات المصلحة العامة واستجابة أخواننا الأكراد لما جاء في نداء ملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية الى الجزء الشمالي وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الأستعمارية وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقنا للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي:

١- اقرار الحقوق القومية لأخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

٢- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار العفو العام ورفع الحجز عم الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم.

٣- إعادة الإدرات الى المناطق الشمالية.

٤- إعادة الموظفين والمستخدمين.

٥- رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها[١].

(١)نديم أحمد الياسين ، المصدر السابق ، ص ٤٠-٤١.

٦- الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فورا وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقييد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين [٢].

٧- تعويض أصحاب الأراضي التي غمرت اراضيهم من جراء سدي دوكان ودربنديخان تعويضا عادلا.

٨- تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن والإستقرار للمنطقة الشمالية و اننا نهيب بأخواننا الأكراد العودة الى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الإستعمار وأذنابه وليعلم أخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.

٩- على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

التوقيع

ملحــق رقم (٢)

بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦

بيـان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ او مـا يُعرف فـي الأوسـاط السياسـية ببيـان عبدالرحمن البزاز.

نص البيان

ان هذه الحكومـة رغبـة منها فـي وضـع حد للوضـع غيـر الطبيعي فـي انحـاء شمال الوطن . وسيراً وراء ما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف عند تشكيل الوزارة في الحفاظ على وحدة التربـة العراقية وتحقيق الوحدة الوطنية وتأكيداً للروابط الوثيقة القائمة فعلاً بين العرب والأكراد والتي تدعمها . للعمل الحفيف المخلص نصاً وروحاً المشـترك وتأكـد عزمهـا القـاطع عن الإلتـزام بـه وتطبيقـه نصـاً وروحـاً بأسـرع وقـت مستطاع .

١-قد اعترفت الحكومة بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت عند تعديله وهي مستعدة لتأكيد هذا المعنى وزيادة جلاءه في الدستور الدائم بحيث يصبح من الواضـح إقرار القوميـة الكرديـة وحقوق الأكراد القوميـة ضـمن الـوطن العراقـي الواحد الـذي يضـم قـوميتين رئيسـيتين همـا العـرب والأكـراد وبحيـث يتمتـع العـرب والأكـراد بحقوق وواجبات متساوية [١].

(١)ندريم أحمد الياسين ، المصدر السابق ، ص٤٢-٤٥.

٢ – والحكومة على استعداد لإعطاء هذه الحقيقة الكلية وجودها الفعلي في قانون المحافظات – الذي هو في طريقه الى التشريع – على اساس من اللامركزية بأن يكون لكل لواء ولكل قضاء ولكل ناحية شخصية معنوية معترف بها . ولكل من هذه الوحدات الإدارية مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة بما فيذلك امور التربية والتعليم والصحة وكل ما له صلة بالشؤون المحلية والبلدية حسب ما فصله القانون المذكور. كما أن القانون المذكور يمكن من اجراء التعديل في حدود الوحدات الإدارية كما يمكن من إنشاء وحدات ادارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة .

٣– وطبيعي أن الحكومة تعترف باللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تكون غالبية سكانها أكراداً . تكون لغة التعليم مع العربية – في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية.

٤– أن هذه الحكومة عازمة على اجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددها المنهاج الوزاري بشكل صريح وسيمثل الأكراد في المجلس الوطني القادم بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي. وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات.

٥– وطبيعي أن يشارك الأكراد اخوانهم العرب في كافة الوظائف العامة بنسبة سكانهم بما في ذلك الوزارات والوظائف الإدارية العامة والقضائية والدبلوماسية والعسكرية دون الإخلال بمدى الكفاءة.

٦– وسيكون هناك عدد من طلاب البعثات والزمالات والمنح الدراسية في مختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الأكراد يرسلون للتخصص في خارج البلاد دون الإخلال الكلي بالكفاءة وحاجة القطر. كما ستزيد جامعة بغداد من اهتمامها بدراسة

اللغة الكردية وادبائها وتراثها الفكري والحضاري وتسعى الجامعة لفتح فروع لها في الشمال عند توفر الإمكانيات .

٧- وسيصبح من طبيعة الأشياء أن يكون – الموظفون المحليون – الأولوية والأقضية والنواحي الكردية من الأكراد ما توفر العدد المطلوب منها. ولن يصار الى غيرهم الا بمقدار ماتقتضيه مصلحة تلك المناطق ذاتها.

٨- سيرافق الحياة النيابية انشاء بعض التنظيمات السياسية وتمكين الصحافة من التعبير عن رغبات الشعب وستسمح الحكومة للأكراد بذلك في الحدود التي يرسمها القانون وستكون الصحافة السياسية والأدبية في المناطق الكردية باللغة الكردية أو باللغة العربية او بهما معاً حسب طلب ذوي العلاقة.

٩- أ- عنما تنتهي أعمال العنف يصدر العفو العام عن كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال أو كانت لهم صلة بها بما فيهم من صدرت بحقهم أحكام بسبب الاعمال المذكورة او لصلتهم بها او احتجزت حرياتهم .

ب – يعود جميع الموظفين والمستخدمين من الأكراد الى وظائفهم السابقة كما يؤمن الملاك اللازم لهم ويلاحظ انصافهم.

ج – تسعى الحكومة لإعادة جميع العمال الأكراد المفصولين الى اعمالهم السابقة بكل طاقاتها.

١٠- على منتسبي القوات المسلحة البدء في العودة الى وحداتهم فور صدور هذا البيان على أن يتم ذلك كله خلال مدة اقصاها – شهران – وسيعامل العائدون بالرفق ويصدر العفو عنهم.

أ – فمن كان منتسباً الى الجيش عليه أن يعود الى الجيش بسلاحه.

ب – ومن كان منتسباً الى الشرطة عليه ان يعود الى الشرطة بسلاحه.

ج – اما الآخرون ممن حملوا السلاح فيعتبرون هيئة تابعة الى الحكومة التي عليها ان تعمل على عودتهم الى الحياة الطبيعية . والى ان يتم ذلك فالحكومة مسؤولة عن اعاشتهم.

وعلى كل من يتم تحوله منهم الى الحياة الطبيعية اعطاء كافة معداتهم واسلحتهم واعتدهم وتجهيزاتهم الى الحكومة ويجري ذلك كله حسب خطة مدروسة من جميع ذوي العلاقة.

د – وطبيعي أن يعود الفرسان الى اماكنهم بعد احلال الأمن ويجري استعادة الأسلحة منهم حسب خطة مدروسة.

١١– وغني عن القول أن الأموال التي تبذل اليوم في مقاومة العنف وكذلك الاموال التي تصرف فيما لا طائل تحته ستصرف في اعمال الشمال وستألف هيئه خاصة لا عمار المنطقة الكردية من العراق تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة في الخطة الإقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الإنمائية في المنطقة وترتبط بوزير مسؤول يناط بوزارته ادارة مصاريف الشمال وشؤون الغابات والتبوغ في الشمال كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الإدارية التي يكون سكانها من الأكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعناية بالثقافة الكردية ومنهاج التعليم باللغة الكردية وستحاول الحكومة بكل طاقتها تعويض كل المتضررين تعويضاً عادلا يمكنه من العودة الى حياة منتجة نافعة للاسهام في النهوض في اقتصاديات البلد وازدهارها والعيش بأمن وسلام كما أن الحكومة بإعتبارات وطنية وانسانية وستعتني بكل الأرامل واليتامى وذوي العاهات الذين كانوا من ضحايا العنف في شمال الوطن.

وستنشـئ بالتعـاون مـع الهيئـات المختصـة الملاجـئ ومعاهد التأهيـل اللازمـة وبأسـرع وقت مستطاع.

١٢- تسعى الحكومة في توطين كل الأفراد والجماعات الذين نزحوا او هاجروا من مناطقهم وسيكون الأصل في هذه العودة الى الوضع الطبيعي القديم . مع العلم بأن ما سيكوم لازماً للدولة السيطرة عليها فيما بعد للمنفعة العامة يجب أن يقترن حسب احكام القانون بتعويض سريع عادل.

ملحـــق رقم (٣)

نص بيان ١١ آذار لسنة ١٩٧٠

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز/ يوليو أنها جاءت تعبيرا عن سخط الجماهير العربية كافة الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن الأجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها بدون اي شاغل في موضعها الطبيعي بالدرجة الأولى في خطوط الأولى للمعركة المصيرية للامة العربية

لذلك وضعت الثورة نصب اعينها منذ ايامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون اي تفريق بسبب الجنس او اللغة او الدين او المنشأ الأجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والأجتماعية والإقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وإمكاناته الى المعركة القومية المصيرية، التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التأريخي المرير بين الإستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين المصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من اجل اهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر[١].

(١)المسألة الكردية والحكم الذاتي ، المصدر السابق ، ص٨٥-٩٧.

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة من ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الإستعمار والعمالة والطغيان السياسي والإجتماعي وفي العمل على تحرير علي توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنيين، وتنفتح فيه آلآفاق امام الجماهير الشعب كافة خلال إلتزام وطني جماعي مخلص لوحدة ترية الوطن ووحدة شعبه واهدافه الساسية الكبرى – الوحدة القومية والحرية والإشتراكية

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشاكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما ان عدم قدرة العهود السابقة في تفهمها. . . بل وعدم توفير الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود. . . وقد ادّيا مع ما رافقها وأحاط بهما من إستغلال افستعمار واعوانه وعملائه الى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد ان حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي

لقد عملت الثورة منذ ايامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤلية وبأقصى حدود الألتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية

ان الثورة تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الإشتراكي وتؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضيعها إحياء التراث الثقي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة

لاسيما في الطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعدها على نهوضها جميعا

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى إضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لاتخدم المصالح المشتركة لأبنائها كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر اسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام.

وكان من وحي هذه المبادئ ان بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الإشتراكي الذي انعقد في اواخر عام ١٩٦٨ ومطلع ١٩٦٩ الى تحديد موقف الحزب الآيدولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية والى رسم طريق الحل امام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في اعقاب ذلك المؤتمر التي تقول : اكد المؤتمر على ان مسالة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة مما الحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة وكانت قوى الإستعمار والرجعية وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوما وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معا وإلحاق افدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك كما اكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الإشتراكية الديمقراطية وكان يحترم دائما المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقا إنسانية مشروعة بقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة سلامة المسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفي مخلفات الإستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية

المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من اجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والإشتراكية.

. . . . ومادامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بانها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في غتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما ئؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاانسانية مجتمعة......

ولم يعد خافيا ان الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لأعادة اسباب الكمأنية والسلام في ارجاء شمالي العراق إذ عملت على ما يلي :

أ- فلقد تم الآعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الإشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيق نهائيا في نصوص الدستور

ب- ولقد اقّر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما اقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة كما اوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن مطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس إتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والإمكانات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر بالغة الكردية وإستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة

اسبوعية وجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء حطة خاصة للبث التلفزيوني الغة الكردية

ج- واعترافا للمواطنين الأكراد في إحياء اعيادهم القومية ومن اجل مشاركة الشعب كله في اعياد ابنائه وقرر مجلس قيادة الثورة إعتبار عيد نوروز عيدا وطنيا في الجمهورية العراقية.

د- كما اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على للامركزية الإدارية المحلية وأقر إستحداث محافظة دهوك.

ه- كما اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في اعمال العنف في الشمال ليزيل كل آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على ارضية وطيدة للامن العام الإحاء القومي الشامل.

لقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب.... أمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى إتصالا بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر وإقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لأستكمال اسباب النهوض الثقافي والأقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية. مستدهفا بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة وغشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من اجل اهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

١- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق والتي تدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس اللغوة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون

٢- ان مشاركة اخواننا الأكراد في الحكم وعدم التميز بين الكرد وغيرهم في تقليد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة الهامة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها. . . كانت ومازالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي يقر بههذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة من مراعاة مبدا الكفأة ونسبة السكان وما أصاب أخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.

٣- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيزن بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

ب- إعادة الطلبة الذين فُصلوا أو أضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ج- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

٤- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر عدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤلين الأساسيين (محافظ و قائمقام، مدير الشرطة، مدير الأمن او ماشابه ذلك) ويباشر فورا بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة.

٥- تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة والشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، ووتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات االوطنية العراقية المتشابه.

٦- الفقرة (أ)- يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.

الفقرة (ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن إحتياجاتها.

٧- الفقرة (أ) تشكل هيئة من ذوي الأختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه االهيئة تابعة لوزارة شؤوون الشمال.

الفقرة (ب) إعداد الخطة الإقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لإنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

الفقرة (ج) تخصص رواتب تقاعدية لعوائل الذين أستشهدوا في ظروف الإقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية نقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من شملتهم الفقرات السابقة.

٨- إعادة سكان القرى العربية والكردية الى أماككنهم السابقة أما سكان القرى الواقعة في مناطق التي يتعذر إتخاذها مناطق سكنية تستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في المناطق المجاورة ويجي تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذللك.

٩- الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية وحصول حميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سني القتال المؤسفة.

١٠- جرى الإتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتيين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب- إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية.

ج- تثبيت ما تقدم في الدستور االدائم.

١١- إعادة ألإذاعة والأسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

١٢- يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا.

١٣- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع هذا الببيان.

١٤- إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقا للإحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي والى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية ويجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية وحيث ان حكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من إختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

١٥- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

أيها المواطنون الكرام :

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر وسوف تتحطم على ضخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى إضعاف تلاحمكم الكفاحي إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم

لتسير معا كتلة واحدة تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح، لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والإشتراكية.

يا جماهير امتنا العربية المناضلة:

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ وسوف يكون لها اليوم وغدا والى الأبد شرف إحياء نضالها المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين. . أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء. . الإستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الإسهام في دعم الكفاح الإنساني من اجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أساس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة.

فإلى نضال مشترك. . . . وآمال مشتركة وإنتصارات قومية وإنسانية مشتركة.

مجلس قيادة الثورة

١٩٧٠/٣/١١

الملحق رقم(٤)

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان العراق

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول

الأسس العامة

المادة الأولى:

أ- تتمتع منطقة كوردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب- تتحدد المنطقة حيث غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان ١١آذار ١ مارس، وتعتبر قيود إحصاء عام ١٩٥٧ أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

ج- تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقا لاحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د- المنطقة جزء لا يتجزأ من ارض العراق وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

هـ - تكون مدينة اربيل مركزا لإدارة الحكم الذاتي [١].

---

(١) الوقائع العراقية ،(جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٣٢٧في ١٩٧٤/٣/١١.

و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ- تكون اللغة الكوردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.

ب- تكون اللغتان العربية والكوردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ويتم ذلك وفقا للفقرة(هـ) من هذه المادة.

ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لابناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزاميا.

د- لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عن لغتهم ألام.

هـ- يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:

أ- حقوق وحريات أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب- يمثل أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم إلى سكان المنطقة ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفقالقوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني:

الأسس المالية

المادة الخامسة: المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

المـادة السادسـة: للمنطقة ميزانيات خاصـة يجري أعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية.

المادة السابعة: تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية:

١- الميزانية الاعتيادية للمنطقة.

٢- ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية.

٣- ميزانيات المجالس البلدية

٤- الخطة السنوية

المادة الثامنة: تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية:

أ- الموارد الذاتية وتتكون من:

١-الإيـرادات المقـررة للبلـديات، الإدارة المحليـة فـي المنطقـة بموجـب القوانين المرعية.

٢- أثمـان المبيعـات واجـور الخـدمات العائـدة للـدوائر والمؤسسـات والمصـالح المرتبطة بالحكم الذاتي إداريا وماليا.

٣- الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.

٤- ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة.

٥- ضـريبة الأرض الزراعيـة وحصـة الإصـلاح الزراعـي مـن المحاصـيل ضـمن المنطقة.

٦- ضريبة العرصات ضمن المنطقة.

٧- ضريبة التركات.

٨- الرسوم المقررة بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري.

٩- رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.

١٠- رسوم الطوابع المالية.

١١- رسوم تسجيل السيارات ونقل مليكتها.

ب - ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة أنحاء الجمهورية العراقية.

المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي.

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول:

المجلس التشريعي

المادة العاشرة: المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل به في قانون.

المادة الحادية عشرة:

أ . ينتخب المجلس التشريعي رئيسا ونائبا وامينا للسر من بين أعضاءه.

ب . تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين ألا ذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

أ- وضع نظامه الداخلي

ب- اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والأقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

ج- اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة

د- اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة

هـ - إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية والشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدول ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.

و - الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة بعد تصديقها في المجلس التنفيذي ورفعها إلى الجهات المركزية للبت فيها.

ز- إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة بعد التصديق عليها ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.

ح- مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

الفصل الثاني:

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشر:

أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه.

ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د- يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (١) الفقرة (١) وتضاف أليه البنود (٢،٣،٤) على النحو التالي:

(٢) عند شغور منصب نائب رئيس مجلس التنفيذي أو أحد أعضاءه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لاشغال المنصب الشاغر ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضاءه.

(٣) يعتبر مستقيلا من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، إذا كان يشغل وظيفة عامة وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.

(٤) تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض.

هـ – يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير

و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا.

ز- في حالـة حل المجلس التنفيذي أو سـحب الثقـة منـه يستمر المجلس بتصـريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصـاها خمسة عشرة يوما.

المادة الرابعة عشرة:

أ- ١- ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس.

٢- رئـيس المجلس التنفيـذي هـو الـرئيس التنفيـذي الأعلـى فـي المنطقـة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

١ - مكتب المجلس التنفيذي

٢ - مكتب المتابعة والتفتيش

٣- مكتب الإحصاء والتخطيط

٤-(١) إدارة الشؤون الداخلية . مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية

(2) إدارة التربية والتعليم.

(3) إدارة الأشغال والإسكان.

(4) إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

(5) إدارة الثقافة والشباب.

(6) إدارة البلديات والمصايف.

(7) إدارة الشؤون الاجتماعية.

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ج. يتحدد اختصاص الإدارات التالية على نحو الآتي:

1- إدارة الشـؤون الداخليـة: مجـالس الوحـدات الإداريـة والـدفاع المـدني والأحوال المدنية.

2- إدارة الشؤون الاجتماعية: الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

٣- إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية: الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية.

د.١- يتـولى مسـؤولية الإدارات الـوارد ذكرهـا فـي الفقـرة السـابقة أعضـاء مـن المجلس التنفيـذي يـدعون(الأمنـاء العـامون) ويكـون لكـل منـهم نائـب يعـين بدرجـة خاصة.

٢- الأمـين العـام هـو الـرئيس التنفيـذي الأعلـى فـي أدارتـه وتصـدر باسـمه القرارات والأوامر

هـ - يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة عشرة: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

ب - الالتزام بأحكام القضاء.

ج- إشـاعة العدالـة وحفـظ الأمـن والنظـام العـام وحمايـة المرافـق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقا لاحكام القانون.

د- إصدار القرارات التشريعية المحلية

هـ - إعـداد مشـروعات الخطـط التفصـيلية للشـؤون الاقتصـادية والاجتماعيـة والمشـاريع الإنمائيـة وشـؤون التربيـة والتعلـيم والصـحة والعمـل وفقـا لمقتضـيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها

و- الأشراف على المرافق أو المؤسسات العامة المحلية في المنطقة

ز- تعيـين مـوظفي إدارة الحكـم الـذاتي الـذين لا يتطلـب تعيينـهم إصـدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كوردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكوردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون

ح -تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة

ط - إعـداد تخمينـات مشـروع الميزانيـة الاعتياديـة للمنطقـة ورفعهـا إلى المجلس التشريعي

الباب الثالث

العلاقة بين السلطة المركزية وادارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقـا لاحكـام هـذا القـانون تعـود ممارسـة السـلطة فـي جميـع أرجـاء الجمهوريةالعراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشرة:

أ- تـرتبط تشـكيلات الشـرطة والأمـن والجنسـية والمـرور فـي المنطقـة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب- لـرئيس المجلـس التنفيـذي بعـد التشـاور مـع وزيـر الداخليـة أن يعهـد إلـى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة وله أن يخول ذلك إلى الأمين للإدارة الشؤون الداخلية.

ج- يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

د- ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة(ج) من هذه المادة.

هـ- يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة وفق اختصاصها والصلاحيات المعمول بها الجمهورية العراقية مع مراعاة ماجاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشرة:

أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

ب – للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي ، وله ان يحظر جميع اجتماعات هذه الهيئات ، وللسلطة المركزية أن تندب أياً من الوزراء الآخرين للقيام بذات المهمة.

ج- تعيين السلطة المركزية وزيراً للدولة يقوم بالتنسيق بين النشاط الذي تمارسه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي، ولوان يحظر جميع اجتماعات هذه الهيئات ، وللسلطة المركزية ان تنتدب أيا من الوزراء الآخرين للقيام بذات المهمة.

د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي إلى وزير العدل فور صدورها.

هـ يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشرة:

أ- تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة واربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

ب- لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بها.

ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها.

د- تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديمه أليها.وتكون قراراتها قطعية.

هـ- تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءا من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها.

و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون:

أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد، وبسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون

لاكثـر مـن مـرتين متتـاليتين، أو فـي حالـة عـدم امتثالـه لقـرارات هيئـة الرقابـة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون.

ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري له.

المادة الحادية والعشرون:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصـادف لليـوم الحـادي مـن عشـر مـن شـهر آذار / مـارس لسـنة ١٩٧٤ الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة



المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة .

١–العراق ، وثائق وزارة الخارجية العراقية ، مديرية الامن العامة ، قراءة في الحزب الشيوعي العراقي، ملف/٧٨ / ١٩٨٢.

٢– العراق ، حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية – المكتب الثقافي ، ملف القضية الكردية دراسات ووثائق ، مذكرة حزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٣ ايلول١٩٧٢ المرسلة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الاكاديمية الكردية في اربيل

ثانياً: الوثائق المنشورة.

أ–الوثائق العراقية.

١– العراق – اقليم كردستان العراق ، مؤسسة زين ، الحزب الديمقراطي الكردستاني، النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي قدم بتاريخ ١٩٧١/٣/٩.

٢– العراق ، مجلس قيادة الثورة ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، بيان رقم ٣٥ ، بغداد ، ٣ آب ١٩٦٨.

٣– العراق ، مجلس قيادة الثورة ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، بيان رقم ٣٧ ، بغداد ، ٤ آب ١٩٦٨.

٤– العراق ، مجلس قيادة الثورة ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، بيان رقم ٣٩ ، بغداد ، ٥ آب ١٩٦٨.

٥– المسألة الكردية و الحكم الذاتي، منشورات المؤسسة الثقافية العمالية، مطابع المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٧٥.

٦- بيـان الحـزب الشـيوعي العراقـي حـول اتفـاق ١١آذار ١٩٧٠ بـين الحكومـة العراقية وقيادة الثورة الكردية ، بغداد ، اواسط آذار ١٩٧٠، مؤسسة زين، السلمانية.

٧- بيان الحزب الشيوعي العراقي ((لنقف صفاً واحداً من أجل انتزاع حقوق العراق مـن الشـركات الإحتكاريـة وردعهـا مـن التلاعـب بمقـدراتنا ، بغـداد ، ٢٦حزيـران ، ١٩٧٢.

٨- بيان المكتب السياسي الديمقراطي الكردستاني حول قانون الحكم الذاتي الصادر في ١٣ آذار ١٩٧٤، ناوبردان/جومان ،كردستان العراق، ١٩٧٤/٣/١٣.

٩- تنفيذ بيان آذار ، وزارة الاعلام ، مديرية الاعلام العامة ، داريه الحرية للطباعة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد، ١٩٧٢.

١٠- ثـورة ١٧ تمـوز التجربـة و الآفـاق ، القريـر السياسـي الصـادر عـن المـؤتمر القطـري الثـامن لحـزب البعـث العربـي الاشـتراكي- القطـر العراقـي، كـانون الثـاني، ١٩٧٤.

١١- الوقائع العراقية ، (جريدة) ، بغداد ، العدد٢/١٩٥٨/٧/٢٨.

١٢- الوقائع العراقية ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ، ١٩٧٠/٧/١٧/١٩٠٠.

١٣- الوقائع العراقية ، (جريدة) ، بغداد، العدد ١٩٧٤/٣/٢٦/٢٣٣٢.

١٤- الوقائع العراقية ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٧٢١/ ١٦/٧/ ١٩٧٩.

١٥- حزب البعث العربي الاشتراكي ، لكي يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية ، منشورات دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٣.

١٦- في سبيل السلم والوحدة الوطنية في سبيل تطبيق اتفاقية آذار ، منشورات دار التآخي ، ط٢، بغداد ، مطبعة التآخي ، ١٩٧٣.

١٧- قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان، منشورات وزارة الإعلام ، الجمهورية العراقية – السلسلة الوثائقية رقم ٣٣، مطابع الحكومة دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٧٤.

١٨- مسيرة الثورة ، خطب وتصريحات رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر ١٩٦٨-١٩٧٠، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، وزارة الاعلام ، مديرية التأليف والترجمة والنشر.

١٩- منشورات الثورة، المسألة الكردية-الوضع الراهن و آفاق المستقبل، مطابع الثورة ، بغداد،١٩٧٤.

٢٠- نديم أحمد الياسين ، المسألة الكردية مواقف ومنجزات ، منشورات وزارة الاعلام ، سلسلة الكتب الاعلامية (٦٠)، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٥.

٢١- وزارة الإعلام ، مديرية الإعلام العامة السلسلة الإعلامية ١٣ ، شط العرب نهر عراقي ، ١٩٧١.

٢٢- وزارة الخارجية العراقية ، مركز البحوث والمعلومات .سلسلة الدراسات السياسية . الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ، ١٩٩٣/٢/٢٢.

ب- وثائق دائرة العلاقات الخارجيـــة الامريكيـــة

(The Foreign Relations of the United States)

1- F.r.u.s,vol.E-4 1969-1976,Doc,297.Airgram A-38 From the Embassy Lebanon to Department of State,February2,1972

2- F.r.u.s,vol.xxvll,1969-1976,DocResearch Study Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, November 1976

3- F.r.u.s,vol.E-41969-1976,Doc, 301. Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig), Washington, March 27, 1972

4- F.r.u.s,vol,E-4 1969-1976,Doc, 305. Research Study RNAS–10, Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1972

5- F.r.u.s,vol.xxvll,1969-1976,Doc,225, Memorandum From Acting Directo of Central Intel lige Walters to the Presisident's Assistant for National Securaty Affairs (Kissinger) ,Washington,July 26,1973

6- F.r.u.s.,vol.xxvll,1969-1976,Doc,229,Backchannel Message From the President's Assistant for national Security Affairs (Kissinger) to Iran (Helms Washington, August 16, 1973

7- F.r.u.s,vol.xxvll,1969-1976,Doc,234, Telegram From the Department of State to the Embassy in Iran, Washington, October 4,1973

8- F.r.u.s. vol,xxvll ,1967-1976 .Dic , 242 , Backchannel Message From the Ambassador to Iran (Helms to the President's Deputy Assistant for National security Affairs Scowcroft, Tehran, March 18, 1974

9- F.r.u.s.vol,xxvll,1967-1976,Doc,245, Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State Baghdad, April 11, 1974

10- F.r.u.s, vol ,xxvll, Doc 248, Backchannel Messag From the Ambassador to I ran (Helms to Secretary of State Kissinger, Tehran, April 22,1974

11-F.r.u.s, vol, xxvll, 1967-1967 ,Doc,250, Memorandum From Director of Central Intelligence Colby to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger, Washington,May 23, 1974

12- F.r.u.s, vol,xxvll, 1967-1976, Doc, 262 , Memorandum From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to Director of Central Intelligence Colby, Washington, September 18, 1974

13- F.r.u.s,vol,xxvll,1967-1976,Doc,264, Memorandum From Director of Central Intelligence Colby to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger , Washington, November 2, 1974

14- F.r.u.s,vol,xxvll 1967-1967,Doc,267, Briefing Memorandum From the Directorof the Bureau of Intelligence and Research (Hyland) to the Under Secretary of State for Political Affairs Sisco, Washington, December 16,1974

15- F.r.u.s,vol,xxvll,1967-1976,Doc,285, Briefing Memorandum From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hyland) to the Under Secretary of State for Political Affairs Sisco, Washington, December 16,1974

16- F.r.u.s,vol,xxvll,Doc,276, Backchannel Message From the Ambassador to Iran Helms to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs Scowcroft, Tehran, March 8, 1975

17- F.r.u.s,vol,xxvll,1967-1967,Doc, Defense Intelligence Notice Prepared in the Defense Intelligence Agency, Washington, March 7, 1975

18- F.r.u.s, vol,xxvll, 1967-1976,Doc,278, Backchannel Message From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to Secretary of State Kissinger, Washington, March 10, 1975

ثالثاً: المذكرات.

١-مذكرات صبحي عبد الحميد ، العراق في سنوات الستينيات ١٩٦٠-١٩٦٩، ط١ ، دار بابل للدراسات والاعلام، بابل ، د.ت

٢- مذكرات عبد الستار طاهر شريف ١٩٧١-١٩٨٣ ، صراع مع الحياة ، ترجمة: فيان عبد الستار طاهر شريف ، مطبعة آرابخا ، كركوك ، ج٢ ، ٢٠٠٩.

٣-مذكرات عزيز شريف، نشر الدكتور عصام شريف ، شباط ، ٢٠٠٨.

٤- مذكرات فخري قدوري ، هكذا عرفت البكر و صدام- رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث، ط١، دار الحكمة، لندن .د.ت.

رابعًا: الرسائل و الاطاريح الجامعية

أ- باللغة العربية:

١-ابراهيم رسول العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ،١٩٦٨ – ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ .

٢- آراس حسين الفت ، بابا علي ودوره السياسي في العراق ١٩١٢ – ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ .

٣- بشائر محمود مطرود المنصوري، قوات المقاومة الشعبية في العراق ١ آب ١٩٥٨-٢٩ تموز ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧.

٤- حسن نهار محاسنة ، النظام السياسي ومشكلة الأكراد في العراق ١٩٥٨-١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة ، ٢٠٠٥.

٥- حيدر حنون علي العتابي ،ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠١١ .

٦- خليل محمد طاهر بدواري، مصطفى البرزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون و العلوم السياسية للدراسات العليا، ٢٠١١.

٧- راضي دواي طاهر الخزاعي،العلاقات العراقية الايرانية١٩٦٣-١٩٧٥،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة المستنصرية ،كلية التربية،٢٠٠٧.

٧- سالم محمد بديوي الكبيسي، الحدود العراقية الإيرانية –دراسة جيوبولتيكية ،رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١.

٨- ستار محمد علاوي ، المشكلة الكردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

٩- سمر فضلا عبد الحميد محمد، اكراد العراق تحت حكم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الزقايق، د.ت.

١٠- سوزان إبراهيم حاجي أمين ، التجربة الديمقراطية في كردستان العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ،كلية القانون والعلوم السياسية ، الدراسات العليا ، ٢٠١١.

١١- سيف عدنان رحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي وموقفهُ من التطورات الداخلية والخارجية ١٩٦٨-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠١٣

١٢- صفاء كاظم عباس ، تأميم النفط العراقي ١٩٧٢- ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة واسط ، كلية التربية، ٢٠١٧.

١٣- طالب عبدالجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غي منشوره، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة ، ١٩٨٢.

١٤- علياء صبار خلف نوري الخالدي ،عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية التربية للبنات ، ٢٠١٨.

١٥- عمر ياس عيسى الدليمي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٦٨-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الانبار، كلية الآداب ، ٢٠١٢.

١٦- علي صالح عباس الحسناوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق١٩٧٣ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٧.

١٧- علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

١٨- فاضل عبد الرحيم عبد الكريم الأسدي ، العلاقات الإيرانية السورية ١٩٨٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠١٣.

١٩- فايز عبد الله العساف ، الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية الآداب ، ٢٠١٠.

٢٠- فائزة حسين عباس، الإستبداد و مواجهتهُ في العراق- دراسة مقارنة في فكر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق و الإتحاد الوطني الكردستاني، إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

٢١- فلاح خلف محمد، إتفاقية الجزائر ١٩٧٥، مقدماتها ، نتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية، ٢٠٠٦.

٢٢- فؤاد علي أحمد، الإتصال السياسي في الأحزاب الكردية- الإتحاد الوطني الكردستاني إنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠٠٨.

٢٣- قابل محسن كاظم الركابي ، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمينتس العالمية ، ٢٠١١

٢٤- محمد سرحان أبو الريش ، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب والعلوب الإنسانية ، ٢٠١٣.

٢٥- محمد سلمان منور التميمي ، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٨ .

٢٦- محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه منشورة ، تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٢٧- محمود شكحام مصلح الديلمي ، علي حيدر سلمان نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ م ، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية ابن لرشد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢.

٢٨- نبيلة محمود مليحة، السياسة الأمريكية تجاه ايران ١٩٤٥-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، ٢٠١٢.

٢٩- نوار سعد محمود الملا ، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٠ .

٣٠- نواف وبدان سلمان الجعشمي ، العلاقات الخليجية الايرانية ١٩٢٣ – ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٨.

٣١- صـــباح نـــوري هـــادي العبيـــدي ،هـــواري بومـــدين ودوره العســـكري والسياسي(١٩٣٢-١٩٧٨)،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى ، كلية التربية ،٢٠٠٥.

٣٢- ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، ٢٠٠٥.

ب- باللغة الانكليزية.

1-Peshawa Abdul kaliq muhammed, u.s.,perspectivis on kurdisn in dependems From Iraq1972-2011, Research for Law, politics and Justice,keele university,2012 Institute

2- Bryan Robert Gibson, u.s.Foreiegn policy ,larq,and the clod war 1958-1975 A thesis submitted to The London School of Economics and political Science Department of International History for the degree of Doctor of philosophy,2013

خامساً: الكتب العربية والمعربة.

١-أحمد فاضل السعدي ،موسوعة اعلام الثورة الإسلامية في ايران ١٩٦٣-٢٠١٧ ، ط١، مركز الدراسات ، بغداد ، ٢٠١٧ .

٢- أدورد زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٧٨٩ حتى اليوم، ط١، دار الحكمة ، لندن.

٣- اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، ترجمة : جرجيس فتح الله ،ط١ ، اربيل ، دار آراس للطباعة والنشر ، ٢٠١٢ .

٤- أوفرا بينغيو ، كرد العراق بناء دولة داخل دولة ، ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني ، ط١ ، دار الساقي بالاشتراك مع دار آراس للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤.

٥- ايمن الشربيني و آخرون) ، محمد انور السادات، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٦- ايوب البارزاني ، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ، ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، دار نشر حقائق المشرق ، جنيف ، ٢٠١١.

٧- بيترجي . لامبرت ، الولايات المتحدة والكرد دراسة تعهدات الولايات المتحدة ، ترجمة : مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق، ط١ ، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠٠٨.

٨- توماس بوا ، تاريخ الأكراد ،ترجمة : محمد تيسير ميرخان ،دشق ، دار الفكر ، ٢٠٠١ .

٩- جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، ط١ ، بغداد ، منشورات النور ، ١٩٧٠ .

١٠- جمال مصطفى مردان ، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، بغداد ، نشر وتوزيع الدار العربية ،١٩٨٩.

١١- جوثنان راندال، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها. ترجمة : ماري حمود، ط١، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧.

١٢- جيرارد جاليائد ، شعب بدون وطن -الكرد وكردستان ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، مطبعة آراس ، اربيل ، ٢٠١٢.

١٣- -------- ،المأساة الكوردية ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط٢ ، مطبعة آراس ، اربيل ، ٢٠١٢.

١٤- حامد شريف الحمداني ،لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، العراق، ٢٠٠٤.

١٥- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ١٩١٤ _ ٢٠٠٣ ، ط١ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٦- --------- ، القضية الكردية في العراق من الأحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ١٩١٤ – ٢٠٠٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٧- حبيب تومي ، البرزاني مصطفى قائد هذا العصر ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢.

١٨- حسن العلوي ، أسوار الطين في عقدة الكويت وآيديولوجيا الضم ، ط١، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٥.

١٩- خالد يونس خالد ، الزعيم الوطني الكردستاني جلال الطالباني قائد وفكر و عصر، ط٢، منشورات مكتب الفكر و التوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني، ٢٠٠٥.

٢٠- خليل ابراهيم حسين ، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين ، موسوعة ١٤تموز ، ج ٤ ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٨٨.

٢١- درية عوني ، عرب واكراد وئام أم خصام ، دار العدل ، د.ت

٢٢- درية عوني ، الأكراد الجغرافية والتاريخ ، د.ت .

٢٣- ديفيد مكدوال ، الكرد شعب أنكر عليه وجوده ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢.

٢٤- ديفيد مكدول تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة : راج آل محمد ، دار الفارابي ، بيروت ،٢٠٠٤ .

٢٥- رشيد الخيون ، امالي السيد طالب الرفاعي ، ط٢ ، مطبعة مدراك ، العراق ،د.ت .

٢٦- رفيق صالح ،كتابات في المسألة الكردية ، مطبعة بنكة س زين ، السليمانية ، ٢٠٠٨.

٢٧- زبير سلطان قدوري ، القضية الكردية من الضحاك الى الملاذ ، ط١ ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٥.

٢٨- زكي خيري، الحرب العراقية الإيرانية- قضايا الدفاع عن الوطن والثورة، د.ت.

٢٩- زينب عبد الحسين الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦ – ١٩٦٨ ، ط١ عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢.

٣٠- سالار أوسي، جلال الطالباني- أحداث و مواقف، ط١، دار أبعاد للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٣١- سامي شورش، كردستان والاكراد- الحركة القومية والزعامة السياسية . ادريس البرزاني نموذجاً، ط١، دار آناراس للطباعة والنشر، اربيل،٢٠٠١.

٣٢- سـركيس أبـوزين ، إيـران و المشـرق العربـي مواجهـة ام تعـاون، ط١، مركـز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي و اتجاهاته، بيروت، ٢٠١٠.

٣٣- سرور عبد الرحمن عامر، تاريخ الإتحاد الوطني الكردستاني ١٩٧٥-١٩٧٦ تأسيس و إندلاع الثورة، ترجمة : جمال الهموندي، ج١ ، ط١، مطبعة هيفي، اربيل.

٣٤- سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط (العراق -سوريا - لبنان - فلسطين - الاردن) ،بيروت دار الجيل ،د.ت.

٣٥- سعد ناجي جواد ، دراسات في المسألة القومية الكردية ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ،بيروت ، ٢٠٠٥ .

٣٦- سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف شباط ١٩٦٣ - نيسان ١٩٦٦ ،ط١ مكتبة مصر دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٣٧- شاكرو خدو محوي ، المسألة الكردية في العراق المعاصر ، ترجمة : عبدي حاجي ،ط١ ، دار سيبير للطباعة والنشر ،دهوك، ٢٠٠٨ .

٣٨- شامل عبد القادر ، اتفاقية الجزائر و الاسرار الكاملة لإنهيار الحركة الكردية المسلحة في آذار ١٩٧٥، دار المجلة ، بغداد، ٢٠١٦.

٣٩- ----------، أحمد حسن البكر-السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤-١٩٨٣ ، ط١ ، مكتبة المجلة ، بيروت ، ٢٠١٦ .

٤٠- ----------، مجزرة (قاعة الخلد) تموز ١٩٧٩ ، ط٤ ، مكتبة الازل ، بغداد ، ٢٠١٣.

٤١- شعبان مزيري ، القضية الكردية والصراع على كردستان ،ط١ ، دار جيا للطبع والنشر ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٤٢- شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان . أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان ١٩٥٨ - ١٩٨٠ ، ط١ ، مطبعة منارة ،اربيل ، ٢٠٠٧.

٤٣- ---------- ، صدام نهوضاً ونكوساً - قصة صدام التكريتي من المهد الى اللحد ، ط١، مطبعة حاجي هاشم ، اربيل ، ٢٠٠٩.

٤٤- شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار - انهيار الآمال الاسرائيلية والكردية ، ترجمة : بدر عقيلي ، ط١ ، دار الجبل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ، عمان ، ١٩٩٧.

٤٥- صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ _ ٢٠٠١ ، ط١ ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١.

٤٦- ----------، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث-الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠، ط١ ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت، ٢٠٠١.

٤٧-صلاح سعد الله ، المسألة الكرية في العراق ، ط٢ ، دار المثنى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣ .

٤٨- عبد الجليل صالح موسى ،جمال عبد الناصر والقضية الكردية في العراق ١٩٥٢ -١٩٧٠ ، ط١ ، مطبعة محافظة دهوك ، دهوك ، ٢٠١٣ .

٤٩- عبد الخالق ناصر العامري ، البرزاني مصطفى والقضية الكردية في العراق ١٩٣١ - ١٩٧٥ ، ط١ ، دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١٧.

٥٠- عبد الستار طاهر شريف ، موجز تاريخ الحزب الثوري الكردستاني ، بغداد ، ١٩٧٧.

٥١- عبد السلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، ط١ ، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة، ، ١٩٩٢.

٥٢- عبد العزيز المفتي ، الأكراد حقائق ووقائع عبر التأريخ ، ج ٩ - ١٢ ، دار آمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤.

٥٣- عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات الداخلية في العراق ١٤تموز ١٩٥٨ -٨ شباط ١٩٦٣ ، ط١ ، دار سيبيز للنشر والتوزيع ، اربيل ،٢٠٠٧ .

٥٤- ------------- ، وثائق عن الحركة القومية الكردية ، ط١ ، مؤسسة يوكرياني للطباعة والنشر، اربيل ، ٢٠٠١.

٥٥- ------------- ، موقف الاحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠، مركز الدراسات وحفظ الوثائق،دهوك ، ٢٠٠٧.

٥٦- علاء حسين جاسم ، الكرد في اطار الشرق الاوسط ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٥٧- علي سنجاري ، القضية الكردية و حزب البعث العربي الاشتراكي. ط١، مطبعة حاجي هاشم، اربيل، ٢٠٠٦.

٥٨- ---------- ، صفحات من نبع ذاكرتي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ط١، دهوك، ٢٠١٥.

٥٩- ---------، القضية الكردية و حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق،ج٢ ، ط٢، مطبعة خاني، دهوك ، ٢٠٠٩.

٦٠- عمار علي السيمر ، شمال العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١ ، المركز العربي للدراسات والابحاث السياسية ، بيروت ، ٢٠١٢.

٦١- غانم محمد الحفو ، عبد الفتاح البوتانيي ، الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار سيبيز للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٥ .

٦٢- غسان شربل، سلسلة يتذكر جلال الطالباني –دفاتر الثورة الكردية، نشرت مجلة الوسط بين ١٦ تشرين الثاني- ٧ كانون الأول ، ١٩٩٨.

٦٣- فاضل البراك ، مصطفى البرزاني الأسطورة والحقيقة ، بغداد ، ١٩٨٩.

٦٤- فيبي مار ، تاريخ الأكراد المعاصر ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، ط١، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ج١ .

٦٥- ---------، تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، ج٢، ط١ ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩.

٦٦- كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكوردي في كردستان العراق، ط٢، دار آدريس للطباعة و النشر، ٢٠٠٥.

٦٧- كاوس قفطان ، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ، ط١ ،اربيل ، وزارة الثقافة في حكومة اقليم كردستان ، ٢٠٠٤

٦٨- كمال ديب ، موجز تاريخ العراق ، ط١ ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٦٩- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، ط٢ ، منشورات مكتبة اليقضة العربية ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٧٠- م.س.لازاريف وآخرون ، تاريخ كردستان ، ترجمة : عبدي حاجي ، ط١ ، دار سبيرين للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٦.

٧١- ماجد عبد الرضا، المسألة الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٧٥، ط١، الحقيقة برس، ١٩٨٧.

٧٢- ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ،من الثورة الى الدكتاتورية ، العراق منذ عام ١٩٥٨ ، ترجمة : مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣.

٧٣- مايكل ام غينتر ، كورد العراق ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠١٢ .

٧٤- مثنى قادر امين ، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا) ، ط١ ، السليمانية ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٣ .

٧٥- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، الطبعة الأولى ، انتشارات الشريف الرضي، ايران، ١٩٨٧ .

٧٦- ---------، العراق الاشتراكي ١٩٦٨-١٩٧٦، ط١ ، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٧٧- محسن دزه اي ،أحداث عاصرتها ، ج٢، ط١ ، دارآراس للطباعة والنشر ، أربيل، ٢٠١٢ .

٧٨- محمد احسان ، كردستان ودوامة الحرب ، ط١ ، دار آ راس للطباعة والنشر، اربيل ، ٢٠٠٠ .

٧٩- محمد رزوق أحمد ، الحركة الكردية في العراق دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ – ١٩٦٨ ، ط١ ، دار معتز للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ .

٨٠- محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ٦٣٧ – ٢٠١٥ ، ط١ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥.

٨١- ------------ ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط١ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥

٨٢- محمد وصفي أبو مفلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي، ١٩٨٣.

٨٣- محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، ط١ ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٣ .

٨٣- مسعود البرزاني ، البرزاني والحركة التحررية الكردية ، ج٢، ط١ ، لبنان ، ١٩٩٠ .

٨٥- --------- ، البرزاني والحركة التحررية الكردية ، ج٣، ط١ ، لبنان ، ١٩٩٠.

٨٦- معد فياض، من ذاكرة جلال الطالباني، حلقات نشرت في جريدة الشرق الاوسط بين ٩-١٨ آب ،٢٠٠٩.

٨٧- منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق – البعث والأكراد ، ط ١ ، دار المختار ، دمشق ، ج٣.

٨٨- موسى مخول ، الأكراد من العشيرة الى الدولة ،ط١ ، بيسان للنشر والتوزيع الاعلام ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٨٩- ميشيل عفلق ، نقاط البداية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٩٠- ميفان عارف عبد الرحمن بادي ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٩١- نائل الدهشان ، القضية الفلسطينية، نشر معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، ٢٠٠٩.

٩٢- نوري عبد الحميد وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ –١٩٦٨،ج٢ ، ط١، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٩٣- هادي علي ، الشعب الكردي والسياسات الدولية في القرن العشرين (كردستان نموذجا) ،ط١ ، دار سيبيز للنشر والتوزيع ، اربيل ، ٢٠٠٨ .

٩٤- هارفي موريس ، جورج بلوج ، الاصدقاء سوى الجبال ، ترجمة : راج آل محمد ، تقديم هادي العلوي ، د.ت.

٩٥- هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الأسد ١٩٧١-٢٠٠٠، ط١، مكتبة رياض للكتب و النشر، ٢٠١٤.

٩٦- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاظر ، ترجمة شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان،٢٠١٤.

٩٧- هنري كسنجر ، سنوات التجديد ، ترجمة : هاني الدجاني، ط٢ ، العبيكان للنشر ، ابو ظبي ، ٢٠١٠

٩٨- وضاح مهدي ، المسألة الكردية في العراق رحلة الدم والبارود ط١ ، جيكور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥ .

٩٩- ويلسون ناثانيل هارول ، الكورد والإتحاد السوفيتي، ترجمة: ضياء الدين المرعب ، مطبعة ايلاف ، بغداد ،٢٠٠٦.

سادساً: البحوث والدراسات .

١-ابو سيف يوسف ، الاكراد والمشكلات .... والآفاق، مجلة الطليعة ، مصر ، العدد ١ ،السنة التاسعة ، كانون الثاني ١٩٧٣.

٢- أحمد شاكر عبد العلاق، موقف ايران من قضايا سياسية في الشرق الاوسط ١٩٧٣-١٩٧٥قراءة في تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٢٩، ٢٠١٥.

٣-حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في اسباب ومداخل التأثير)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤.

٤- خليل علي مراد ، مهيفان محمد حسين ، موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق ، ١٩٦١-١٩٧٥، مجلة جامعة زاخو ، المجلد٤ ، العدد٣،٢٠١٧.

٥- رحيم عبد الحسين ، علي صالح عباس ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٦٩ - ١٩٧٣ ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد ٥، العدد ١ ، ٢٠١٧ .

٦- ---------- ، الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٦٨-١٩٧٢) الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد ٢، المجلد ١٥ ، ٢٠١٥.

٧- ---------- الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٧٣-١٩٧٩) ، الحزب الشيوعي وحزب البعث انموذجاً، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٠ ، المجلد ،٢٠١٥.

٨- شذى فيصل رشو العبيدي، اكراد العراق في العلاقات العراقية الايرانية ١٨٥٨-١٩٧٥، مجلة آداب ذي قار ، العدد٦، المجلد ٢.

٩- صبا حسين مولى ، (موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية في العراق)، مجلة ابحاث مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ، المجلد١٦ ، ٢٠٠٥.

١٠- طارق مجيد تقي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية ١٩٦٨-١٩٧٣ ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ٧٨، المجلد١٩.

١١- عماد يوسف قدرة ، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢-١٩٧٥) ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ٢٠١٦.

١٢- قيس فاضل محمد، ملامح العلاقات الجزائرية – العراقية ١٩٦٨-١٩٧٨، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، الموصل، المجلد ١٢ ، العدد (٤) ، ٢٠١٣.

١٣- كافي سلمان مراد الجادري،(موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ٨ شباط- ١٨ تشرين الثاني١٩٦٣)، مجلة آداب المستنصرية ، كلية التربية ، العدد ٧٧، ٢٠١٧.

١٤- لقاء مكي ، الكرد ودروب التاريخ الوعرة ، شبكة الجزيرة نت للبحوث والدراسات ، حزيران ٢٠٠٦

١٥- مجول محمد محمود، (موقف التيار الاسلامي في العراق من القضية الكردية ١٩٤٩-٢٠٠٣ دراسة تاريخية)، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد ، المجلد ١١، ٢٠٠٨.

١٦- منذر الشاوي، المسألة القومية و الحكم الذاتي في العراق، مجلة قضايا عربية، العدد ٨ ، كانون الأول ١٩٧٤.

١٧- ناظم رشم معتوق، إنعكاس إتفاقية الجزائر ١٩٧٥ على الحركة الكردية المسلحة في العراق، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، المجلد ٤٢ ، العدد ٢، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة، ٢٠١٧.

سابعاً: الصحف العراقية والعربية.

١-ـ الثورة ،(جريدة) ، بغداد ، العدد١١٤، ٩ /٣/ ١٩٥٩.

٢ـ الثورة العربية ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٩٦٩/٤/٨.

٣ـ-------- ، ١٦ ،١١/ ١٩٧١.

٤ـ------- ، العدد٤٠٤،١٩٦٩/١٢/٢٢.

٥ـ-------، العدد٤٠٩،١٩٦٩/١٢/٢٨.

٦ـ---------- ، العدد ٧٧٤ ، ١٩٧١/٣/١١ .

٧ـ--------- ، العدد ١١٥٧ ، ١٩٧٢/٦/٣.

٨ـ---------- ، العدد ٧٧٤ ، ١٩٧١/٣/١١ .

٩ـ-------، العدد ١٧٣٢، ٨/٤/ ١٩٧٤.

١٠ـ------- ، العدد ١٧٠٨ ، ١٠/٣/ ١٩٧٤.

١١ـ الجمهورية ،(جريدة) ، بغداد ، العدد٦٢٢ ، ١٩٦٩/١٢/٢٢

١٢ـ---------- ، العدد ٧٠٦ ، ١٩٧٠/٣/١٤.

١٣ـ---------- ، العدد ٧٠٧، ١٥ /٣/ ١٩٧٠.

١٤ـ التآخي ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٧٠ ، ١٩٧٠/٩/١٢.

١٥ـ--------- ، العدد ١٠٩٥، ١٩٧٢/٧/٢٧.

١٦ـ--------- ، العدد ١٤١٤، ١٩٧٣/٨/١٩.

١٧ـ طريق الشعب ،(جريدة) ، بغداد ، العدد ٥٣ ، ١٧/١١/ ١٩٧٣.

١٨ـ-------------، العدد ١٦٨، ١٩٧٤/٤/٨.

١٩ـ ----------- ، العدد ٣١٠، ١٩٧٤/٩/٢٥.

٢٠ـ جريدة البعث (سوريا)، العدد ٥٤٣٢، ١٣/١١/ ١٩٨٠.

٢١ـ جريدة صوت العروبة، العدد ٣٤٢٣، ١٥/ ٣/ ١٩٧٠.

٢٢ـ جريدة الحياة البيروتية ، العدد ٨٥٨٦، ١٩٧٣/٧/٢١.

٢٣ـ جريدة (لانكي شورش صوت الثورة الكردية في اوربا)، العدد ١، ١٩٧٤/٤/٢٥.

٢٥ـ-----------، العدد ٢، ٢٧ /١٩٧٤/٤.

٢٦ ـ جريدة زوروك، نشرة يصدرها الحزب الديمقراطي الكردستاني في اوربا، العدد ٤ ، ١٩٧٥/٤/٧.

٢٧ ـ جريدة صوت الاتحاد، نشرة دورية يصدرها الاتحاد الوطني الكردستاني فرع اوربا، العدد ٣، آذار ١٩٧٩

ثامناً: المقابلات الشخصية.

١–مقابلة شخصية مع الأُستاذ عادل مراد ، عضو حزب الإتحاد الوطني الكردستاني ، بغداد ، ١٤ نيسان ، ٢٠١٨.

٢– مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان، اقليم كردستان العراق ، اربيل ، ١٤تموز ٢٠١٨ .

٣– مقابلة شخصية مع الأُستاذ محسن دزه اي ، إقليم كردستان العراق ، اربيل ، ١٥تموز، ٢٠١٨.

٤– مقابلة شخصية مع الدكتور شفيق قزاز ، ممثل الحركة الكردية في الولايات المتحدة الأمريكية وايران ، اقليم كردستان العراق ، السليمانية ، ١٦تموز ٢٠١٨.

٥– مقابلة شخصية مع الأُستاذ دلشاد ميران ، عضو القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، اقليم كردستان العراق ، اربيل ، ١٦ تموز، ٢٠١٨.

تاسعاً: الموسوعات.

أ- باللغة العربية:

١- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، شركة العارف للمطبوعات ، بيروت، ٢٠١٣.

٢- عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ، بيروت ، دار الهدى للنشر والتوزيع ج ٢ ،ج٧

٣- محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ،ط ١ ، مجلد ١،٢،٣ ٤ ، ٢٠٠٨.

٤- موسوعة مقاتل من الصحراء ، المسألة الكردية في ظل حزب البعث العراقي ، المبحـــث الرابـــع . http://www.moqatel.com/opensh are/ behoth/isasia21/akrad/seco5-cvt.htm

ب- باللغة الانكليزية:

6- Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago, 2013.

عاشراً : شبكة المعلوماتية الدولية.

1-http//history. State.gov/ departmenthistory/ people/ secretaries.

2- http://ria.ru/society/20150626/1090013481.ht

٣- مذكرة الحركة الكردية الى الأمم المتحدة التي ارسلت في تشرين الأول ١٩٦٩ http://www.moqatel.com/opensh are / behoth/ isasia21/ akrad/ seco5 – cvt .htm.

4- http:// www.whitehouse . gov/about / presidents / Gerald ford.

5-https://ar.wikedia.ovg

6-https://ar.wikipedia.org/wiki

7- http;//www.whitehous.gov/about/presidents/richardnixon



Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Basra / College of Arts
Department of History



The political situations of the Kurds of Iraq under President Ahmed Hassan al-Bakr (1968-1979)

Historical Study

By

Haider Samir Salim

A Thesis

Submitted to the Council of the College of Arts,

University of Basra in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts

In

Modern and Contemporary History

Supervised by

Assist. Prof. Najat Abdulkareem Abdulsada (Ph.D.)

2019 AD **1440 AH**

Abstract

The Kurdish issue in Iraq is not only one of the most important issues for all successive governments that have taken over the rule of Iraq, but also it considered as the case of the era for Iraq. The Kurdish issue had witnessed important political developments since the 14th of July revolution and the return of the Kurdish leader Al-Mullah Mustafa Al-Barzani from the Soviet Union exile. The period of the study which lasted from 1968-1979 a significant political developments that affected the events in Iraq in general and in Kurdistan in particular. However, this period witnessed the signing of the statement of 11 March 1970, and the declaration of the autonomy for Iraqi Kurdistan in 11 March 1974, as well as the signing of Algeria agreement in 6 March 1975, which resulted in the collapse of the Kurdish armed movement that will resume its activity after only one year.

The year of 1968 has been chosen as the beginning for the study because it is the year in which the revolution happened in 17th of July 1968, therefore, Ba'ath Party takes power in Iraq, which is considered as a new era of the history of Iraq. Whereas, in 1979 the president Ahmed Hassan Al-Baker stepped down from the rule of Iraq and Saddam Hussein officially took over the presidency of the Republic of Iraq.

The study includes an introduction, preface, three chapters and conclusion. The preface contains a historical background regard to the Kurdish issue in Iraq (1958-1968). The first chapter is entitled “Kurdish issue between 17th July 1968 and the statement of March 1970”. It includes two sections, the first section deals with Kurdish political situation between 1968-1969. The second section contains the Iraqi government endeavors to contain the Kurdish crisis by declaring the autonomy for Iraqi Kurdistan in 11 March 1970. The second chapter entitled “the Kurdish political situation between March 1970 and March 1974”, it includes two sections, the first one studies local, international and regional reactions to March Statement and initiate the implementation of the statement. The second section deals with deterioration of the relationship between the Iraqi government and the Kurds. The third chapter entitled “Kurdish issue developments in Iraq between 1974 and 1979”, it contains three sections, and the first one deals with implantation of autonomy for Iraqi Kurdistan in 11 March 1974 and the resumption of the fight. The second sectionو deals with signing the agreement of Algeria and its affect to the Kurdish movement in Iraq. However, the third section studies the attempts to resume the Kurdish movement in Iraq.